

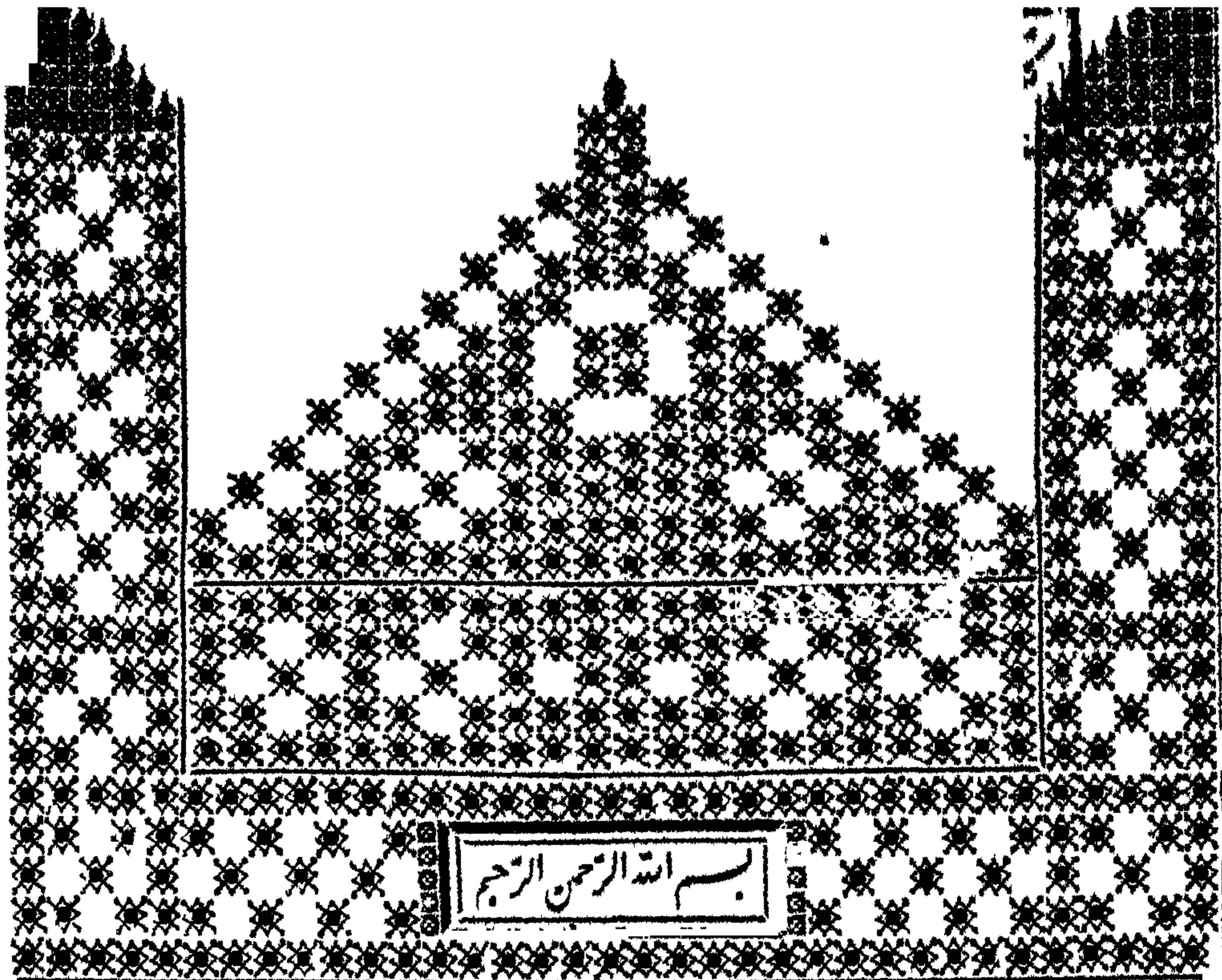


إيضاح المبهم من معاني الكلام في المنطق  
تأليف العلامة والبحر الفهامة  
آشع أحمد السجدة

\*(ويابه ترح العلامة الاخضرى على سلمه المذكور)\*

\*(نفع الله به)\*

(قوله الذي قد أخرجنا) بالف  
الاطلاق وقد فسر الشيخ  
الملوي الأخراج بالانظهار  
والاحسن أن يفسر بالاجاد  
لأنه أبلغ من الانظهار ولأن  
شأن الانظهار أن يكون  
لوجود قبل وما هنا ليس  
كذلك وقد لا يقتضي ومن  
المعلوم ان الموصول مع  
ملكته في قوة المشتق فقوله  
الذي قد أخرجنا في قوة  
الخروج ولم يعبر به مع ورود  
الاطلاق عليه تعالى خلافا  
لمن زعم عدم وروده قال  
تعالى والله يخرج ما كنتم  
تكنون له له عدم شهرته  
وعدم ذكره في الاسماء  
الحسنى المعروفة اه  
باجوري (قوله نتائج الفكر)  
أي النتائج التي تنشأ عن  
الفكر والنتائج جمع نتيجة  
وهي لغزة الثمرة والهاذلة  
وامتلاحا القول اللازم  
من تسليم قولين لذاتهما كما  
بصرح به كلام الشيخ الملوي  
في شرحه الكبير في باب  
القياس (قوله لارباب الحجا)  
متعلق بقوله أخرجنا  
والارباب جمع رب (قوله  
وحط الخ) معطوف على  
قوله أخرجنا الى آخره من  
عطف السبب على المسبب  
أو المعلوم على عاتق الغائبة  
كما يفيد كلام الشيخ  
الملوي في شرحه الكبير  
اه باجوري



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق بالحكمة وفصل الخطاب وعلى آله  
وأصحابه الكرام والتابعين ومن تبعهم باحسان على الدوام \* (وبعد) \* فيقول أجد الله منورى بأعنه  
الله الأسما والرزقه التوفيق في الأقوال والأفعال قد سألتني بعض الطلبة المبتدئين أن أشرح سلم المنطق  
شرحاً يكون في غاية الالبس وأن لا أزيد على حل ألفاظه ليظهر بفهم معناه من هو من حفظه فأجبت له لذلك  
مستعيناً بالقادر المالك مسجلاً بإيضاح المبهم من معاني السلم طالباً من السميع البصير أن ينفع به كما نفع  
بأعله انه على ذلك قد ير قال رحمه الله تعالى \* (بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي قد أخرجنا \* نتائج الفكر لا رباب الحجا وحط عنهم من سماء العقل \* كل حجاب من حجاب الجهل  
حتى يبدلهم شمس المعرفة \* رأوا خدرا نهما مكشفاً) \*  
أقول الحمد لغة الثناء بالكلام على الجود بحمل صفاته وعرفا فعل ينشئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على الخادم  
أو غيره والشكر لغة هو الحمد اصطلاحاً مع ابدال الحسام بالشاكر وعرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه  
الى ما خلق لاجله وتحقيق الكلام على البسطة والحمد لغة والشكر والمدح لغة وعرفا والنسبة بين الثلاثة في  
رسالتنا كشف اللثام عن مخدرات الافهام والله علم على الذات الواجب الوجود وأخرج بمعنى أظهر والنتائج  
جمع نتيجة وهي المقدمة اللازمة لمقدمتين كالعلم حادث اللازم لقولنا العالم متغير وكل متغير حادث والفكر  
حركة النفس في المعقولات وحركتها في المحسوسات تخيل والارباب جمع رب والمراد به هنا اصحاب الحجا  
العقل وهو مقصور \* ومعنى البيت الحمد لله الذي أظهر لارباب العقول نتائج أفكارهم وفي ذكر النتائج براءة  
استهلال (وفي البيت سؤالان) لا أول لمجد بالجملة الاسمية ولم يحمد بالفعل (الثاني) لم قدم الحمد على الله مع أن  
تقديم الاسم الكريم أهم (والجواب) عن الأول انه حمد المولى لذاته وذاته سبحانه ثابتة مستمرة فناسب الحمد  
بالجملة الدالة على الثبات والدوام وهي الجملة الاسمية وعن الثاني بان المقام مقام الجدوان كان ذكر الله أهم في  
نفسه فقدمت الاهمية العارضة على الاهمية الذاتية مراعاة للبلاغة التي هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال  
(قوله وحط) بمعنى أزال ومن في قوله من سماء العمل بمعنى من وهي ومجرورها بدل مما قبله أي أزال عن

الثاني والامر او كذا بسم السماء حسنة والاصل من جعل كالسماء في ذوات التشبيه واضيف التشبيه  
 المشبه به تقدير عليه وهذا العمل جار في قوله من صاحب الجهل اذا صار من جهل كالصاحب ففعل به ما تقدم  
 والجامع بين الجهل الذي هو عدم العلم بالشيء والصاحب كون كل منهما جاهلا ومعنى البيت وخط عن عقولهم  
 التي هي كالسماء كل حجاب أي حائل من الجهل الذي هو كالصاحب (وفي هذا البيت سؤالان) الاول عطف خط  
 على آخر جم من أي قبيل (الثاني) أن الجهل أمر عسدي والصاحب أمر وجودي ولا يصح تشبيه العسدي  
 بالوجودي (والجواب) عن الاول أنه من قبيل عطف السبب على المسبب لان ازالة الحجاب سبب في اظهار النشأ  
 وعن الثاني بان الجهل كما يقال فيه عدم العلم بالشيء يقال فيه اذراك الشيء على خلاف ما هو به فلم يكن عدمها  
 فصحا التشبيه (قوله حتى بدت) أي ظهرت غايه للحط (قوله فهو من المعسرة) أي معرفة كل شعور ففعل به  
 ما تقدم والخدورات المستتران لان الخدر معناه السر ومنكشفة ظاهرة والمقصود من البيت انتهاء زوال الحجاب  
 عن عقولهم بظهور شعور المعارف التي كانت مستتره لدفنها (وفي هذا البيت سؤالان) الاول أن البيت الاول  
 يغني عنه الثاني كان الاولى بعد أن وقع منه ذكره أن يذكر الاول بحسبه أو يذكره بحسب الاول لكون كل  
 منهما سببا عن ازالة الحجب (والجواب) عن الاول أن النشأ في البيت الاول أعم من أن تكون بعيدة  
 مستورة بسبب دفتها أولا وما في البيت الثاني خاص بالمستورة البعيدة فلم يغن البيت الاول عنه وعن الثاني بأنه  
 قدم البيت الاول حرصا على براءة الاستهلال فلم يتأت جعله بحسب البيت الثالث واضطر الى تأخير الثالث  
 لكونه غايه لما قبله فلم يتأت جعله بحسب الاول (ثم قال)

\* نحمدك جل على الانعام \* بنعمة الايمان والاسلام من خصنا بخير من قد أرسلنا \* وخير من حازا المقامات العلى  
 محمد سيد كل مقتضى \* العربي الهاشمي المصطفى صلى الله عليه وآله ما دام الحجا \* يخوض من بحر المعاني بلجا  
 وآله وصحبه وذوي الهدى \* من شهبوا بانجم في الاهدا \*

أقول حمد المولى سبحانه وتعالى حمدا مطلقا أولا وحمدا مقيدا ثانيا ليحصل له الواجب المندوب على الحمد  
 الاول والواجب على الحمد الثاني وليكون شاكرار به على الهامة للحمد الاول لان الهامة اياه نعمة تحتاج الى  
 الشكر عليها وقوله جل يعني دظام والانعام هو اعطاء النعمة والايمان تصديق القاب بما جاء به النبي صلى الله  
 عليه وسلم من الاحكام والاسلام هو الافعال الظاهرة كالصلاة والصوم لكنهما متلازمان شرعا ومعنى البيت  
 نشأ عليه سبحانه وتعالى لاجل انعامه علينا بهاتين النعمتين اللتين بهما انقاذ المهجعة من النار \* وفي البيت  
 سؤالان (الاول) لم حمد أولا بالجملة الاسمية وهما بالجملة الفعلية (الثاني) لم حمد على الانعام الذي هو الوصف ولم  
 يحمد على النعمة (والجواب) عن الاول أن الحمد هنا متعلقة بالنعمة وهي متجددة فماسب أن يحمد بما يدل على  
 التجدد وهي الجملة الفعلية وعن الثاني بان الحمد على النعمة نوع اختصاص الحمد بصادون غيرهم بخلاف الحمد  
 على الوصف وقوله من خصنا من اسم موصول يدل من الضمير المفعول الحمد وخصنا أي معاشر المسلمين ومن  
 بمعنى رسول وحاز بمعنى جمع والمقامات المراتب والعلو الرفعة ومحمد صلى الله عليه وسلم يدل من خير والسيد  
 متولى أمر السواد أي الجيوش الكثيرة وهو صلى الله عليه وسلم متولى أمر العالم بامر والمقتضى المتبع يفتح  
 الباء واذا كان سيد المتبوعين فهو سيد التابعين من باب أولى والعربي نسبة للعرب والهاشمي نسبة لبنى هاشم  
 والمصطفى المختار والصلوات في اللغة العطف فان أضيف الى الله سمي رحمة أو الى الملائكة سمي استعقارا أو الى  
 غيره ما سمي دعاء والحج اتقدم أنه العقل والجمع جمع لجة وهو ما قبله معربة من الماء العزير والمراد بها هنا  
 المعاني الصعبة وآل النبي في مقام الدعاء كله ومن تقي وصحبه اسم جمع لصاحب بمعنى صحابي وهو من اجتمع به  
 صلى الله عليه وسلم مؤمن به وذوي جمع ذو بمعنى صاحب أي أصحاب الهدي وقوله من شهبوا الخ أي في قوله  
 صلى الله عليه وسلم أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم فسد الفاعل هنا لانهم عظم (وفي هذه الايات  
 الاربعة أربعة أسئلة الاول) ما مدلول الضمير في خصنا (الثاني) أن قوله بخير من قد أرسلنا يفيد معنى قوله سيد

ما بعدهما بخير من قد أرسلنا  
 فلذلك فسرت بعبارة ما مدنى  
 مددوام الخ وليس المراد  
 تعبير الصلاة به هذه المدد بل  
 المراد تأييدها فكأنه قال  
 صلى الله عليه وآله ما دام الحجا  
 جريا على ما هو عادة العرب  
 من ذكرهم مشبها ذلك  
 ويريدون التأييد وقوله  
 الحجا هو بالكسر والقصر  
 العقل كما تقدم (قوله يخوض)  
 فيه مجازة على لان فيه  
 اسناد الشيء لغير من قوله  
 فان الخاض حقيقة النفس  
 وانما العقل آلة تكلم (قوله  
 وآله وصحبه) عطف على  
 الضمير المجزوء من غير  
 اعادة الجار وهو جار على  
 الصريح عند المحققين ومن  
 أدلتهم قراءه من قرأ تسألون  
 به والارحام بجر الارحام  
 ومن منع ذلك يحمل هذه  
 القراءة على القسم والال  
 اسم جمع لا واحدا من  
 لفظه والمراد به في هذا  
 المقام آثاره صلى الله عليه  
 وسلم وقبل أتباعه آمنه  
 وقبل جميع أمة الاجابة  
 وهو الاولى ليشمل كل  
 مؤمن ولو عاميا (قوله ذوى  
 الهدى) صفة لأصحاب فقط  
 وكذا قوله من شهبوا الخ  
 لان التشبيه ليس إلا لأصحاب  
 كما علم مما يأتي وجعل الاول  
 لكل من الال والصحب  
 والثاني لأصحاب فقط لا يخفى  
 ما فيه من البعد والمراد بالهدى  
 الاهتداء اه باجورى



الجزء المرتب على فعل الشرط ووجه الاندفاع أن مضمون الجزاء في الحقيقة الانخبار بالكون المذكور لنفسه ولا شك أنه مترتب على فعل الشرط نعم يرد حينئذ أن اسم نصوا على أنه يجب حذف الفاء إذا كان المحذوف قولا ويجاب بأن هذا ليس منفتحاً عليه بل طريقة لبعضهم فيكون المصنف قد جرى على الطريقة الأخرى القائلة بعدم وجوب حذف الفاء كما نقله بعضهم من هـ مع الموضع السبوطي وأشار المصنف بهذا إلى غرّة هذا الفن التي هي أحد المبادئ العشرة وقوله من غي الخطأ متعلق بقوله بعضهم والقي الضلال وهو ضد الهدى كما في القاموس وغيره سواء كان عن عمد أو عن سهو وخطأ الضلال إذا كان عن سهو وقيل إذا كان عن عمد وقيل مطلقاً فيه ثلاثة أقوال حكاه صاحب القاموس فعلى الأولين تكون إضافة النفي اليه من إضافة العام للخاص كما في محبر أولاد وهي السمة هـ هم بالإضافة التي للبيان وأما على الأخير فهي من إضافة أحد المترادفين للآخر فسمي بالبعضهم هنا اه باجوري

عليه وسلم وهو أبو بكر (فالجواب) من الأول أن مدلول الضمير بصح أن يكون أنه لا يجزئ أن يكون أمة الدعوة فيدخل الكفار بدليل وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين إذ ما من ذاب الأوصاف التي أشهدته فعدم تعذيب الكفار بالأشد كرامة صلى الله عليه وسلم ومن الثاني بأن في الوصف بالسيادة تشعاراً بهيمنة رسالته صلى الله عليه وسلم وإن الأنبياء والمرسلين من أمته صلى الله عليه وسلم فهو متولى أمر الجميع ومن الثالث بأن القيد في الصلاة ليس مراداً بل المراد التعميم في جميع الأوقات وعن الرابع بأن الصلاة ثبتت على الآل نصافى قوله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث وعلى الصواب بالقياس على الآل فاقضى ذلك التقديم (ثم قال)

\*(و بعد فالمنطق للجنان \* نسبته كالنحو للسان \* فيعصم الافكار عن غي الخطأ وعن دقيق الفهم يكشف الغطاء \* فهالك من أصوله قواعد \* تجمع من فتونه فوائدا) \* أقول لفظة بعد تكون ظرف زمان كما في قولك جاز يد بعد عمرو وظرف مكان كما في قولك دار زيد بعد دار عمرو وبصح استعمالها هنا في المعنى باعتبار أن زمن النطق بما بعدهما بعد زمن النطق بما قبلها أو باعتبار أن مكانه في الرقم بعده وهي هناءة على الانتقال من كلام إلى آخر فلا يؤولني في أول الكلام والمنطق مصدر مهي بطلب بالاشتراك على النطاق بمعنى اللفظ وعلى الأدراك والمراد به هنا الفن المؤلف فيه هذا الكتاب سمي بهذا الاسم لأنه يقوى الإدراك ويعصمه عن الخطأ فهو قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في فكره فمن راعى قواعد هذا الفن لا يتطرق إليه الخطأ في الفكر كما أن من راعى قواعد النحو لا يتطرق إليه الخطأ في المقال وإلى هذا المعنى أشار بقوله فالمنطق للجنان \* نسبته كالنحو للسان فيعصم الافكار أي بحفظها عن غي الخطأ والجنان يطلق على القلب والمراد به هنا القوى الفكرية وإضافة غي إلى الخطأ من إضافة العام إلى الخاص إذ النفي الضلال والخطأ نوع منه (وقوله وعن دقيق الفهم) من إضافة الصفة إلى الموصوف فالصديق بمعنى اسم المفعول أي المفهوم الدقيق والعاطب بكسر الغين والمعنى أن من تمكن من هذا الفن صار الطريق من المعاني المستورة ضرورياً مكشوراً واضحاً وهذا أمر مشاهد لا يحتاج لبيان وهالك اسم فعل بمعنى خذ وقواعد معموله ومن أصوله حال من قواعد ومن تبعه بضية أي خذ وقواعد هي بعض أصوله أي قواعد أد القواعد والأصل بمعنى واحد وهو أمر كل ما يطبق على جميع جزئياته كقول النحاة الفاعل مرفوع وقول المتأخرين الموجبة السكينة عكسها موجبة جزئية والفنون الفروع والفوائد جمع فائدة وهي في الأصل ما استفيد من علم أو مال والمعنى أن هذه القواعد تجمع فروعاً وفروعاً تشتمل على فوائده \* ثم قال \* (سميته بالسلم المنورق \* يرقى به سماء علم المنطق والله أرجو أن يكون خالصاً \* لوجهه الكريم ليس خالصاً وأن يكون نافعاً للمبتدئ \* به إلى المطولات يهتدى) \*

أقول الضمير المتصل بسميته يعود على المؤلف المفهوم من السياق وسمى يتعدى المفعول الأول بنفسه وللثاني بنفسه أو بالباء كما هنا والسلم ماله درج يتوصل به من أسفل إلى علو واستعماله في المعاني مجازاً والمنورق به تقديم النون المزينة يرقى به ود علم المنطق المراد به المسائل وشبه تلك المسائل بالسماء بجامع البعد والمعنى أن هذه المسائل التي نظامها وسميتها بالسلم سهلة يتوصل بها إلى المسائل البعيدة الصعبة ثم طلب من المولى سبحانه أن يكون تأليف هذا الكتاب خالصاً إلى رياء فقوله والله أرجو الخ أي أوّل والوجه الذات والغالب الناقص ثم طلب منه سبحانه أن ينفع به المبتدئ وأن يتوصل به إلى الكتب المطولات فقال وأن يكون الخ والمبتدئ من ليس له قدرة على تصور مسائل الفن الذي يقرأ به فاب قدر على ذلك فتوسط وإن قدر على إقامة دليلها فمنته وقد أجاب المولى سبحانه المؤلف بعين ما طلب في كل من قرأ كتابه هذا بنية واعتناء يفتح الله عليه في هذا العلم وقد شاهدنا ذلك وقد أخبرنا شيخنا عن أستاذه أن المؤلف كان من أكابر الصوفية وكان يجاب

والخلف في جواز الاشتغال به على ثلاثة أقوال فابن الصلاح والنووي حرموا \* وقال قوم ينبغي أن يعلم  
والقوله المشهورة المصيبة بجوازها لكامل القريحة \* بممارس السنة والكتاب \* لينتهي به إلى الصواب \*  
أقول ذكر في هذا الفصل حكم الاشتغال به لم ينطق لكونه من المبادئ العشرة التي ينبغي لكل شارح في علم  
أن يقف عليها ليكون على بصيرة فيما يشرع فيه وقد استوفى مبادئ هذا الفن شيخ مشايخ شيخنا سيدي سعيد  
قدوره في شرحه لهذا الكتاب فيها الاسم وقد تقدم أن هذا العلم يسمى المنطق ويسمى معيار العالم وعلم  
الميزان ومنها التعريف وتقدم تعريف هذا العلم في الشرح ومنها النسبة وتقدمت في قول المتن نسبتها الخ  
ومنها الحكم وذكره المصنف في هذا الفصل وبقية المبادئ في الشرح المذكور \* واحتفلوا في الاشتغال  
به على ثلاثة أقوال (الأول) النعم منه وبذلك قال النووي وابن الصلاح (الثاني) الجواز وبذلك قال جماعة منهم  
الغزالي قائلين لم يعرفه لا ثقة بعلمه أي لا يأمن الذهول عنه عند الاحتياج إليه لعدم القواعد التي تضبطه  
(الثالث) وهو المشهور الصحيح التفصيل فإن كان المشتغل ذكر القريحة قوى الفطنة بممارس الكتاب والسنة  
جاز الاشتغال به والافلا (واعلم) أن هذا الخلاف إنما هو بالنسبة للمنطق المشوب بكلام الفلاسفة كالذي  
في طالع البيضاوي وأما الخالص منها كمتن صغر السنوسي والشمسية وهذا التأليف فلا خلاف في جواز  
الاشتغال به بل لا يبعد أن يكون الاشتغال به فرض كفاية لتوقف معرفته دفع الشبه عليه ومن المعلوم أن  
القيام به فرض كفاية والله أعلم \* ثم قال

(أنواع العلم الحادث) \*

(أدراك مفرد تصور علم \* ودرك نسبة بتصديق وسم \* وقدم الأول عند الوضع  
لأنه مقدم بالطبع \* والنظري ما احتاج للتأمل \* وعكسه هو الضروري الجلي  
ومابه إلى تصور وصل \* يدعى قول شارح فالتبني  
والتصديق به توصلا \* بحجة يعرف عند العقلاء) \*

أقول لفظ أنواع مخرج للعلم القديم فإنه لا تنوع فيه فتابيه بالحادث بعد ذلك تأكيدي وإيضاح للمبتدئ والعلم  
معرفة المعلوم ثم إنه ينقسم إلى تصور وإلى تصديق وكل منهما إلى ضروري وإلى نظري فالأقسام أربعة فإن كان  
ادراك معنى مفرد فهو تصور كادراك معنى زيدوان كان ادراك وقوع نسبة فهو تصديق كادراك وقوع  
القياس في قولنا زيد قائم وهذا معنى قوله ادراك مفرد البيت فزيد قائم اشتمل على تصورات أربعة تصور  
الموضوع وهو زيد وتصور المحمول وهو قائم وتصور النسبة بينهما وهو تعالى المحمول بالموضوع وتصور وقوعها  
فالتصور الرابع يسمى تصديقا والثلاثة قبله شرط له وهذا مذهب الحكماء ومذهب الإمامان التصديق هو  
التصورات الأربع فيكون التصديق بسيطاً على مذهب الحكماء ومركباً على مذهب الإمامان والمصنف ماض  
على مذهب الحكماء بتقدير مضاف في كلامه بين ذلك ونسبة فهو وقوع ثم إنك إذا أردت أن تكتب التصور  
والتصديق وتعلمهما أو تعلمهما فالمراد بالوضع ما يشتمل ذلك فتقدم التصور على التصديق لأنه مقدم عليه طبعاً  
فيقدم وضعاً وهذا معنى قوله وقدم الأول البيت ثم بين أن النظري من كل من التصور والتصديق ما احتاج  
للتأمل والضروري عكسه وهو ما لا يحتاج إلى ذلك فالأقسام أربعة كما تقدم مثال التصور الضروري ادراك  
معنى لفظ الواحد نصف الاثنين ومثال التصور النظري ادراك معنى الواحد نصف سدس الاثنى عشر ومثال  
التصديق الضروري ادراك وقوع النسبة في قولنا الواحد نصف الاثنين ومثال التصديق النظري ادراك  
وقوع النسبة في قولنا الواحد نصف سدس الاثنى عشر وبما تقرر علم انحصار العلوم في التصورات  
والتصديقات ولكل منهما مبادئ ومقاصد فمبادئ التصورات الكميات الخمس ومقاصدها القول الشارح  
ومبادئ التصديقات القضايا وأحكامها مقاصدها القياس بأقسامه فأنحصر فن المنطق في هذه الأبواب

(قوله وقدم الأول الخ) أي  
وجوباً بصناعياً كما مرجه  
المصنف في شرحه وإن كان  
كذلك فالأولى قراءة الفعل  
في صلاته بصيغة الأمر  
ليطيد ذلك وإن صح قرأته  
بصيغة الماضي المبني للمجهول  
على أن المعنى أن العلماء  
قد مروا بالمساراد أنه يجب  
تقديم ما يتعلق بالتصور على  
ما يتعلق بالتصديق (قوله عند  
العقلاء) أي فيه العهد والعهود  
أرباب هذا الفن وبهذا  
يندفع ما قد يقال إن العوام  
لا يعرفون أن الموصول  
للتصديق يسمى بجمع  
لهم عقلاء كذا يستفاد من  
كلام الشيخ المأوى الأئمة  
قال بعد أن فسر العقلاء  
أرباب هذا الفن وأل في  
العقلاء لكامل وناقشه  
بعض الحققين في أنه يقتضي  
أن أرباب غير هذا الفن  
ليسوا كاملين في العقل قال  
وعموه ظاهر الفساد اه  
باجوري

أول وضعه على ما تقدم  
والإضافة في قوله دلالة  
المطابقة من إضافة المصاحب  
إلى المصاحب (فصوله  
وما لزمت الخ) أي ودلالة  
اللفظ على ما لزمت فهو دلالة  
الترام فهو مطوف على  
مدخله والفاء رائدة وهذا  
أولى مما أشار إليه الشيخ  
المالوي من أن الفاء واقعة في  
جواب أما المحذوفة والتقدير  
وأما ما لزمت الخ على أن المعنى  
وأما دلالة اللفظ على ما لزمت  
الخ لأنه يصير الكلام عليه  
مستأنفاً غير متعلق بما قبله  
فيكون حسن بلب التقسيم  
وما واقعة على شيء لا على  
لازم والاضاع قوله لزمت  
والإضافة في قوله دلالة  
الالترام من إضافة المسبب  
للسبب وذكر الضمير في  
قوله فهو الترام رعاية الخبر  
(قوله مستعمل اللفاظ  
الخ) أي المستعمل منها  
فلاضافة على معنى من  
ونخرج عن ذلك الماهل  
فلا ينقسم إلى ذلك لأنه  
لا معنى له حتى يقال فيه  
المركب ما دل جزؤه على جزء  
منه والمفرد ما لا يدل جزؤه  
إلى آخره (قوله حيث  
وجد) أي في أي تركيب  
وجد فيه المفرد هي  
حيثية أطلق كفي نظيره  
والألف فيه للإطلاق اه  
دعوى

عنده تسمية ثم إن المناطقة اصطلاحاً على تسمية اللفظ المقادير بمعنى مفرد بالقول الشارح كالحیوان الناطق فيه  
تعريف الإنسان المتوصل به إلى معنى مفرد وهو معنى الإنسان وهذا معنى قوله وما به إلى تصور البيت  
والمطاحوا على تسمية اللفظ المفيد للتصديق حجة أي قياساً كالعالم متغير وكل متغير حادث المتوصل به إلى  
النتيجة وهي العالم حادث وهذا معنى قوله ومالتصديق البيت \* ثم قال  
(أنواع للدلالة الوضعية) \*

(دلالة اللفظ على ما وافقه \* بدعوى دلالة المطابقة وجزئته تضمناً وما لزمت \* فهو الترام أن بعقل الترام) \*  
أقول مراده بالدلالة الوضعية اللفظية بدليل قوله في البيت دلالة اللفظ ومراده في البيت دلالة اللفظ الوضعية  
بدليل قوله في الترجمة الوضعية قد حذف من كل من الترجمة والبيت ما أثبت تفسيره في الآخر وهو نوع من  
الجناس يسمى احتباساً كاللغة فهم أمر من أمر كفهو الجرم الموهود من لفظ السماء فلفظ السماء يسمى  
دالاً والجرم الموهود دلولا \* والدلالة بحسب الدال ستة أقسام لان الدال إما أن يكون لفظاً كالتال المتقدم  
أو غير لفظ كاللحاء الدل على النار وكل منهما إما أن يكون دالاً بالوضع أو بالطبع أو بالعقل مثال دلالة غير  
اللفظ الوضعية دلالة الإشارة على معنى نعم أولاً ودلالة المقوش على اللفاظ ومثال الطبيعية دلالة الحرة على  
الخجل والصخرة على الوجع ومثال العقلية دلالة العالم على موجدته وهو الباري جل وعلا والدخان على النار  
ومثال دلالة اللفظ الوضعية دلالة الأسد على الحيوان المفترس والانساب على الحيوان الناطق ومثال الطبيعية  
دلالة الاتين على المرض وأح على ألم بالصدر ومثال العقلية دلالة كلام المتكلم من وراء جدار على حياته  
والصراخ على مصيبة تزلت بالصراخ والمختار من هذه الأقسام الدلالة اللفظية الوضعية فقوله الدلالة تخرج  
لغير اللفظية بأقسامها الثلاثة وقوله الوضعية تخرج لللفظية الطبيعية والعقلية ثم هذه الدلالة ثلاثة أقسام  
مطابقة وتضمنية والتزامية دلالة اللفظ على تمام ما وضع له كدلالة الإنسان على مجموع الحيوان الناطق  
والإثابة دلالة على جزء المعنى في ضمنه كدلالة اسم الحيوان أو الناطق في ضمن الحيوان الناطق والثالثة  
دلالة على أمر خارج عن المعنى لازم له كدلالة اسم على قبول العلم وصناعة الكتابة على ما به وهذا معنى قوله  
دلالة اللفظ البيهتير وسميت الأولى دلالة المطابقة لمطابقة اللفظ للعوى لان الواضع وضع اللفظ ليعدل  
على المعنى بتسميه وقد فهمناه منه بتسميه والثانية دلالة تضمن لان الجزء في ضمن الكل والثالثة دلالة التزام لان  
المفهوم خارج عن المعنى لازم وقوله ان بعقل الترام أشار به إلى أن لازم لا بد أن يكون لازماً في الذهن سواء  
لازم مع ذلك في الخارج كزوم لزومية للدر بعنة أم لا كزوم البصر للعمى وأما إذا كان لازماً في الخارج  
فقط كسواد العراب فلا يسمى فهمه من اللفظ دلالة التزام عند المناطقة وان سمي بذلك عند الأصوليين فإساءة  
في قوله بعقل بمعنى في والمراد بالعقل الذهن أي القوة المدركة ثم ان كلام من دلالة التضمن والالتزام يستلزم دلالة  
المطابقة وهي لا تستلزمها كما إذا كان المعنى بسيطاً ولا لازم له ودلالة التضمن قد تجتمع مع دلالة الالتزام فيما  
إذا كان المعنى مركباً وله لازم ذهني وتنفرد دلالة التضمن فيما إذا كان المعنى مركباً ولا لازم له ذهني وتنفرد  
دلالة الالتزام فيما إذا كان المعنى بسيطاً كأنه قطعه له لازم ذهني والله أعلم \* ثم قال

(فصل في مباحث اللفاظ) \*

(مستعمل اللفاظ حيث يوجد \* اما مركب واما مفرد فأول ما دل جزؤه على \* جزء معناه بعكس ما تلا  
وهو على قسمين أعني المفردا \* كلي أو جزئي حيث وجد ففهم اشتراك الكل \* كأشده وعكسه الجزئي) \*  
أقول اللفظ إما أن يكون مفرداً كدبر أو مستعمل كريد ولا بد من الماهل ولذلك أهله المصنف ثم المستعمل  
إما أن يكون مفرداً وإما أن يكون مركباً فالأول ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كريد والثاني ما دل جزؤه على جزء  
معناه كريد فاشتم واللفظ على المركب بقسميه أعني ما هو في قوة المفرد وما كان محضاً ياتي في المعارف والقضايا



والاقيسة والمقصود هنا المفسر وهو قسمان جزئي لمن منع تصوره من وقوع الشركة فيه كزبدوكلي ان لم يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه كالاسد وهو خمسة اقسام كلي لم يوجد من افراده فرد وكل واحد منها فرد وكل واحد وجسم منها افراد وكل واحد من هذه الثلاثة قسمان الاول وهو الذي لم يوجد من افراده فرد امام استعمال الوجود كاجتماع الضدين او مع جواز الوجود كبحر من زئبق والثاني وهو الذي وجد من افراده فرد امام استعمال التعداد كالعبد بحق او مع جواز التعداد كشمس والثالث وهو ما وجد منه افراد امام التناهي كالانسان او مع عدم التناهي كذئب اهل الجنة او كمال الله تعالى \* (قائدة) \* اللفظ يوصف بالافراد والتركيب حقيقة ووصف المعنى بمما يجاز والمعنى يوصف بالكيفية والجزئية حقيقة ووصف اللفظ بمما يجاز فان قلت كان الاولى للمصنف ان يقدم المفرد على المركب لانه جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعاً فالجواب ان معنى المركب ثبوت معنى المفرد على الاثبات اشرف من النفي فقدمه عليه لذلك وجب زياجاً عن تقديمه الكلي على الجزئي وقوله على جزئه معناه بخلاف الزايم بالضم كما قرأه شعبة من رواية عاصم \* ثم قال

\* (واؤلا للذات ان فيها الندرج \* فانسبه اولاً لمعارض اذا خرج \* والكليات خمسة دون انتفاص

جنس وفصل عرض نوع وخاص \* وأول ثلاثة بلا شطاط \* جنس قريب أو بعيدا ووسط) \*

أقول مراده بالاول الكلي في قوله كلي او جزئي يعني ان الكلي ان كان داخل في الذات بان يكون جزأ من المعنى المدلول للفظ يقال له كلي ذاتي كالحيوان والناطق بالنسبة الى الانسان وان كان خارجاً عن الذات بان لم يكن كذلك يسمى كلياً معرضاً كالمائي والضاكن بالنسبة له وان كان عبارة عن الماهية كنسب فهو ذاتي بناء على ان الذاتي ما ليس معرضاً والكلي الذاتي اما ان يكون مشتركاً بين الماهية وبين غيرها أو مختصاً بها فالاول هي جنس كالحيوان بالنسبة للانسان والثاني يسمى فصلاً كالناطق بالنسبة \* والكلي العرضي اما ان يكون مشتركاً أو مختصاً فان كان مشتركاً بين الماهية وغيرها يسمى عرضاً عاماً كالمائي بالنسبة للانسان وان كان خاصاً بها يسمى خاصة كالضاكن بالنسبة له والكلي الذي هو عبارة عن نفس الماهية كالانسان فانه عبارة عن مجموع الحيوان الناطق يسمى نوعاً وهذه الكليات الخمس التي هي مبادئ التصورات المشار اليها بقوله والكليات البيت ثم ان اولها وهو الجنس ثلاثة اقسام قريب كالحيوان بالنسبة للانسان وبعيد كالجسم بالنسبة له ومتوسط كالمائي بالنسبة له وهو المشار اليه بقوله وأول البيت \* ثم قال

\* (فصل في بيان نسبة الالفاظ للمعاني) \*

\* (ونسبة الالفاظ للمعاني \* خمسة اقسام بلا نقصان تواطؤ تشاك تخالف \* والاشتراك عكسه الترادف) \* أقول اللفظ اما ان يكون واحداً أو متعدداً وعلى كل فالعنى اما ان يكون واحداً أو متعدداً فالاقسام أربعة تشاك اتحاد اللفظ والمعنى انسان ومثال اتحاد اللفظ وتعدد المعنى عين فانه يطلق على الباصرة والجمارية وغيرهما فالقسم الاول ان اتحاد المعنى في افراده يسمى كليات متواطئة كالانسان وان اختلف فيها بالشدة والضعف يسمى كليات متشككة كالبياض فان معناه في الورق أقوى من معناه في القميص مثلاً والقسم الثاني وهو ما اتحد فيه اللفظ وتعدد المعنى يسمى مشتركاً ومثال ما تعدد فيه اللفظ واتحد المعنى انسان وبشر فهما مترادفان والنسبة بينهما الترادف ومثال ما تعدد فيه اللفظ والمعنى انسان وفرس فهما متباينان على ما فيه والنسبة بينهما التباين وهذه الاقسام الخمسة التي ذكرها في قوله ونسبة الالفاظ اليه تبين ومراده بالتخالف التباين \* ثم قال

\* (والالفاظ اما طلب أو خبر \* وأول ثلاثة ستر

أمر مع استعماله وعكسه دعا \* وفي المساوي والناس وقعاً) \*

أقول اللفظ ان احتمل الصدق والكذب وهو خبر كريد قائم وان وجد معناه فهو طلب أى اشاء كقولك اعلم يارب والاول يأتي عند قوله ما احتمل الصدق لدانه جري البيت والثاني ثلاثة اقسام لانها ان كان من مستعمل كقول الخدم نداءه في ماء فهو أمر وان كان من الادنى كقول الخادم لسيده أعانني درهم ما فهو دعاء وان كان من مساوي يسمى التماسا كقول بعض الخدم لسيده أعانني وهو زاه معنى قوله والالفاظ اما

(قوله وأول) أى الذى هو الجنس وقوله ثلاثة أى يقع الجنس عن الجنس المفرد لعدم الظاهر بمثاله والافعال النظر اليه يكون الجنس أربعة ومثل بعضهم للجنس المفرد بالعقل بناء على جنسية وقوله بلا شطاط أى بلا زيادة معنى ولا نقص ففي كلامه اكتفاء قال بعضهم أسل قوله بلا شطاط لا شطاط لان حق حرفه الذى التقدير على جميع المنق وهو الباء مع الشطاط الدال مجموعهما على ملائمة الثلاثة للشطاط وانما قدمت الباء تزييناً للفظ وهذا انما يتجه على القول بان لاقى مثل ذلك ليست بمعنى غير وأما على القول بانها بمعنى غير كالمشهور في نحو قولك جئت بلا زاد فلا فليعرف اه باجورى



طلب أو غير البيتين وفي هذا البحث كلام في علم الأصول \* ثم قال

(فصل في بيان السكينة والجزئية والجزئية) \*

الكل حكمنا على المجموع \* ككل ذلك ليس ذاق فروع \* وحاشا لكل فرد حكمنا

فانه صكينة قد علمنا \* والحكم للبعض هو الجزئية \* والجزء معرفته بجله

أقول السكينة هو المجموع المسكوم عليه كقولك أهل الأزهر علماء اذ فهم من لم يشم العلم رائحة والسكينة الحكم على كل فرد كقولك كل انسان قابل للفهم والجزئية الحكم على بعض الافراد كقولك بعض أهل الأزهر علماء والجزء ما تركب منه ومن غيره كل كالمسمر والخبيطا للعصير فكل منهما يقال له جزء والحصير كل وأشار المصنف بقوله ككل ذلك الخ الى حديث ذي اليمين المشهور لما قال للمصطفى أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن والتحقيق انه من باب السكينة لا السكينة بل بدليل قوله للمصطفى بل بعض ذلك قد كان \* ثم قال

(فصل في المعارف) \*

(معرف الى ثلاثة قسم \* حدوري ومعرفي \* علم \* فالحد بالجنس وفعل وقما

والرسم بالجنس وخاصة معا \* وناقص الحد بفصل أو معا \* جنس بعيد لا قريب وقما

وناقص الرسم بخاصة فقط \* أو مع جنس أبعد قد ارتبط

وما بالمعنى للديم - م شهرا \* بتبديل لفظ بديف أشهر) \*

أقول لما قدم الكلام على مبادئ التصورات وهي السكينة الجنس أخذت حكم على مقاصدها وهي القول الشارح فالعبارات جمع معرف بكسر الراء ويقال له تعريف وقول شارح أيضا وهو ما كانت معرفته سببا في معرفة المعارف بفتح الراء كالحیوان الناطق في تعريف الانسان فان معرفته سبب في معرفة الانسان وهو خمسة أقسام حد تام وناقص ورسم تام وناقص ومعرف باللفظ فالحد اتمام هو التعريف بالجنس والفصل القرينين كتعريف الانسان بالحيوان الناطق والحد الناقص هو التعريف بالفصل وحده كتعريف بالناطق فقط أو به مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الناطق والرسم اتمام هو التعريف بالجنس القريب والخاصة كتعريف الانسان بالحيوان الضاحك والرسم الناقص بالخاصة وحدها كتعريفه بالضاحك أو به مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الضاحك وأما التعريف باللفظ فهو ان تبديل اللفظ باقفا مرادف له أشهر منه كتعريف الغنم بالاسدوم اذ المصنف بالحد والرسم في البيت الثاني التامان بدليل قوله بعد ذلك وناقص الحد وناقص الرسم \* ثم قال (وشروط كل ثبوت مطردا \* منعكسا وظاهرا لا بعدا

ولامساويا ولا تجسوزا \* بلا قرينة بهما تحريزا \* ولا بما يدري بمحدود ولا

مشارك من القرينة خلا \* وعندهم من جهة المردود \* أن تدخل الاحكام في الحدود

ولا يجوز في الحدود ذكر أو \* وجاز في الرسم فادراروا) \*

أقول شرط المعارف أن يكون مطردا منعكسا أي جامعا لا يراد المعارف ما عدا من دخول غيرها كتعريف الانسان بالحيوان الناطق فلو كان غير جامع كتعريف الحيوان بالناطق أو غير مانع كتعريف الانسان بالحيوان لم يصح التعريف وان يكون ظاهرا كتعريف الخطة بالقمع وأما اذا كان أبعد منه كتعريف الاسد بالغنم فمردودا أو مساويا كتعريف العدد الفردي باليس زوج والزوج باليس فرد فلا يصح وأن لا يكون باللفظ مجازية من غير قرينة تعين المراد كتعريف البليد بالحمار فان وجدت قرينة بحت ز بهما عن المعنى الحقيقي صح التعريف كتعريف البليد بالحمار يكتب وان لا يتوقف معرفته على معرفة الحدود كتعريف العدد الفردي بما قدم وعكسه وأن لا يكون باللفظ المشترك كمن غير قرينة كتعريف الشمس بالعين فان وجدت قرينة كتعريفها بالعين المضيئة صح التعريف وادخل الاحكام في الحدود ولا يجوز كتعريف العاصي لانه الاسم المرفوع لان الرفع حكمه من احكامه لان المعارف بفتح الراء يتوقف على أجزاء التعريف وادخلها بالحكم جزأ منها والحد ان يتوقف على المعارف بفتح الراء لان الحكم على الشيء فرع عن

(قوله واستخدم البعض الخ)

اللام فيه بمعنى على كاذي

قوله وذلك كافي فذلك بعض

الحيوان انسان ولا فرد في

ذلك البعض بين أن يكون

واحدا أو أكثر (قوله

ورسمي) ويقال له رسم

أيضا فان قيل يلزم على ذلك

نسبة الشيء الى نفسه لانه

منسوب للرسم لذى هو هو

أجيب بانه منسوب للرسم

اللغوي وهو الاثر لا المصطلح

عليه حتى يلزم ما ذكر قال

بعضهم ويمكن أن يتكاف

بأن يقال انه منسوب للرسم

المصطلح عليه ويراد منه فرد

من افراده فيكون من

نسبة النوع الى فرد

(قوله ولا مشترك الخ) أي

ولا مشترك لفظي خلا من

القرينة المعينة للمراد كأن

تقول في تعريف الشمس

هي عين فلو وجدت

القرينة المذكورة كأن

تقول فيما ذكره عين

تضي في الآفاق لم يمنع

التعريف به وحمل الامتناع

اذا لم يرد بذلك المشترك

جميع المعاني التي وضع

لها والاجاز التعريف به

كتعريف القضية بان قول

الخ وأقول مشترك بسين

المعقول والمفوض والمراد

في التعريف المذكور كل

مهما اه اجوري

تصوره لهم الدور وهو ممنوع ولا يجوز ادخال أو التي للشك في الحد كقولنا في تعريف البليد هو الذي لا يفهم  
أولا يستقيم على سبيل الشك أي إما هذا وإما هذا أو أما أو التي للتقسيم فإنه يجوز ادخالها على معنى أن المعروف  
قسمان قسم كذا وقسم كذا فبكون التعريف في الحقيقة تعريفين لشئيين متخالفين مثاله تعريف النظر  
بالفكر المؤدى إلى علم أو غلبة ظن يعني أن النظر قسمان الأول الفكر المؤدى إلى العلم والثاني الفكر المؤدى  
إلى غلبة ظن وأما في الرسم فيجوز دخولها كقولنا في تعريف الإنسان هو الحيوان الضاحك أو القابل للعلم  
وصناعة الكتابة والفرق بين الحد والرسم أن الماهية يستحيل أن يكون لها اتصال على البدل ويجوز أن يكون  
لها خاصتان كذلك \* ثم قال

\*(باب في القضايا وأحكامها)\*

ما احتمل الصدق لذاته جري \* بينهم قضية ونجرا

أقول لما فرغ من مبادئ التصورات ومقاصدها أخذت أحكام على مبادئ التصديقات وهي القضايا  
وأحكامها أو واحد القضايا قضية وهي مرادفة للخبر وتعريفها مركب احتمل الصدق والكذب لذاته فاحتمال  
الصدق والكذب يخرج الإنشاء وقوله لذاته ليدخل فيه ما يقطع بصدقه كبرائه ورسوله وما يقطع بكذبه  
بكون الواحد نصف الثمانية لانه لو نظرنا إلى ذات الخبر لرأينا ما يحتمل الصدق والكذب بقطع النظر عن الخبر  
والواقع فالتقطع باحد الأمرين من جهة الخبر أو الخبرية \* ثم قال

\*(ثم القضايا عندهم قسمان \* شرطية جارية والثاني \* كلية شخصية والاول

أما مسرور وأما مهمل \* والسور كذا وجزئي باري \* وأربع أقسامه حيث جري

أما بكل أو ببعض أو بلا \* ثنى وليس بعض أو شبه جلا \* وكلاهما موجبة وسالبة

فهى إذا إلى الثمان آية \* والاول الموضوع بالجلية \* والاخر المحمول بالسوية)\*

أقول القضية قسمان شرطية وجارية والاولى باقى الكلام عليها فى المتن والثانية وهى الجلية أى ما اشتملت على  
موضوع ومحمول كزيد كاتب أما أن يكون موضوعها كليا كالإنسان حيوان أو جزئيا كزيد كاتب فالثانية  
تسمى شخصية والاولى ان كانت موهلة من السور سميت موهلة كالإنسان حيوان وان كانت مسورة فان كان  
السور كلا أو مافى معناه فاقضية كلية ككل إنسان أو علامة الإنسان حيوان وان كان بعضا أو مافى معناه  
فجزئية كبعض الإنسان أو واحد من الإنسان حيوان فتلخص ان القضايا أربعة بجهة شخصية ان كان موضوعها  
جزئيا كزيد كاتب وموهلة ان كان كليا لم تسور كالإنسان حيوان وكلية بان سورت بالسور الكلية ككل إنسان  
حيوان وجزئية ان سورت بالسور الجزئى كبعض الإنسان حيوان وكل من هذه الاربع ما أن يكون موجبا  
كما تقدم أو سالبا كزيد ليس بكاتب والإنسان ليس بحجر ولا شئ من الإنسان بحجر وبعض الإنسان ليس  
بحجر فتكون الاقسام ثمانية والاول من كل واحد يسمى موضوع والثانى يسمى محمولا وهو المشار اليه بقوله  
والاول البيت واعلم ان المصنف قال فى تعريف القضية ما احتمل الصدق ولم يقل والكذب لانه كذا وتعليم  
الادب فى التعبير \* ثم قال

\*(وان على التعليق فيها قد حكم \* فانها شرطية وتنقسم \* أيضا إلى شرطية متصلة

ومثلها شرطية منفصلة \* خزاها مائة قدم ونالى \* أما بيان ذات الاتصال

ما أوجبت تلازم الجزأين \* وذات الانفصال دون مبن \* ما أوجبت تماقرا بينهما

أقسامها ثلثة فلنعلم \* مانع جمع أو خلوا وهما \* وهو الحقيقى الاخص فاعلم

أقول لما تكلم على القضية الجلية أخذت كلام على الشرطية لان الاولى جزء من الثانية والجزء مقدم على الكل  
وعرفها بقوله وان على التعليق البيت يعنى ان القضية الشرطية منز كبت من جزأين ربطا أحدهما بالآخر  
باداة شرط أو مناد كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والعسدها زوج وأما فرد والاولى تسمى  
شرطية متصلة والثانية تسمى شرطية منفصلة وأول كل منهما ما يسمى مقدما والثانى يسمى تاليا فالشرطية المتصلة  
ما أوجبت تلازم الجزأين بان يكون أحدهما لازما للآخر كائنا لكان المتقدم فان طلوع الشمس ملزوم لوجود

(قوله والثانى) انما قال

والثانى ولم يقل والثانية مع

أنه عبارة عن الجلية نظرا

لكونهما قسمين وسببا فى

الكلام على الاول فى قوله

وان على التعليق الخ (قوله

والاول) أى الذى هو الكلية

بالمعنى الذى أراده المصنف

منها فيما تقدم ولم يقل

والاولى نظر لكونهما قسمين

كما تقدم فى نظيره وقوله اما

مسور وأى بالسور الكلية

أو الجزئى وقوله وأما مهمل

أى من السور (قوله

والسور الخ) هو ما دل على

الاحاطة بجميع الافراد أو

ببعضها فى الجلية ككل

وبعض كاسيد كره المصنف

وما دل على الاحاطة بجميع

الامضاء أى الاحوال

الممكنة أو ببعضها فى

الشرطية ككلاما وقد

يكون كإسباني سمي بذلك

تشبيهاه بسور البلد المحيط

بكلها أو ببعضها بجامع

الاحاطة فى كل فهو استعارة

باعتبار اللغة وان كان حقيقة

باعتبار اصطلاح المناطقة

(قوله كليا وجزئيا) وكل

منهما اما الجبارى واما سلبى

فأقسامه أربعة كما ذكره

المصنف بعد اه باجورى

النهار والشرطية المنفصلة ما أوجب أي دلت على التناظر بينهما فإن الزوجة في المثال المتقدم منافرة للفردية وهي ثلاثة أقسام مانعة جتمع وهي مادات على عدم صحة الاجتماع بين المقدم والتالي وإن جاوزت الخلو كقولنا الجسم اما أبيض واما أسود فإن الجمع بين البياض والسواد ممتنع ويجوز الخلو عنهما ما يكونه أحر مثلاً وممانعة خلو وهي مادات على امتناع الخلو من طرفيهما وإن جاوزت الاجتماع كقولنا زيدا ما في البحر واما أن لا يفرق فإن الخلو عن الطرفين ممتنع ويجوز الجمع بأن يكون في نحو مركب وممانعة جتمع وخالو وهي مادات على امتناع الجمع وخالو كقولنا العدد امار زوج أو فرد فالزوجة والفردية لا يجتمعان ولا يخالو العدد عنهما وهي أخص من مانعة الجمع لأنها الخلو ومن مانعة الخلو منعها الجتمع فيبينها وبين كل منهما العموم والخصوص المطلق وتسمى حقيقة لانها أحق باسم الانفصال ولم يبين المصنف أقسام الشرطية المتصلة والمنفصلة ولا أسوارها كإنه في الجارية تقر بيباع على المبتدى وذلك في المطولات

\*(فصل في التناقض)\*

\*(تناقض خالف القضيتين في كيف وصدق واحد أمر قفي)\* فان تكن شخصية أو مهيمة

فنعنيها بالكيف ان تبداه \* وان تكن محصورة بالسور \* فانهض بضد سورها المذكور

وان تكن موجبة كلية \* نقيضها سالبة جزئية

وان تكن سالبة كلية \* نقيضها موجبة جزئية\*

أقول التناقض حكم من أحكام القضايا كالعكس ذكره المصنف للاحتياج اليها ومعنى التناقض في الأصل ثبوت الشيء وسأله كز يد ولا يز يدوز يد كاتب وز يد ليس بكاتب ومعناه هذا الاختلاف قضيتين بالاجاب والسلب بحيث تصدق احدهما وتكذب الاخرى فخرج باختلاف القضيتين اختلاف المقربين كز يد ولا يز يد وبالايجاب والسلب المعبر عنه عندهم بالكيف الاختلاف بالسكم المعبر عنه عندهم بالسكينة والجزئية كسكل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان وبحيث تصدق احدهما وتكذب الاخرى قولنا ز يد فاضل زيد ليس بطاسق لا اتفاقهما على الصدق مثال ما انطوى عليه تعريف المصنف زيد عالم زيد ليس بعالم وهذا بالنسبة لغير المسورة أما هي فلا بد من الاختلاف في الحكم أيضا مثال التناقض في القضايا الاربع على ما ذهب اليه المصنف في الشخصية يز يد كاتب زيد ليس بكاتب وفي المهولة الانسان حيوان الانسان ليس بحيوان وفي السكينة كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان وفي الجزئية بعض الانسان حيوان لا شيء من الانسان بحيوان ولكن الذي يدل عليه كلامه الاتي من أن المهولة في قوة الجزئية يوافق قول غيره من المحققين ان نقيض المهولة سالبة كلية فنقيض الانسان حيوان لا شيء من الانسان بحيوان فتكون المهولة داخله في المسورة بالسور الجزئية واعلم ان التناقض لا يتحقق بين القضيتين الامع اتفاقهما في وحدات ثمان مذكورة في المطولات ترجع الى وحدة واحدة وهي اتحاد النسبة السكينة فتخلص ان القضيتين الشخصيتين تناقضهما يتحقق بالاختلاف في الكيف مع الاتفاق في الوحدات وان السورتين يتحقق تناقضهما بالاختلاف في الكيف والسكم مع الاتفاق في ماد كروا لله أعلم

\*(فصل في العكس المستوي)\*

\*(العكس قلب جزأي القضية \* مع بقاء الصدق والكيفية \* والكيم الا الموجب السكينة

فموضها الموجبة الجزئية \* والعكس لازم لغير ما وجد \* به اجتماع الحسنيين فاقصد

ومها المهولة السالبة \* لانها في قوة الجزئية

والعكس في مرتب بالطبيع \* وليس في مرتب بالوضع)\*

أقول العكس في اللغة النحول وفي الاصطلاح ثلاثة أقسام عكس مستوي وعكس نقيض موافق وعكس نقيض يخالف ومتى أطاؤ العكس فالمراد به الاقل فتبين المصنف العكس بالمستوي زيادة ايضاح للمبتدى وعرفه المصنف بقوله العكس الخ يعني ان العكس هو أن يصير احوال وموضوعات الموضح نحو لا مع بقاء الصدق

(قوله وان تكن محصورة بالسور الخ) أي سواء كانت كلية أو جزئية وسواء كانت موجبة أو سالبة فدخل في كلامه جميع القضايا فليتنامل (قوله فانهض بضد سورها المذكور) لا يخفى عليك أن سور الايجاب السكينة ضد سور السلب الجزئي وبالعكس وسور الايجاب الجزئي ضد سور السلب السكينة وبالعكس (قوله فان تكن موجبة الخ) الفاء اما تفرعية أو فصحية مثل مامر (قوله نقيضها سالبة جزئية) أي وبالعكس ففي كلام المصنف اكتفاء للعالم بذلك مما ذكره وانما لم يكن نقيض الموجبة السكينة سالبة كلية لانه لو كان كذلك لجاز كذبهما معا في قولك كل حيوان انسان لا شيء من الحيوان بانسان والنقيضان لا يكذبان معا كما علم مما مر (قوله وان تكن سالبة كلية نقيضها الخ) أي وبالعكس فسفي كلامه اكتفاء لما تقدم وانما لم يكن نقيض السالبة السكينة موجبة كلية لانه لو كان كذلك لجاز كذبهما معا كما مر اه باجوري

والكيفية والكيم مثال ذلك بعض الانسان حيوان عكسه بهيوان الحيوان انسان فالقضية الاولى موجبة جزئية صادقة والثانية كذلك ويستثنى من هذا الضابط الموجبة السككية فان عكسها موجبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان عكسه بهيوان الحيوان انسان والعكس لازم لكل قضية لم يجتمع فيها خستان وهما السلب والجزئية فتخرج السالبة الجزئية والمهمة السالبة لانها في قوتها يبقى الشخصية بقسمها أعني الموجبة والسالبة والسككية كذلك والجزئية الموجبة والمهمة الموجبة فالشخصية الموجبة قد يدك كتب عكسها بعض الكاتب زيد والسالبة ان كان محجواها جزئيا انعكست كنفسها كقولنا زيد ليس بهيوان عكسه بهيوان ليس زيد وان كان كليا انعكست الى سالبة كيسة نحوز يد ليس بهيوان عكسه لاشئ من الجار زيد والسككية الموجبة عكسها جزئية موجبة فتحو كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والسالبة تنعكس كنفسها فتحو لاشئ من الانسان بحجر عكسه لاشئ من الحجر بانسان والجزئية الموجبة تنعكس كنفسها فتحو بعض الانسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والمهمة الموجبة تنعكس كنفسها أو الى الموجبة الجزئية فتحو الانسان حيوان عكسه الانسان حيوان انسان أو بعض الحيوان انسان وأما الجزئية السالبة فتحو بعض الحيوان ليس بانسان والمهمة السالبة فتحو الحيوان ليس بانسان فلا عكس لهما كما تقدم ثم ان العكس لا يكون الا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي وهي الحليات والشرطيات المتصلة وأما القضايا المرتبة بحسب الوضع فقط وهي الشرطيات المنفصلة فلا عكس لها وهذا معنى قوله والعكس في مرتب البيت \* ثم قال

(باب في القياس) \*

\* (ان القياس من قضايا صوراً \* مستلماً بالذات قولاً آخر \* ثم القياس عندهم قسمان فمنه ما يدعى بالاقتراني \* وهو الذي دل على النتيجة \* بقوة واختص بالجليبية \* فان زدت تركيبه فركبا \* مقدماته على ما وجبها \* ورتب المقدمات وانظرا صحبها من فاسد مختبراً \* فان لازم المقدمات \* بحسب المقدمات آن وما من المقدمات صغرى \* فيجب اندراجها في الكبرى \* وذات حد أصغر صغرها وذات حد أكبر كبرها \* وأصغر فذلك ذواندراج \* ووسط يلغي لدى الانتاج) \*

أقول هذا شروع في مقاصد التمديدات وهو القياس ومعناه لغة تقدير شيء على مثال شيء آخر واصطلاحاً لفظ تركيب من قضيتين فكثر يلزم عنهما الذات ما قول آخر والاؤل يسمى قياساً بسيطاً والثاني يسمى قياساً مركباً وسيأتى في كلامه وأنه يرجع الى البسيط مثال الاول العالم متغير وكل متغير حادث يلزم عنه العالم حادث ومثال الثاني النباش أخذ للمال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده يلزم عنه النباش تقطع يده فخرج بقية التركيب من قضيتين اللفظ المفرد والقضية الواحدة وخرج بالقول الآخر ما اذا كان القول أحد المقدمتين كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق بشر فان النتيجة وهي كل انسان بشر هي إحدى المقدمتين وخرج بقولنا ذاته ما اذا كان القول الآخر للذات القضيتين كقولنا زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر فالنتيجة وهو زيد مساو لبكر ليست لازمة للذات المقدمتين بل بواسطة مقدمة أجنبية وهي مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء ثم ان القياس ينقسم الى قسمين اقتراني وشرطي والثاني يأتي في قوله ومنه ما يدعى بالاستثنائي الخ والاول هو ما دل على النتيجة بالقوة أي بالمعنى بأن تكون النتيجة مذكورة فيه بمادتها لا بصورتها كالعالم حادث فيما تقدم وخرج بذلك القياس الشرطي فانه دال على النتيجة بالفعل أي ذكرت فيه النتيجة بمادتها وصورتها كقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكانه انسان ينتج فهو حيوان وهذه النتيجة ذكرت في القياس بمادتها وهيبتها كذا قالوا والذي يظهر لي أن هذا بحسب الظاهر لان النتيجة لازم القياس ولا يصح أن يكون اللازم جزأ من المزموم بل هو مغاير له فافهم ويتركب هذا القياس من الحليات والشرطيات وأما قول المتن واختص بالجليبية فجري على العمالب فان أردت تركيب القياس الاقتراني تركبه على الوجه المعتبر عندهم من الاتيان بوصف جامع بين طرفي المطلوب كالتغير في المثال المتقدم

(قوله بالذات) أي بذاته  
فأل عوض عن الضمير على  
مذهب المجيز لذلك (قوله  
قولا آخر) أي مغاير الكل  
من المقدمتين وأعرض  
بأن النتيجة لا بد أن تكون  
مترتبة من أجزاء المقدمتين  
وحيث فلا تكون مغايرة  
لهما وأجيب بأن المراد  
بمغايرة النتيجة لهما كونها  
ليست عين واحدة منهما  
لا تكون أجزاءها غير  
أجزاءهما فإذا قلت مثلاً  
كل انسان حيوان وكل  
حيوان جسم أنتج أن كل  
انسان جسم وهذه النتيجة  
مغايرة للمقدمتين بالمعنى  
المذكور فافهم (قوله ثم  
القياس الخ) ثم للترتيب  
الذكرى وقوله عندهم أي  
المنطقة (قوله فمنه ما يدعى  
بالاقتراني) يعني أن من  
القياس قسمين يسمى بالاقتراني  
لاقتران حدوده واتصال  
بعضها ببعض من غير فصل  
بينها بأداة الاستثناء التي هي  
لكن وسيأتى قسم ذلك في  
قوله ومنه ما يدعى بالاستثنائي  
الخ (قوله مقدماته) المراد  
بالجمع هنا وفيما بعد ما فوق  
الواحد اه باجوري



(قوله عنده ولاء الناس) يعني المناطقية وقيد بذلك لأن الشكل عند الغويين لا يختص بذلك بل يطلق على هيئة الشيء مطلقاً (قوله يطلق عن قضيتي قياس) أي على هيئتهما الحاصلة من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرق المطالب مع الحد الوسط في كلام المصنف بجواز لغوي ويجاز بالحذف واحترز بقوله قضيتي قياس عن قضيتي غير قياس كما لو قلت كل انسان حيوان وكل فرس سهال فلا تسمى هيئتهما شكلاً (قوله ولاء قدمان) المراد بالجمع المثنى كما في وقوله فقط مقدم من تأخير لان حقها التأخير عن قوله أربعة كما لا يخفى (قوله بحسب الحد الوسط) أي بالنظر لاحواله من حله في الصغرى ووضعه في الكبرى وحله فيهما ووضعه فيهما في الصغرى وحله في الكبرى كما يعلم مما بعد (قوله يدعى بشكل أول) أي يسمى بذلك ولا يخفى ما في ذلك من التسامح لان ظاهره أن المسمى بالشكل الأول المذكور من الحل والوضع مع أن المسمى به انما هو الهيئة الحاصلة بسبب ذلك وكذا يقال فيما بعد وقوله ويدري أي بشكل أول ففيه الحذف عن الثاني لدلالة الاول اهـ باجوري

ومن ترتيب المقدمات جمع مقدمة أي القضية التي جعلت جزء دليل سميت بذلك لتقديمها على المطلوب فان لم تكن جزء دليل فلا تسمى مقدمة بآثار تقدم المقدمة الصغرى على الكبرى ومن تسمية الصحيح من الفساد لان النتيجة لازم واللازم بحسب ملزومه ان صحها فصحيح وان فاسد ففاسد فالنتيجة صحيحة ان كان شكل من المقدمات صحيحاً والافساد فهو من اندراج المقدمة الصغرى في الكبرى والمراد بالمقدمة الصغرى المشتملة على الحد الاصغر الذي هو موضوع النتيجة كالعالم متغير في المثال المتقدم وبالكبرى المشتملة على الحد الاكبر الذي هو محمول النتيجة كسجل متغير حادث والمتكرر بين الحد الاصغر والاكبر يسمى حداً اوسطاً وهو الذي يحذف عند اخذ النتيجة كالتغير فيما تقدم فقول المصنف وأصغر الخ يستغنى عنه بقوله وما من المقدمات البيت \* ثم قال

\*(فصل في الاشكال)\*

\*(الشكل عنده ولاء الناس \* يطلق عن قضيتي قياس \* من غير أن تعتبر الاسوار اذ ذلك بالضرب له يشار \* ولما قدمنا أشكال فقط \* أربعة بحسب الحد الوسط جعل بصغرى ووضعه بكبرى \* يدعى بشكل أول ويدري \* وحله في الشكل ثانياً عرف ووضعه في الشكل ثالثاً ألف \* ورابع الاشكال عكس الاول \* وهي على الترتيب في التكميل بحيث عن هذا النظام يعدل \* ففاسد النظام أما الاول)\*

أقول لفظ فصل ساقط في بعض النسخ والشكل يطلق لفظاً على هيئة الشيء ومعناه عند المناطقية هيئة قضيتي قياس فعن في كلام المصنف بمعنى على وهناك مضاف محذوف أي يطلق على هيئة قضيتي قياس من حيث اقتران الحدود فيه لا من حيث السور اذ بالنظر لذلك تسمى أنواع القياس ضرورياً وأنواع الشكل أربعة لان الحد الوسط ان كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وان كان محمولاً في القضيةين فهو الثاني كقولنا العالم متغير ولا شيء من القديم يتغير وان كان موضوعاً فيهما فهو الثالث كقولنا العالم متغير العالم حادث وان كان عكس الاول بأن كان الحد الوسط موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى فهو الرابع كقولنا المتغير حادث العالم متغير واعلم أن المؤلفين حوت عادتهم بالتمثيل بالحروف كقواهم في الضرب الاول كل (ج ب) وكل (ب ا) مكان كل انسان حيوان وكل حيوان حساس قصد الاختصار وقد أعرضت عن ذلك ومثلت بالمراد لا لبضاح وان كان الاوضح منه التمثيل بنحو كل صلاة عبادة وكل عبادة تقتضي النية للاختصار وهذه الاشكال في الشكل على هذا الترتيب فالاول اكملها ويليه الثاني الخ فان وجد قياس ليس على هيئة من هذه الهيئات الاربع فخطاه فاسد كقولنا كل انسان حيوان وكل فرس سهال فقوله فيما يأتي والثاني كالخروج عن اشكاله تكرار مع هذا الزيادة الايضاح لا مبتدى ثم ان كل شكل من هذه الاشكال الاربعة يتصور فيه ستة عشر ضرباً لان لكل من مقدمتيه باعتبار الكمية والجزئية والايجاب والسالب أربعة أحوال وكل حالة من حالات الاولى يؤخذ مع أربع حالات الثانية وليست كلها منتجة بل المنتج منها ما وجد فيها الشروط التي ذكرها المصنف بقوله أما الاول

\*(فشرطه الايجاب في صغره \* وان ترى كايمة كبراه \* والثاني أن يخلو في الكيف مع

كايمة الكبرى له شرط وقع \* والثالث الايجاب في صغرها \* وان ترى كايمة احدهما

ورابع عدم جمع الحسنيين \* البصورة فيهما تسنيين

صغرها ما موجبة جزئية \* كبراهما سالبة كايمة)\*

أقول بشرط لا نتاج الشكل الاول شرطان الاول أن تكون صغرها موجبة سواء كانت كايمة أو جزئية والثاني أن تكون الكبرى كايمة سواء كانت موجبة أو سالبة والحاصل من ضرب حالتين الاولى في حالتين الثانية أربعة وهي الضروب المنتجة من هذا الشكل \* الضرب الاول موجبتان وكايمة والناتجة موجبة كايمة كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان حساس ينتج كل انسان حساس (الضرب الثاني) كايمة

والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج لاشئ من الانسان بحجر (الضرب الثالث) موجبتان والكبرى كلية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الانسان حيوان وكل حيوان حساس ينتج بعض الانسان حساس (الضرب الرابع) صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج بعض الانسان ليس بحجر فقد انتج هذا الشكل المطالب الاربعه وبهذا كان افضل الاشكال ويشترط لانتاج الشكل الثاني شرطان الاول أن يختلف المقدمتان في السكيف بأن تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة الثاني أن تكون الكبرى كلية والكبرى ان كانت موجبة فالصغرى سالبة كلية أو جزئية وان كانت الكبرى سالبة فالصغرى موجبة كلية أو جزئية والحاصل من ضرب حالتي الكبرى في حالتي الصغرى أربعة وهي الضروب المنتجة من هذا الشكل كالشكل الذي قبله الضرب الاول كايبتان والكبرى سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحجر ينتج لاشئ من الانسان بحجر الضرب الثاني كايبتان والكبرى موجبة كقولنا لاشئ من الحجر بحجر ينتج لاشئ من الانسان بحجر ينتج لاشئ من الحجر بالنتيجة في هذين الضربين سالبة كلية الضرب الثالث موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر بحجر ينتج بعض الانسان ليس بحجر الضرب الرابع سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا بعض الحجر ليس بحجر ليس بحجر ينتج بعض الحجر ليس بانسان فالنتيجة في هذين الضربين سالبة جزئية فقد انتج هذا الشكل الساب فط كايبتان الضرب بين الاولين وجزئياتي الاخيرين ويشترط لانتاج الشكل الثالث شرطان الاول أن تكون الصغرى موجبة الثاني أن تكون احدي المقدمتين كلية فالصغرى ان كانت كلية أنتجت مع الكبرى باحوالها الاربع وان كانت جزئية أنتجت مع الكبرى السكيفية موجبة وسالبة فالحاصل ستة أضرب وهي المنتجة من هذا الشكل (الضرب الاول) كايبتان موجبتان كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق (الضرب الثاني) موجبتان والكبرى كلية كقولنا بعض الانسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق (الضرب الثالث) موجبتان والصغرى كلية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فهذه الاضرب الثلاثة فيها النتيجة موجبة جزئية (الضرب الرابع) كايبتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر (الضرب الخامس) صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر \* الضرب السادس موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر فالنتيجة في هذه الاضرب الثلاثة سالبة جزئية فعلم ان هذا الشكل لا ينتج الا الجزئية موجبة في الثلاثة الاول وسالبة في الثلاثة بعدهما ويشترط لانتاج الشكل الرابع شرط واحد وهو عدم اجتماع الحسنيين الا في صورة واحدة والمراد بالحسنيين السلب والجزئية وعدم اجتماع الحسنيين صادق بأربعة أضرب ويزاد على ذلك الصورة المستثناة فالاضرب المنتجة من هذا الشكل خمسة (الضرب الاول) كايبتان موجبتان كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق (الضرب الثاني) موجبتان والصغرى كلية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فالنتيجة في هذين الضربين موجبة جزئية (الضرب الثالث) كايبتان والكبرى موجبة كقولنا لاشئ من الانسان بحجر وكل ناطق انسان ينتج لاشئ من الحجر بناطق (الضرب الرابع) كايبتان والكبرى سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر ٢ (الضرب الخامس) موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كاذ كالمصنف كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر وأن النتيجة في الضرب بين الاولين الايجاب الجزئي وفي الاخيرين السلب الجزئي وفي الثالث السلب الكلي ودليل انتاج الشكل الثاني خصوص السلب الجزئي وانتاج الثالث

٣ واعلم أن ما ذكره المصنف  
هو مذهب الاقدمين ومذهب  
بعض المتأخرين وتبعه  
كثيرون الى أن شرط انتاج  
هذا الشكل لكل ايجاب  
مقدمة تلي مع كلية الصغرى  
أو اخته لافهما بالكيف مع  
كلية احدهما وبنوا على  
ذلك أن المنتج من ضرورية  
ثانية وعالیه فالضرب  
السادس أن يكون مركبا  
من سالبة جزئية صغرى  
وموجبة كلية كبرى نحو  
بعض الانسان ايس بحمداد  
وكل ناطق انسان ونتيجته  
سالبة جزئية وهى فى المثال  
المذكور بعض الجماد  
ليس بناطق والضرب  
السابع أن يكون مركبا  
من موجبة كلية صغرى  
وسالبة جزئية كبرى نحو  
كل انسان حيوان وبعض  
الجماد ايس بانسان ونتيجته  
سالبة جزئية وهى فى المثال  
المذكور بعض الحيوان  
ليس بحمداد والضرب الثامن

نصوص الجزئية وانتاج الرابع ما تقدم في المطولات \* ثم قال  
 \* (فمنتج لأول أربعة \* كالثاني ثم ثالث فستة \* ورابع بخمسة قد أنتجا \* وغير ما ذكرته لن ينتجا) \*  
 أقول هذا نتيجة ما تقدم من الشروط وهو ظاهر غني عن الشرح غير ان المصنف لم يبين ما تركب منه هذه  
 الضروب المنتجة من الاشكال الاربعه وقد بينته في الشرح وقد كنت نظمت ذلك في أبيان فلنذكرها هنا  
 لتسهيل الاطاحة بحفظها وهي هذه

أن يكون مركبا من سالبه  
 كلية صغرى وموجبة  
 جزئية كبرى نحو لا شيء من  
 الخبز وان يجمدو بعض  
 الانسان حيوان وتنتج منه  
 سالبه جزئية وهي في المثال  
 المذكور بعض الجراد ليس  
 بانسان وبشرط لا نتاج  
 هذه الاصرب الثلاثة زيادة  
 على ما مر شروط تطلب  
 من المطولات (قوله فمنتج  
 الخ) الغناء للسببية لان  
 ما تقدم سببا لما سيذكره  
 وجلة المنتج تسعة عشر على  
 ما جرى عليه المصنف من أن  
 المنتج من الرابع خمسة وأما  
 على ما ذهب اليه بعض  
 المتأخرين فثمان وعشرون  
 (قوله لأول) اللام بمعنى من  
 وهو على تقدير مضاف  
 والاصل من ضروب أول  
 (قوله كالثاني) أي في ان  
 المنتجة أربعة (قوله ثم ثالث)  
 يحتمل أن ثم للترتيب في  
 المذكور ويحتمل أن للترتيب  
 في الرتبة اه باجوري

ومنتج من أول الاشكال \* أربعة حذوها على النوال \* ككل فكل منتج كالوان  
 ليس لاشي فسلاتي فن \* بعض فكل نتجه بعض وما \* بعض فلا ينتج ليس فاعلمنا  
 والثاني أيضا أربع كل فلا \* وعكسه نتجهما لا فاعقلا \* بعض فلا وليس كل لهما  
 ليس نتيجة فمكن مستفهما \* وثالث ست وهي كل فكل \* بعض فكل عكسه بعض فقل  
 كل فلا بعض فلا كل فقي \* بايس فيها النتج بايس فاقفني \* ورابع خمس وهي كل فكل  
 كل فبعض بعض نتج لا تحل \* لا كل لا والعكس بايس بعض لا \* ينتج بايس فافهم وحصولا  
 وقد اقتصرنا في بعض الابيات على لا من لاشي وايس من بايس بعض وأشرنا للوجبة السالبة بكل والجزئية  
 ببعض ومن فهم ما قدمته في الشرح فهم معنى هذه الابيات وفهموا الضروب المنتجة من الاشكال الاربعه  
 تفهم ان ما عداها من الضروب التي تتصور في كل شكل عقيم وقد وضعوا لذلك جدولاً في المطولات يعرف منه  
 العقيم من غيره واللييب بقدر على استخراج ذلك الجدول من فهمه ما تقدم والله أعلم \* ثم قال  
 \* (وتتبع النتيجة الاخس من \* تلك المقدمات هكذا ركن \* وهذه الاشكال بالجلي  
 مختصة وايس بالشرطي \* والحذف في بعض المقدمات \* أو النتيجة لعلم ان  
 وتنتهي الى ضرورة انا \* من دورا وناسل قد لزما) \*

أقول الخمسة الساب والجزئية والشرف الايجاب والسالبة فاذا اشتمل مقدمات القياس على خمسة فالنتيجة  
 تابعة لذلك خمسة الساب وجدت في الضرب الثاني من الشكل الاول في المقدمة الثانية ولذلك كانت النتيجة  
 سالبة كلية وخمسة الجزئية في الضرب الثالث منه في المقدمة الاولى ولذلك كانت النتيجة موجبة جزئية واجتمع  
 الخمستان في الضرب الرابع منه الجزئية في المقدمة الاولى والساب في الثانية ولذلك كانت النتيجة سالبة جزئية  
 وقوله زكن بمعنى علم ثم ان هذه الاشكال الاربعه خاصة بالقياس الجلي أي ما تركب من القضايا الجلية  
 ولا تكون في القياس الشرطي أي ما تركب من القضايا الشرطية على ما ذهب اليه المصنف تبعا لبعض  
 المناطقة والذي عليه حقيقة منهم انه يكون في المركب من القضايا الشرطية أيضا حيوان كان هذا انسانا فهو  
 حيوان وكلما كان حيوانا فهو حساس فينتج ان كان هذا انسانا فهو حساس ثم انه يصح حذف احدي  
 المقدمتين الاولى او الثانية او النتيجة للعلم بالمحذوف فن حذف المقدمة الاولى قولك النبات آخذ للمال خطية  
 وكل آخذ للمال شقية سارق وكل سارق تقطع يده فله النبات تقطع يده فقوله ان كل سارق الخ كبرى صغرى  
 محذوفة وفي النبات سارق ومن حذف الثانية قولك الانسان ناطق فهو حيوان فالمحذوف وكل ناطق حيوان  
 ومن حذف النتيجة العالم متغير وكل متغير حادث في جواب ما الدليل على حدوث العالم وقد حذف المقدمة  
 والنتيجة معا كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة لآلهة لفسدنا الآية اذ التقدير لا يمكنهم ان يفسدوا فلم يكن فيهما  
 آلهة غير الله تعالى ثم ان المقدمات لا بد أن تنتهي الى الضرورة بحيث لا يحتاج في فهم معناها الى تأمل لانها لو  
 كانت نظرية يتوقف العلم بها على غيرها او ذلك الغير يحتاج للنظر فيتوقف على غيره الخ للزم على ذلك الدور  
 أو التماس ان رجعا لآلة توقف على غيره الا قول "وذهب" الى النهاية فيتمتعين أن تكون المقدمات ضرورية أو  
 تنتهي الى ضرورة مثال اول لاربعة تسع بمساوئين وكل منقسم بمساوئين زوج ينتج الاربعه زوج  
 ومثال الثاني ما اذا أردنا الاستدلال على وجوب وجوده تعالى فنقول مستدلين بالقياس الاستدلال لو لم يكن  
 سبحانه واجب الوجود لكان جائزا ولو كان جائزا لكان حادثا ولو كان حادثا لافترق الى محدث ولو افترق الى محدث



لعدد الاله ولو تعدد الاله لمسدت السموات والارض لكن فسادهما متفق فانه في ما أدى اليه من جوار  
الوجود وما يترتب عليه ثبت وجوب وجوده تعالى فانتهينا الى مقدمة ضرورية وهي لو تعدد الاله لفسدت  
السموات والارض \* ثم قال

(ومنه ما يدعى بالاستثنائي ٢) \* يعرف بالشرط بلا متراء \* وهو الذي دل على النتيجة  
أوضحها بالفعل لا بالقوة \* فان يك الشرط على ذات اتصال \* أنتج وضع ذلك الوضع التالي  
ورفع نال رفع أول ولا \* يلزم في عكسهما المسا لتجلا) \*

أقول الترجمة سابقة في بعض النسخ وهذا شروع في القسم الثاني من قسمي القياس وهو القياس الاستثنائي  
المسمى أيضا بالشرطي باعتبار اشتغال القضية الأولى المسماة بالكبرى على شرط و باعتبار اشتغال الثانية  
المسماة بالصغرى على حرف الاستثناء وهو لكن نقوله ومنه معطوف على قوله فمنه ما يدعى بالاقتران فيما تقدم  
كما أشرت اليه هناك وعرفه المصنف بأنه ما دل على النتيجة أو ضدها بالفعل بأن ذكرت فيه النتيجة بما دلتها  
وهي متناه على ما تقدم فخرج القياس الاقتراني فانه دال على النتيجة بالقوة كما تقدم مثال ما دل على النتيجة  
قوانافي الاستدلال على حيوانية الشيء لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان فهذه  
النتيجة هي تالي الشرطية ومثال ما دل على ضد النتيجة أي نقيضها قولنا في الاستدلال على الحيوانية أيضا  
لو لم يكن هذا حيوانا لم يكن انسانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان فنقيض هذه النتيجة مذكور في القياس وهو  
مقدم الشرطية ثم ان كان مركبا من القضايا الشرطية المتصلة أنتج منه ضرر بان وهما استثناء عن المقدم  
ونقيض التالي وأما استثناء عن التالى أو نقيض المقدم فلا ينتجان شيئا مثال ذلك لو كان هذا انسانا لكان  
حيوانا فاستثناء عن المقدم وهو انسان ينتج عن التالى وهو حيوان واستثناء نقيض التالى وهو حيوان  
ينتج نقيض المقدم وهو انسان وأما استثناء عن التالى وهو حيوان فلا ينتج شيئا لانه لازم ولا يلزم من ثبوت  
اللازم ثبوت الملزوم وكذلك نقيض المقدم لا ينتج شيئا لانه ملزوم ونفي الملزوم لا يقتضى نفي اللازم بخلافه في  
الضرر بين الاولين فان نفي اللازم الذي هو التالى يقتضى نفي الملزوم الذي هو المقدم وثبوت الملزوم الذي هو  
المقدم يقتضى ثبوت اللازم الذي هو التالى هذا معنى قول المصنف لما تجلى أى لما اتضح عندهم من أن نفي  
اللازم يقتضى نفي الملزوم وثبوت الملزوم يقتضى ثبوت اللازم بقول المصنف أنتج وضع ذلك أى المقدم بدليل  
ذكر التالى بعده والمراد بالوضع الثبوت والرفع وبالعكس استثناء عن التالى أو نقيض المقدم فاضروب  
أربعة اثنان متجان واثنان عقيمان \* ثم قال

(وان يكن منفصلا فوضع ذا \* ينتج رفع ذلك والعكس كذا \* وذلك في الاخص ثم ان يكن  
مانع جميع فبوضع ذاك كن \* رفع لذلك دون عكس واذا \* مانع رفع كان فهو عكس ذا) \*

أقول القياس المركب من الشرطيات المنفصلة إما أن يكون مركبا من مانعة الجمع والخلو أو من مانعة الجمع  
فقط أو من مانعة الخلو فقط فان كان مركبا من الأولى فأضر به النتيجة أربعة اثنان من جانب الوضع واثنان من  
جانب الرفع مثال ذلك العدد ا ما زوج واما فرد فاستثناء زوج ينتج لنقيض فرد واستثناء فرد ينتج لنقيض  
زوج واستثناء نقيض كل منهما ينتج بعين الآخر وان كان مركبا من مانعة الجمع فالمنتج منه ضرر بان وهما  
استثناء عن كل من الطرفين ليحصل نقيض الآخر وأما استثناء النقيض فلا ينتج شيئا مثال ذلك اما أن  
يكون هذا الشيء أبيض واما أن يكون أسود فاستثناء أبيض ينتج لنقيض أسود واستثناء أسود ينتج لنقيض  
أبيض وأما استثناء نقيض كل منهما فلا ينتج شيئا وان كان مركبا من مانعة الخلو أنتج منه ضرر بان وهما  
استثناء نقيض كل من الطرفين ليحصل بعين الآخر وأما استثناء العيب فلا ينتج شيئا عكس المركب من مانعة  
الجمع مثال ذلك زيدا في البحر واما ان لا يغرق فاستثناء نقيض في البحر ينتج لا يغرق واستثناء نقيض لا يغرق  
ينتج في البحر فنقول لكنه ليس في البحر فلا يغرق أو لكنه يغرق فهو في البحر \* ثم قال

(لواحق القياس) \*

واعلم أن الاستثنائي مؤلف  
من مقدمتين احدهما  
شرطية وتسمى الكبرى  
والاخرى استثنائية وتسمى  
صغرى ولذلك يسمى باسمين  
كما سيذكر المصنف فالاول  
هو الاستثنائي لاشتماله على  
الاستثنائية والثاني هو  
الشرطي لاشتماله على  
الشرطية واذا سميت الشرطية  
كبيرة والاستثنائية صغرى  
لان اللفاظ الاستثنائية على  
نحو النصف من اللفاظ  
الشرطية وأبضا لاعتبرتهما  
بالترتيب الاقتراني بان  
جعلتهما على هيئة الشكل  
الاول المركب من جانية  
وشرطية لوجدت فيه  
الاستثنائية صغرى  
والشرطية كبرى فاذا قلت  
مثلا كلما كان هذا انسانا  
فهو حيوان لكنه انسان  
وجدته في قوة قولك هذا  
انسان وكل ما كان انسانا  
فهو حيوان ونتيجته عن  
نتيجته ولا ينتجان الا في  
تقديم الصغرى وتأخيرها  
في اللفاظ أفاده المسلوب في  
كبيرة اه باجورى



\*(ومنه ما يدعون مركبا \* لكونه من حجب قدر كفا \* فركبته ان ترد أن تعلمه  
واقرب نتيجة مقدمه \* يلزم من تركيبها أخرى \* تنجسها الى هلم جرا  
متصل النتائج الذي حوى \* يكون أو مفصولها كل سوا)\*

أقول القياس ان تركيب من قضيتين هي قياسا بسيطا نحو العالم متغير وكل متغير حادث وان تركيب من  
أكثر من قضيتين هي قياسا مركبا نحو النباش أخذ لآمال خفية وكل أخذ لآمال خفية سارق وكل سارق  
تقطع يده والنتيجة النباش تقطع يده وهذا القياس ينقسم الى متصل النتائج ان ذكرت فيه النتيجة وجعلت  
مقدمة صغرى وركبت مع مقدمة كبرى وأخذت النتيجة منه وجعلت مقدمة كذلك وهلم جرا كما قال  
المصنف كقولنا النباش أخذ لآمال خفية وكل أخذ لآمال خفية سارق ينتج النباش سارق وتقول النباش  
سارق وكل سارق تقطع يده ينتج النباش تقطع يده الى آخر ما تريد والى مفصولها وهو ما لم تذكر فيه النتائج  
كالمثل قبل هذا والتحقيق أنه يرجع الى القياس البسيط لانه أقسى طويلا نتاجها في الذكروهي مرادة  
في المعنى وسمى الاول متصل النتائج لاتصال نتائج بمقدماته بخلاف الثاني \* ثم قال

\*(وان يجزئ على كل استدلال \* فذا بالاستقراء عندهم عقل \* وعكسه يدعى القياس المنطقي  
وهو الذي قدمته فحقق \* وحيث جزئ على جزئ حمل \* لجامع فذاك تمثيل جمل  
ولا يفيد القطع بالدليل \* قياس الاستقراء والتمثيل)\*

أقول المفيد لله طوبى التصديق ثلاثة أقسام استقراء وقياس وتمثيل فالاول هو الاستدلال على الكل  
بالجزئ كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاستدلال بدليل ان العرس والانسان والجمار مثلا كذلك والثاني هو  
الاستدلال على الجزئ بالكل عكس الاستقراء كقولنا العالم حادث والدليل على ذلك انه من أفراد المتغير وكل  
متغير حادث وقد تقدم ذلك بأشكاله والثالث الاستدلال على جزئ بجزئ كالاستدلال على حرمة النبيذ بحرمة  
الخمر للجامع بينهما وهو الاسكاروهما جزئان من مطلق المسكر والمفيد للقطع من هذه الثلاثة القياس وأما  
الاستقراء والتمثيل فلا يفيدانه لاحتمال أن يكون هناك فرد لم يستقرأ كالتمساح وان العلة في الجزئ  
المجول عليه غير العلة في الجزئ المجول \* ثم قال

\*(وبحجة نقليية عقليه \* أقسام هذى خمسة جليلة  
نفاضة شعرو برهان جدل \* وخامس سطوة ثلث الامل)\*

أقول المراد بالحجة القياس ولما كان الواجب على المنطقي أن ينظر في مادة القياس وصورته ليعرف جهة الخطأ  
في القياس كما يأتي في قول المصنف وخصا البرهان البيت احتاج لبيان ما ذنه فذكر ان القياس قسمان نقلي  
وهو ما كانت مادته مأخوذة من الكتاب والسنة والاجماع وعقلي وأقسامه خمسة أولها البرهان وسباني في  
كلام المصنف تأنيها للجدل وهو ما تركب من قضايا مشهورة ونحو العدل حسن والظلم قبيح أو مسلمة بين  
الخصمين سواء كانت صادقة أم كاذبة ليبنى عليها الكلام في دفع كل من الخصمين صاحبها والمقصود منه قهر  
الخصم وإقناعه من لا قدره على فهم البرهان ثانيا الخطابة وهو ما تركب من مقدمات مقبولة أو ظنونة  
ولاولى كاصادرة من شخص تفتقد صلاحه والثانية هي التي يحكم بها العقل بواسطة الظن مع تجويز  
النقيض نحو هذا لا يخاط الناس وكل من لا يخاط الناس متكبر وهذا متكبر والغرض من الخطابة ترغيب  
السامع فيما ينفعه دنيا وأخرى رابعة الشعر وهو ما تالف من قضايا تنبسط منها النفس أو تنقبض نحو الخمر  
ياقوتة سيالة والعسل مرة وهو علة أي متغايرة والغرض من انفعال النفس لترغيبها في شيء أو تنفيرها عنه  
\* خامسها السطوة وهي ما تالف من مقدمات باطلة شبيهة بالحق كقولنا في صورة فرس في حاتم هذا فرس  
وكل فرس مهال فهو ذاهال والغرض منها الايقاع في الشكوك والشبه الكاذبة ويقال لها مغالطة  
ومشاغمة واستعمالها حرام بجميع أنواعها ومن أقبح تلك الأنواع المغالطة الخارجية وهي أن يشغل المناظر  
الذي لا دهم له ولا اعتبار له في فهم حصة بما يشوش عليه ككلام قبيح يظهر للناس انه غامض ويستتر ذلك جهله

(قوله وبحجة) مبتدأ  
والسوخ للابتداء بها قصد  
الجناس أو التفصيل وقوله  
نقلية نسبة للنقل لاستنادها  
اليه وان كان العقل هو  
المدرك لها وهي ما كان كل  
من مقدمتها أو احدهما  
من الكتاب أو السنة أو  
الاجماع نهريا أو استنباطا  
فان قبل سيجعل المصنف  
البرهان من أقسام العقلية  
مع أنه قد يتركب من  
مقدمتين كلتاهما أو  
احدهما عقلية أوجب بأنه  
لا يلزم من جعل البرهان من  
أقسام العقلية أنه لا يكون  
الاعقليا على أنه قد يقال  
باختصاص البرهان عند  
النساقفة بما قدمته  
عقلية لانهم انما يبحثون  
عن العقليات أواده المولى  
في كبره وقوله عقلية نسبة  
للعقل لاستنادها اليه اه  
باجوري

وهو كثير في زماننا بل هو الواقع فهذا النوع من القياس ينبغي معرفته ليتقن لا يستعمل الا ضرورته كدفع  
كافر معاند كالسم لا يستعمل الا في الامراض الخبيثة ولم يرتب المصنف بين اقسام الحجية العقلية بل ذكرها على  
ما سمع به النظم وترتيبها على ما ذكرته \* ثم قال

(\*) اجابها البرهان ما ألف من \* مقدمات باليقين تترن \* من أوامات مشاهدات

\* بحجرات متواترات \* وحجرات وحجرات \* فتلك جلة اليقينية \*

أقول أعظم هذه الخمسة البرهان وهو ما تألف من مقدمات يقينية بأن يكون اعتقادها جازما مطابقا لاثبات  
لا يتغير واليقينية على ما ذكر المصنف ستة \* الاولى الاقليات أي البديهيات جمع أولى وهو ما حكم فيه  
العقل من غير واسطة يتوقف على تأمل كالسماء فوقنا والارض تحتنا \* الثاني المشاهدات ونسعى  
الوجدانيات وهي ما تدرك بالحواس الباطنة من غير توقف على عقل كجوع الانسان وعطشه ولذاته وألمه  
\* والثالث التجربات وهي ما حكم به العقل والحس مع التكرار كقولنا السقمونيا مسهلة والتجرب مسكر  
\* والرابع المتواترات وهي ما حكم به العقل مع حاسة السمع كعلمنا بغزة والشافعي بسبب كثرة الخبرين بذلك  
الذين يؤمن قواطعهم على الكذب \* الخامس الحدسيات وهي ما حكم به العقل والحس من غير توقف على  
تكرار كاعلم بان نورا القمر مستفاد من نور الشمس أي الظن بذلك ظمقويا \* السادس المحسوسات وهي  
ما يدرك بالحواس الخمس الظاهرة التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس وكلها في الرأس  
خاصة به الا اللمس فإنه يتعدى الى بقية البدن وبعضهم أدخل المحسوسات في المشاهدات يجعلها شاملة لما يدرك  
بالحواس الظاهرة بعد اليقينية خمسة ووجه حصر اليقينية في الستة ان المعنى اما أن يستقل العقل به فهو  
الاوليات أو لا يحتاج اليه فهو الوجدانيات والمحسوسات أو يحتاج له ولغيره فهو التجريبيات والمتواترات  
والحدسيات والعلم الحاصل من الثلاثة المتأخرة لا يقوم بحجة على الغير بسبب انه قد لا يكون له تجربة ولا تواتر  
ولا حدس لعدم مشاركته في ذلك لا مستدل قاله بعضهم \* ثم قال

(\*) وفي دلاله المقدمات \* على النتيجة خلاف آت \* عقلي أو عادي أو تولد \* أو واجب والاول المؤيد \*  
أقول في افادة النظر الصحيح للنتيجة أربعة مذاهب الاول ان النتيجة لازمة للنظر لزوما عقليا لا تنفك عنه بمعنى  
ان من علم المقدمات امتنع ان لا يعلم النتيجة فالعلم بالنتيجة لازم للمقدمات كازوم الرؤى بالمرئى وهو مذهب  
امام الحرمين الثاني ان العلم بالنتيجة عادي يمكن تخلفه عن النظر لان النظر محقق لوقف الله تعالى والعلم بالنتيجة  
يوجد عنده لابه وهذا مذهب الشيخ الاشعري الثالث ان العلم بالنتيجة متولد عن النظر بحسب النظر قدورا  
لان النظر مباشرة فالنتيجة متولدة عنه كولد حركه الخاتم عن حركه الاصبع وهذا مذهب المعتزلة البائين له على  
أصل هودوم وهو ان العبد يخاق أفعال نفسه الرابع ان النتيجة معلول للنظر وهو مذهب الفلاسفة  
القائلين بتأثير العلة وهو باطل لان العلة لا تفرق معلولها والنظر لا يجامع النتيجة لانه ضد العلم فلا يجامعه  
\* ثم قال

(\*) خاتمة \*

(\*) ونخطا البرهان حيث وجدنا \* في مادة أو صورة فالبتة را \* في اللفظ كاشتراك أو جعل ذا  
تباين مثل الرديف مأخذا \* وفي المعاني لا التباس الكاذبه \* بنات صدق فادهم الخاطبه  
تمثل جعل العرضي كالذاتي \* أو ناتج احدى المقدمات \* والحكم للعنس بحكم النوع  
وجعل القطعي غير القطعي \* والثاني كالتروح عن اشكاله \* وترك شرط النسخ من الكماله \*

أقول الواجب في صحة النتيجة الاتزان عن الخطا في القياس والخطا تارة يكون من جهة مادة القياس وتارة من  
جهة صورته والاول امامن جهة اللفظ أو من جهة المعنى أما من جهة اللفظ فكاستعمال اللفظ المشترك في  
القياس فيشبه المراد بغيره كقولنا هذه عين أي شمس وكل عين أي تنبع المياء سيالة ينتج هذه سيالة وهو  
باطل لعدم تكرار الحد الوسط ادخل الصغرى غير موضوع الكبرى أو استعمال اللفظ المبني كالمرادف  
كقولنا هذا سيف وكل سيف صارم ينتج هذا صارم وهو باطل من جهة جعل صارم الذي هو السيف بغير

(قوله ما ألف من عطف

بيان على البرهان أو تحجب

لمبتدأ محذوف وشملت

المقدمات في كلامه

الضرورية والنظرية

والعقلية والعقلية على

ما تقدم واعلم ان البرهان

قسمان لمى والى وذلك لان

الحد الوسط لا بد أن يكون

علة له ما لو بذهنا والام

يصح الاستدلال ثم لا يتناول

فاما أن يكون علة في

الخارج أيضا بمعنى أنه سبب

فيه كقوله في ذلك متعفن

الاختلاط وكل متعفن

الاختلاط محموم ينتج زيد

محموم فان تعفن الاختلاط

بمعنى خروج الطبايع عن

الاستقامة علة لشبوت الحى

في الخارج كما هو علة له في

الذهن ويسمى البرهان

حيث تدل الافادته الالهية

التي هي العلة وسميت بذلك

لانه يقال في السؤال عنهم

واما أن لا يكون كذلك في

قولنا بد محموم وكل محموم

متعفن الاختلاط ينتج زيد

متعفن الاختلاط فان الحى

ليست علة لاثبوت تعفن

الاختلاط في الخارج بل

الواقع العكس ويسمى

البرهان حيث تدل افادته

انية الحكم أي ثبوته وسمى

بذلك لانه يقال فيه ان كذا

اه باجورى

كونه قاطعاً من ادخال السيف الذي هو الاصل في المسألة لا بهذا القيد وهو مبني له وأما من جهة المعنى فبان  
تلبس قضية كاذبة بقضية صادقة كقولنا الجالس في السفينة يتحرك وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد  
يتبع الجالس في السفينة لا يثبت في موضع واحد والنتيجة باطلة من جهة جعل الحركة العرضية التي هي تحول  
القضية الاولى كالحركة لذاتية التي هي موضوع الثانية أو من جهة جعل النتيجة احدى المقدمات بتغييرها  
كقولنا هذه نقلة وكل نقلة حركة يتم هذه حركة وهذه النتيجة احدى المقدمات بمعنى ذلك صادرة عن  
المطالب وهو مردود من جهة ان النتيجة ليست مغايرة للمقدمات فلم يحصل علم زائد عما هو من جهة الحكم  
على الجنس بحكم النوع كقولنا الفرس حيوان وكل حيوان ناطق ينتج الفرس ناطق وهو باطل من جهة  
الحكم على الحيوان الذي هو جنس بحكم الانسان الذي هو نوع أو من جهة جعل الامر الوهمي الغير القطعي  
كالقطعي كقولنا في رجل يخط في البحث وهو بعيد عن الفهم هذا يتكلم بالفاظ العلم وكل من يتكلم بالفاظ  
العلم عالم ينتج هذا عالم وبطلان النتيجة من جهة جعل توهم عاليتها كالمقاطع عجم أو أماً لخطأ الواقع في القياس  
من جهة مودنه بان لا يكون على هيئة شكل من الاشكال الاربعية كقولنا كل انسان حيوان وكل حجر  
جواد وقد تقدم التنبيه على أن هذا تكرار لزيادة الايضاح للمبتدئ أو يكون فاقد شرط من شروط الانتاج  
المتقدمة للاشكال الاربعية كأن تكون صغرى الشكل الاول المشترط ايجاباً سالبة أو تكون كبراه  
المشترط كالتبعية كقولنا في الاولى لاشئ من الانسان بحجر وكل حجر جسم ينتج لاشئ من الانسان بحجر  
وهو باطل لفقد الشرط وهو ايجاب الصغرى وفي الثانية كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ينتج  
بعض الانسان فرس وهو باطل لفقد الشرط وهو كلية الكبرى وقس على ذلك فقد أي شرط من شروط  
الاشكال الباقية \* ثم قال

\* (هذا تمام العرض المقصود \* من أمهات النطق المحود \* قد انتهى بحمد رب الفلق  
مارمته من فن علم المنطق \* نظام العدل الذليل المعتمر \* لرجة المولى العظيم المقتدر  
الاخضرى عابد الرحمن \* المرتضى من ربه المنان \* مغفرة تخط بالذنوب  
وتكشف الغطاء عن القلوب \* وان شينا بحنة العلى \* فاه أكرم من تفضلاً) \*

أقول الامهات جمع أم وأم كل شئ أصله وتقدم مرادفة الاصل للقاعدة والنحو والخالص من كلام الفلاسفة  
والعقائد المأبذة للشريعة والفقهاء والنظم وهو الكلام المقفى الموزون قصداً وهذا النظم  
من بحر الرجز وأجزاؤه مستمعان ست مرات والعدد المتصف بالعمودية وهي غاية التذلل والخضوع وليس  
للعدد وصف أشرف منها وله زائد موصوفها على غيره ورجة الله احسانه أو ارادته - انه فهمي من صفات  
الافعال على الاول ومن صفات المعاني على الثاني والمرئى المؤمل والذات فعال من المن وهو تعدد النظم وهو  
مجرد من انه مذموم من الخلق والمعطرة السنوومى احاطت بالذنوب ستر جميعها وكشف العطاء عن القلوب  
عبارة عن زوال الران عنها والثواب جزاء العمل والعمل لاجل الثواب غير مذموم وان كان العمل لذات الله  
تعالى تعظيمه الى كل منه وقوله انه أكرم الخ - انه اقوله الرئى الى هنا أى اعلمت منه هذه الامور لانه  
أكرم من تفضل به أو أعدل التفضل ليس على يابه اذ الكرم حقيقة ليس الاله سبحانه ولا يتغنى ما في طلب  
المغفرة أو لا وطالب الثواب نابع من التحلية والتخلية \* ثم قال

\* (وكن أنقى للمبتدئ مسامحة \* وكن لاصلاح الفساد ناصحة \* وأصلح الفساد بالتأمل  
وان بديهة فلا تبدل \* ادقبل كم مزيه صيحا \* لاجل كون فهمه قبيحا  
وقل ان تتدب اتصدى \* العذر حق واجب لاهب ترى \* وابنى احدى وعشرين سنة  
معذرة مقبولة مستحسنة \* لاسمى في عامر القرون \* ذى الجهل والفساد والفنون) \*

قول طاب المصنف مع طاب من نظري كتابه أن بساطه من زلل وقع له فيه وأن ينصح في اصلاحه وأن يتأمل  
في ذلك ولا يحجل لأن الغالب على المستعمل عدم الاصابة وزيف الصحيح لضعف فهمه اذ لو كان فهمه حسناً لما

(قوله هذا تمام الخ) المتبادر  
أن اسم الاشارة عائداً لما  
تضمنه كلامه في قوله وخطأ  
البرهان الخ من القواعد  
وعليه فتمام بمعنى متم  
وجوز بعض المحققين أنه  
عائداً لتضمنه كلامه في هذا  
المتن من المسائل وعليه  
فتمام بمعنى جميع وفيه بعد  
لا يتغنى وقوله الغرض أى  
ذو الغرض لان هذا  
المؤلف ليس غرضاً لاشئ  
آخر ل هو ذو غرض بمعنى  
أنه حامل عليه وذلك الغرض  
هو الرضا مع القبول كذا  
قالوا والظاهر أنه لا حاجة  
لادعاء الحذف لانه لا شك  
أن ما تضمنه كلامه من  
القواعد غرض له من  
التأليف فابتناسل (قوله  
المقصود) صفة كاشفة لان  
العرض لا يكون الا مقصوداً  
له باجورى

استعمل ثم ان المصنف أمر أن يقال لمن لم يحاول الصواب أي المقصود من كلامه العذر حتى للمبتدئ متأكد  
 ينبغي أن يلتزم له فانه ابن احدى وعشرين سنة ومن هذا سنة عذرة مستحسن قبولها خصوصا وهو في القرن  
 العاشر المشتمل أهله على الجهل والفساد والعن والقرن مائة سنة وقيل غير ذلك فان قلت قوله وكن لا صلاح  
 الفساد الخ يعني عن قوله وأصلح الفساد فائدة ذكره بعد قلت انه لا ينبغي عنه لان الاول أمر باصلاح الفساد  
 والثاني أمر باصلاحه مع التأمل لا مع السرعة ففاد الاول غير مفاد الثاني \* ثم قال  
 \* (وكان في أوائل المحرم \* تأليف هذا الرجز المنظم  
 من سنة احدى وأربعين \* من بعد تسعة من المئين  
 ثم الصلاة والسلام سرمد \* على رسول الله خير من هدى  
 وآله ومحبيه الثقات \* السالكين سبل النجاة  
 ما قطعت شمس النهار أبرجا \* وطلع البدو المنير في الدجى) \*

أقول أخبر المصنف ان تأليف هذا الرجز كان في أول محرم سنة احدى وأربعين وتسعمائة من الهجرة  
 النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وتقدم معنى الصلاة والسلام الأمان من الله نص والسرمد  
 الدائم وتقدم معنى الآل والصحب وتقدم وجه تقديم الآل على الصحب وقوله ما قطعت شمس النهار الخ  
 المقصود منه التعميم في جميع الاوقات كفي قوله فيما تقدم مادام الخ الخ والابرح جميع برج وهو اسم بارز  
 من اثني عشر جزءا من العلك الثامن وهو مقسوم ثلاثين جزءا كل جزء يسمى درجة والشمس تقطع في كل يوم  
 درجة تقطع العلك في ثلثمائة وستين يوما وهي عدد السنة الشمسية والبدواسم لا قمر ليله أربعة عشر يوما من  
 الشهر العربي والدجى جمع دجبة وهي الظلمة \* وهذا آخر ما أردنا كتابته نسأل من وقفه ان ينفع به انه  
 على ذلك قدبر وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

\* (ثم بحمد الله طبع هذا الشرح ويليه شرح العلامة الاخصري) \*



(قوله وكان في أوائل المحرم)  
 أي في الازمنة الستى هي  
 أوائل المحرم واما سمي  
 الشهر المعروف بالمحرم  
 لتحريم القتال فيه في  
 صدر الاسلام وقوله تأليف  
 الخ فاعل كان بناء على أنها  
 تامة كما هو المتبادر ومعنى  
 التأليف ضم شيء الى شيء  
 على وجه فيه ألفية بضم  
 الههزة ومراده بالرجز  
 المنظوم من بحر الرجز  
 الذي أجزأه مستعملان  
 ست مرات واعمل المراد  
 بالمنظم تام النظام لا المنظوم  
 والالم يكن له فائدة بعد قوله  
 هذا الرجز فليتأمل وليراجع  
 (قوله من سنة احدى  
 وأربعين) أي حال كون  
 أوائل المحرم من سنة الخ  
 أو حال كون المحرم من سنة  
 الخ فقوله من سنة الخ حال  
 من الاوائل أو من المحرم  
 وقوله احدى وأربعين بدل  
 أو عطف بيان لكون لا يدان  
 براد آخر سني احدى  
 وأربعين حتى يصح دلالة  
 نعم على القول باثبات بدل  
 السك من البعض لا يحتاج  
 الى ما ذكره باجوري



(قوله الذي قد أخرجنا) بالف  
الاطلاق وقد فسر الشيخ  
المولى الأخراف بالاطهار  
والاحسن أن يفسر بالاجاد  
لأنه أبلغ من الاطهار ولأن  
شأن الاطهار أن يكون  
لموجود قبل وما هنالك  
كذلك وقد لا تحقيق ومن  
المعلوم أن الموصول مع  
صلته في قوة الماشقة فتقوله  
الذي قد أخرجنا في قوة  
الخروج ولم يبره مع ورود  
الملاحقة عليه تعالى خلافاً لمن  
زعم عدم وروده قال تعالى  
واته مخرج ما كنتم  
تسكنون لعله لعدم شهرته  
وعدم ذكره في الاسماء  
الحسنى المعروفة فإن قيل  
من القواعد أن تعليق  
الحكم بالمشقة أو ما في  
قوته يؤذن بعليّة مأمّنه  
الاشتقاق فتقتضي العبارة  
عليه الأخراف للبعد مع أن  
المتبادر أن المراد بالحمد  
ما يشمل الحمد القديم وهو  
غيره بل أوجب بان المعلق  
في الحقيقة إنما هو اسماء  
الثناء كما تقدم وبهذا يجب  
أنها لا يقال يرد على العلية  
المذكورة أن جد الحوادث  
له تعالى ليس بخصوص  
ذلك بل لكونه الإله الحق  
المنعم بجميع النعم المتصف  
بالصفات الجسيمة قابل  
أه باجوري

## شرح العلامة الاخضري على السلم في المنطق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل قلوب العلماء سموات تجلي فيها من المعارف ووسع دوائر أذهانهم فأولجهم في باب  
المخدرات من عرائس المعاني واللطائف وحباهم بحقائق العقول فتناولوا من ثمراتها ما صحت آفاق  
قلوبهم مشرقة بسائر العلوم ففادوا من عداهم من الوري واستقروا على ذرى الحمد وحاولوا منابر العز بما سبق  
لهم في الكتاب المرقوم فتاهوا في رحاب العلم وعرضات الفهم على بساط جميع المعقول متبعين آثار الأصول  
طلبا لتحقيق المنقول فأصحوها على بصيرة من الدين وفي أنهج السبل سالكين وأشهد أن لا إله الا الله  
وحده لا شريك له الرب الكريم الذي تقدس وتعالى عن أن يحاط برفيع مجده وعظيم جلاله وكبريائه  
وأشهد أن سيدنا ومولانا وحبيبنا وشفيقنا وذخرنا خداعه ورسوله قلب الجبال ونواح الكمال وديوان  
الشرف وبدر الترف خاتم رساله وأبيائه وسيد أصفيائه وأزك أوليائه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه  
صلاة أرقى به امرأى الاخلاص وأتالهم غاية الاختصاص \* (أما بعد) \* فلما وضعت الأرجوزة المسماة  
بالسلم الموقوف في علم المنطق وجاءت بحمد الله جلالة كافيته ولقاصده من قضاياه رادوني بعض الاخوان  
من الطلبة أكرمهم الله المرة بعد المرة على أن أشع عليهم اشراط مفيدة ما انطوت عليه من المعاني وبشيد  
ما تقاصر فيه من المباني فأجبت له لذلك طابا من الله تعالى حسن التوفيق الذي مهّأ لي التحقيق وان كنت  
لست أهلا لذلك ولكي جأى عليه تفاؤلي ولم أصعب من هو أعلى مني بل لامتالي من المبتدئين فاته الله يا أنبي  
في الاعتذار وزك الاعتراض المؤمن يلتمس العذر لاختيه المؤمن وأنه الله في الدعاء لي ولو الذي بالمغفرة والرجة  
برحمتك الله وبالله التوفيق (ص) \* (الحمد لله الذي قد أخرجنا \* نتائج الفكر لأرباب الخبا) \*

قال المحققون الحمد هو الثناء بالكلام على الحمد ويحتمل صفاته مطلقا سواء كانت من باب الاحسان أو الكمال  
والشكر هو الثناء بالكلام وغيره على المنعم بسبب انعامه على الشاكر فتبين من هذا أن بينهما ما عموما  
وخصوصا من وجه يجب تميزه في صورته وينعزل كل قسم بصورة فادعهم سيئا وأخص بحلا والشكر بالعكس  
واما خبرنا بالكلام دون الاسان كما فعل بعض ليشمل الحمد المحامد الاربع وفي كون أل في الحمد جنسية  
أو عهديّة اضطرار والاصح انها جنسية واختار بعضهم العهديّة محتجاً بما يحرجنا بسطه عن الغرض من  
الاجاز والاختصار ولما كان اسم الجلالة أعظم الاسماء لكونه جامعاً للذات والصفات اقترن به الحمد دون غيره  
من الاسماء وانما افتخنا هذا الرجز بالجد اقتداء بالقرآن العظيم وبأنبي صلى الله عليه وسلم اذ كان يلهي في  
خطبه ولما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أئبر وبعضهم يكثف  
بالسمة عن الحمد بناء على أن المراد بالحمد في الحديث معناه ما لا يلفظ كان به أوجب عن مالك وغيره من  
المصنفين كابن الحاجب وفي البيت براءة الاستهلال ومعناها عند أهل البلاغة أن يذكر المؤلف في طالع  
كتابه ما يشعر بمقصوده وتسمى بالاسماع والجناس العقل وبالله التوفيق (ص)

\* (وحط عنهم من سماء العقل \* كل حجاب من سحاب الجهل) \*

وحط معطوف على أخرج والضمير في عنهم يعود على أرباب الخبا وسمى العقل سماء مجازا لكونه محلا لاطلاع  
شمس المعارف الميرة بخان السماء مثل لظهور شمس الاشراف الحسية وسمى الجهل أيضا سماء مجازا لكونه  
يحجب العقل عن الادراكات المعنوية كما أن السحاب يحجب الباطن عن مطالعة الشمس الحسية وهذا وجه  
المشاكاة بينهما فان قلت ان السحاب أمر جردى والجهل أمر عدى اذهوني العلم وتشبيه الوجود بالعدم  
غير شديد فلامشاكاة بينهما قاتستوه وهذا السؤال لا يخفى على كل ذي مال اذ لا نسلم أن الجهل أمر

عندي بل هو أمر وجودي بدليل أن الإنسان أي الروح قبل حجبها بالجاب النائي من التراب كان مدركا  
لذائق المعاني وهو الأصل في نفوس الأحياء وانما عاقبتها ذلك وجود الجب الجسمانية والنفسانية التي على  
عدد الأطوار ويدل على إدراكه قبل الجب إقراره في الظهور يوم أن استبرككم بالوحدانية لا تتعاضد الجباب  
الحائل بينهما وبين الصواب وذلك أن الأرواح من العوالم المسكونة والابدان من العوالم الملكية فوضع العالم  
الروحي في القباب الجسمانية ليتم الوعد الرباني فصارت أطوار البدن حجابا للروح فتسبب ما أدركته بسبب تلك  
الجب فحطبت بعد الظهور بما أقربت به في الظهور فبين من هذا أن الجبل أمر وجودي وهو النائي عن  
الجب الحائل بين الروح والمعاني الدقيقة حتى صارت لا تدركها إلا بالتمسك ونحو الجب العادية لمن وفقه الله  
تعالى وبه أستعين (ص) \* (حتى بدت لهم شموس المعرفة \* رأوا مخدراتهم منكشفة) \*  
هذا البيت من تمام ما قبله بين فيه ثمره رفع الجب عن قلوب أولي الألباب والمعاني حيا عنهم ذلك حتى انتهى بهم  
الأمر إلى أن ظهرت لهم شموس من الأفهام والمعارف فنظروا مخدرات عرائس المعاني واللطائف وقولنا رأوا  
مخدراتهم على حذف ضاف أي رأوا مخدرات عرائس المعرفة منكشفة وهذا النوع من المجاز الذي يعرف  
بإزوم تقييده بكنهاج الدل والخدر الست قال امرؤ القيس

ويوم دنحات الخدر خدر عنيرة \* فقالت لك الويلان لك مرجل

والضمير في قوله رأوا عائد أيضا لأرباب الجواهر البيت ظاهر قوله في الأرجوزة الموسومة بالزهرة السبية

فأصبحت شموس القلوب مشرفة \* ويجلال ربه بالحقيقة (ص)

\* (نحمد الله جل على الأنعام \* بنعمة الإيمان والاسلام) \*

ههه بالماض ع في نحمده دون الماضي اشعارا منه بدوام الخلد واستمراره ادهو مشعر بالشبوت والماضي  
بالانقطاع وقوله على الأنعام متعلق بنحمده وجل بمعنى عظيم والجدهما مقيد ولاشك أن من أجل النعم التي  
يجب أن يحمد عليها تبارك وتعالى نعمة الإيمان والاسلام اذهى محل الفائدة ونجاة العائدة نسأله سبحانه أن  
يختم لنا بابا كمل حالات الإيمان والاسلام وبالله التوفيق (ص)

\* (من خصنا بخير من قد أرسلا \* وخير من حاز المقامات العلى) \*

هذا اقرار بنعمة أخرى من أعظم النعم التي يجب علينا أن نحمد الله تعالى عليها وهي أن جعلنا من أمة سيد  
أهل السموات والارض رئيس الاشرف وساطان الموقف صلى الله عليه وسلم نسليما كثيرا لانه خير المرسلين  
وأمة خير الأمم قال الله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس الآية وقال وكذلك جعلناكم أمة وسطا الآية  
ومن في قولنا من خصنا موصولة خبر مبتدأ محذوف أي هو الذي خصنا ثم فسر صلى الله عليه وسلم باسمه الأعظم

بقوله (ص) \* (محمد سيد كل مقفى \* العربي الهاشمي المصطفى) \*

محمد يدل من ألقاب خير في البيت المتقدم وسيد نعمته والمقنى المتبع والمراد به المرسلون ولاشك أنه صلى الله عليه  
وسلم أشرف المرسلين لقوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر وقوله أنا العاقب وتقديم العربي في البيت  
على الهاشمي من حسن الترتيب العرفي لأن بني هاشم نوع من العرب وتقديم الجنس على نوعه أولى ثم قال  
المصطفى أي من بني هاشم إشارة إلى قوله صلى الله عليه وسلم إن الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى  
قريشا من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم فانما اخبار من خيار من خيار وبالله

التوفيق (ص) \* (صلى عليه الله مادام الجبا \* يخوض من بحر المعاني لجبا) \*

لما ذكرنا اسم صلى الله عليه وسلم في البيت المتقدم وجب أن نصل عليه لأن من ذكره أو ذكر بين يديه ولم  
يصل عليه بخيل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة على كل مسلم مرة في عمره وتبقى بعد ذلك مؤكدة  
قال الله تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقال صلى الله  
عليه وسلم أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم على صلاة وقال صلى الله عليه وسلم صلوا على فان صلاتكم تبلغني  
حيث كنتم وقال عليه الصلاة والسلام الصلاة على نوري يوم القيامة ونوري في القبر ونوري على الصراط

(قوله حتى بدت الخ) أشار

المصنف في شرحه إلى أن

حتى هنا تفرقة على قوله

حط الخ وجعلها الشيخ

المالوي غائبة وهو يقتضي

أن ما جعلت غائبة له وهو

الحط تدريجي بمعنى أنه

يحصل شيئا فشيئا وهو كذلك

كما أشار له ابن يعقوب وإن

كان قديروهم خلافة فان

قبل القاعدة أن الغاية بعد

حتى داخل في المغيا يقتضي

جعلها غائبة أن الحط

موجود وقت بدو شموس

المعرفة لهم وليس كذلك

أجيب بأن محل الدخول

اذ لم تقم قرينة على عدمه كما

هنا أو أن حتى هنا بمعنى إلى

كما أشار له الشيخ المالوي حيث

فسرهام والقاعدة أن

الغاية بعد هذا لا تدخل في

المغيا بخلاف حتى ولذا قال

بعضهم

وفي دخول الغاية الاصح لا

\* تدخل مع إلى وحتى دخلا

(قوله لهم) أي لأرباب الجبا

اه باجوري

وقال صلى الله عليه وسلم ان من افضل ايامكم يوم الجمعة فكثر واعلى من الصلاة فيه والاحاديث في فضلها جمة لا تكسر وخصائصها لا تنضب فمن ذلك قضاء الحاجات وكشف الكربات والعضلات ونزول الرحمة في جميع الاوقات واتفق العلماء على ان جميع الاعمال منها مقبول ومردود الا الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لم تأثمها مقطوع بقبولها كراماله عليه الصلاة والسلام وورد ان كل دعاء مفتوح ونجتم بها لا يردونها بك بهذا شرفا وكفى به تعظيلا والصلاة من الله تعالى زيادة تشرىفوا كرام ورفعة درجة وانعام ومن الملازمة ان يسبح ومننا دعاء وما من قولنا مادام الخلق مصدر به طرفه أى مدة دوام الخلق خوض لجماع من بحر المعاني والجميع جمع لجة وهى البركة وفى هذا تنبيه على انه لا يحتوى على جميع المعاني الا الله تعالى كما قال تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء الاية وقال وفوق كل ذى علم عليم وقال تعالى وقل رب زدنى علما وهذا البيت من تمام البراعة المدكورة فى أول بيت وبالله تعالى التوفيق (ص)

\* (وآله وصحبه وذوى الهدى \* من شهبوا بانجم فى الاهتدا) \*

ورد فى الحديث انهم قالوا أما السلام عليك فقد عرفناه فكيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد فانك وجب علينا ان نصلى عليه وعلى آله كما أمرنا واختلف فى معنى الآل فقيل هم أهل بيته وعترته وقيل بنو هاشم وقيل بنو عبد المطلب واختلف فى اضافته الى الضمير فمعه الكسائي والنحاس وأجازها الجوهري وروى الزبيدي ان اضافته الى الضمير من لحن العامة قال المرادى والصحيح انهم من كلام العرب واختلف فى الصلاة على غيره عليه الصلاة والسلام على أقوال ثلثها لا يصح تجوز بالتبعية وأما محبة فهم كل من اجتمع معه مؤمن به او عبارة من اجتمع أولى من عبارة من رأى ليدخل مثل ابن ام مكتوم ولفظ الصحاب اسم جمع لصاحب وقولنا من شهبوا بانجم فى الاهتدا اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وفى البيت العطف على ضمير الخفض من غـ بـ إعادة حرف الجر وهو ممنوع عند جمهور البصريين وأجازة الكوفيين والشاويين والاختصاص وهو الصحيح عند المحققين كابن مالك أما دليله عندهم نثر اقراءه جزءة تساءلون به والارحام تخفض الارحام وقولهم ما فيها غـ بـه وفرسه بـ خفض فرسه وأما نظمه انما أنشد سيبويه

فاليوم قد صرت نجونا ونشمتنا \* فذهب تسابك والايام من عجب (ص)

\* (وبعد فالمنطق للجنان \* نسبتة كالنحو للسان

فيعصم الافكار عن لحن الخطا \* وعن دقيق انهم بكشف الغطا) \*

فى هذين البيتين اشارة الى تعريف المنطق ونمونه وفيه خلاف فى ان آله عرفه بان قال المنطق الة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا فى الفكر فقولهم مراعاتها تنبيه على ان المنطق نفسه لا يعصم الفكر بل بقيد المراعاة اذ قد يخطئ المنطق لذهوله عن المراعاة كما ان النحوى قد يلحن لذهوله أيضا ومن قال انه علم نال المنطق علم يعرف به كيفية الانتقال من أمور حاصلة فى الذهن لأمور مستحصلة فيه وهذا الخلاف حكاه فى المطالب وهو لفظى وبالله سبحانه وتعالى التوفيق (ص)

\* (فهناك من أصوله قواعد \* تجتمع من فنونه فوائدا

سميته بالسلم المرونى \* يرقى به سماء عالم المنطق) \*

هناك بمعنى اخذ والقاعدة ما يبنى عليه الشئ والفنون الفروع والضمير فى سميته عائد على التأليف المفهوم من السياق والسلم المعراج وهو فى الحس ماله ادراج ليتوصل به الى سطح وشبهه قال تعالى أو سلمانى السماء وهو فى المعانى كل ما يتوصل به من قريب الى بعيد وهو المراد هنا على انه حقيقة فى الحس مجاز فى المعانى ووجه العلاقة هنا ان هذا التأليف لصعرجه وقرنه وسهولة فهمه بالنسبة الى غيره من مصنفات المنطق الصعبة المطولة مثابة السلم الذى يرقى به من أرض الى سماء لانه ييسر على فهمها والدخول فى علمها فان قلت هذا

(قوله فى الاهتدا) هذا بيان للجامع بين المشبه والمشب به وتساويهما كان مقتضى الظاهر أن يقول فى الهداية لانها وصف كل من المشبه والمشب به فتشكون هى الجامع بينهما بخلاف الاهتداء فانه وصف لاهتدى بكل منهما كما لا يخفى وقد يجب بما أشار له الشيخ المولى من أن المراد من الاهتداء كون كل منهما يهتدى به فهو مصدر المبني لله فعول ولا شك أنه صفة لكل منهما لا يقال الاهتداء بالصحابة أقوى من الاهتداء بالنجوم لان الأول ينحى من الهلاك الاخرى بل ومن الدنيوى بخلاف الثانى فكيف تشبه الصحابة بالنجوم فيه مع أن القاعدة أن وجه التشبه يكون أقوى فى المشبه به لانا نقول التشبيه انما هو باعتبار الحسن والمألوف ولا يخفى أن الاهتداء فى التشبه به أقوى بهذا الاعتبار وهذا لا ينافي أنه أقوى فى التشبه باعتبار آخر فليتأمل اه

باجورى



التأليف من المنطق فكيف جعلته سلباً للمناطق لأن جزء الشيء لا يكون سلباً له قلت المراد أن هذا الكتاب  
سلم الغريب من كتب المنطق كما مر وأيضاً فإن المنطق منه سهل ومنه صعب فالمعاني السهلة تسلم للصعوبة فلا اعتراض  
والمرئوق الزين قال الشاعر فهذا عليه رونق الخط وحده \* وهذا عليه رونق الخط واللك (ص)  
\* (والله أرجو أن يكون خالصاً \* لوجهه الكريم ليس قالصاً

وأن يكون نافعا للمبتدئ \* به إلى المطولات يمتدئ) \*

اسم الجلالة منصوب على التعظيم بارجو والعالم الناقص ولما كان هذا الكتاب سبباً إلى المطولات وسلباً  
يرقى به من هذا الفن درجات وبأيدخل به من هذا الفن على المحدثات فأتى البيت الثاني به إلى  
المطولات يمتدئ ولا شك أن من حفظه وفهمه يكون له سبب في الدخول في هذا الفن ويضمن له حل مهماته  
ويعينه على فهم مطولاته وبالله التوفيق (ص) \*

(فصل في جواز الاشتغال به) \*

\* (والخلف في جواز الاشتغال \* به على ثلاثة أقوال \* فابن الصلاح والنووي حرما

وقال قوم ينبغي أن يعلم \* والقوله المشهورة الصحيحة \* جوازه لكامل القريب

ممارس السنة والكتاب \* ليهتدي به إلى الصواب) \*

هذا الفصل موضوع لذكر الخلاف المذكور في جواز الاشتغال بعلم المنطق ليكون المبتدئ على بصيرة من  
مقصوده وقد اختلف فيه على ثلاثة أقوال كما ذكرناه النووي وابن الصلاح واستحبوا العزالي ومن تبعه  
قالوا من لا يعرفه لا يوثق بعلمه والمختار والصحيح جوازه لذكر القريب صحة الذهن سليم الطابع ممارس الكتاب  
والسنة لا يوثق به إلى اتباع بعض الطرق الوهمية فيفسد المقدمات والاقضية النظرية فتزل قدمه في بعض  
الدركات السفلية ومنه ضلت المعتزلة والقدرية وغيرهم من الطوائف البدعية فحاضوا في ذلك حتى بدلوا  
وغير وافى السنة الشرعية والملة الحميدة فبأوا بضلالة جارية وجهالة غيبة اللهم وفقنا لاتباع النبيين ووفقنا  
مسلمين لا مبدلين ولا مغيرين بإذن رب العالمين وبالله التوفيق (ص) \*

(أنواع العلم بالحادث) \*

\* (ادراك مفرد تصور اعلم \* ودرك نسبة بتصديق ومهم

وقدم الاول عند الوضع \* لانه مقدم بالاطمئنان) \*

وصف العلم بالحادث انما جازى العلم القديم ادراكاً بوصف بضرورة قولنا نظروا الادراك وصول النفس للمعنى بتمامه  
من نسبة أو غيرها وهو قسمان ادراك مفرد وادراك نسبة فالاول يسمى تصوراً وهو حصول صورة الشيء في  
الذهن كادراكه معنى العالم أو الحادث والثاني يسمى تصديقاً وفيه خلاف فذهب الامامان ان التصديق ادراك  
الماهية مع الحكم عايناً بالنفي أو الاثبات ومذهب الحكماء أنه مجرد ادراك النسبة خاصة والتصورات الثلاثة  
عندهم شروط هذا معنى قولهم التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب على مذهب الامام فذهب  
الحكماء ان التصديق من قولنا العالم حادث مجرد ادراك نسبة الحادث إلى العالم ومذهب الامام انه المجموع  
من ادراك وفروع النسبة وتصور العالم والحادث والنسبة ثم التصديق جازم وغير جازم فالاول ان لا يقبل  
التغير فعلم كالحكم بان الجبل يحترق والانسان متحرك وان قبل فاعتقاداً صحيحاً ان طابق كتوحيد الفاعل من  
المسلمين واما فاسدان لم يطابق كاعتقاد المعتزلة منع الرؤية والفلاسة قدم اعلم وغير الجازم ما فانه احتمال  
اما طن ان ترجع على مقابلة أو وهم وهو مقابلة أو شك ان تساوي \* (تنبيه) \* قال امام الحرمين لا يعرف  
العلم بالحقيقة لتعذر بل بالقسمة والمثال وقال الرازي هو ضروري يستحيل أن يكون غيره كاشفاه واحتسب  
انه معرفة المعلوم فيشمل الوجود والعدم قيل ولا يضر الاشتقاق هنا حتى يلزم الدور انتهى قوله وقدم الاول  
عند الوضع البيت هذا من الترتيب العقلي يعني انه يجب تقدير التصديق على التصديق وضعا كما أنه مقدم عليه  
طبعاً لان كل تصديق لابد معه من تصور اذا الحكم على الشيء فرع عن تصوره فان قلت ماذا كره من منع  
تقديم التصديق على التصور قد نقله ابن الحاجب في تأليفه الفرعي والشيخ ابن أبي زيد وغيرهم اقلت اجابوا عن  
ذلك باجوبة منها ان المطلوب انما هو طاق الشعور لا تحصيل كل الماهية وذلك يحصل بالحكم ومنها ان المطلوب

(قوله وقال قوم) هم العزالي

ومن تبعه كما يعلم من شرح

المصنف وقوله ينبغي أن

يعلم طرق فيه الشيخ المولى

احتمالى الوجوب والندب

حيث قال وقوله ينبغي يحتمل

أن يكون بمعنى يجب كفاية

ويحتمل أن يكون بمعنى

يستحب اه لكن المصنف

جزم بحمله على الاستحباب

حيث قال واستحبه العزالي

ومن تبعه وفي كلام بعضهم

أن اللفظة ينبغي حقيقة في

الاستحباب مجاز في الوجوب

وأضافي كلام ابن يعقوب

أن العزالي لم يجعله من

فروض الكفاية وأما ما قاله

من أن من لا معرفة له بعلم

المناطق لا يوثق بعلمه فمحمول

على أن المراد أنه لا يوثق

بعلمه الوثوق التام وهو محمول

أيضاً على من لم يستغن عنه

بحودة الذهن وصحة الطابع

كما يؤخذ من كلام ابن

يعقوب وما يروى من أنه

رجع إلى تحريره فلم يثبت

اه لمخصاً من كلام بعض

المحققين اه باجوري



(قوله ما احتاج) أي ادراك  
احتاج سواء كان ذلك  
الادراك تصوريا أو تصديقا  
كما علمت وقوله للتأمل أي  
للفكر والنظر ~~التي~~  
لا بالمعنى الاصطلاحي الذي  
هو خصوص ترتيب أمور  
معلومين ليتوصل بهم إلى  
أمور مجهول تصوري أو  
تصديقي والالكان تعريف  
النظري غير جامع وتعريف  
الضروري غير مانع لعدم  
شمول الأول لما احتاج إلى  
الاستقراء الذي هو تتبع  
أفراد المحكوم عليه كقوله  
قوله هم كل حيوان بحرك  
فكهما لا شغل عند المضغ وما  
احتاج إلى التمثيل الذي هو  
القياس الأصولي كقوله  
الامام الشافعي رضي الله  
عنه الذي يذبح حرام كالخمر  
شمول الثاني لذلك ولهذا  
قال الشيخ الماوي يجب أن  
يعتبر بالنظر في هذا المقام  
ما هو أهم من القياس  
ولو اختلف أي بان يراد به  
ما يوصل إلى المجهول من  
تعريف أو قياس أو  
استقراء أو تمثيل لا ما يخص  
التعريف والقياس كما قد  
يتوهم من التعبير  
بالنظري فان المتبادر أنه  
منسوب للنظر الاصطلاحي  
فقط وليس كذلك بل هو  
منسوب للنظر بمعنى يتم  
الاصطلاح وما أُلحق  
ببعض أنواعه من الاستقراء  
والتمثيل فليتنامل اه  
ماجوري

التصور الذهني وقد حصل وبالله التوفيق (ص)

\*(والنظري ما احتاج للتأمل \* وعكسه هو الضروري الجلي) \*

أعني ان العلم بالحادث قسمان ضروري ونظري فالضروري ما يدرك بديهة بلا تأمل كالعلم بان الواحد نصف  
الاثنين والنار محرقة والنظري ما يحصل بالنظر والاستدلال كالعلم بان الواحد عشر عشرة المائة بان العالم  
حادث (تنبيه) في العلوم مذاهب ثمانية ان بعضها ضروري وبعضها كسبي وفصل في المطالع بين التصور في نفسه  
ضروري او بين التصديق في نفسه الامر بين والنظر ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى استعلام ما ليس  
بمعلوم واليهاء في قوله والنظري للنسبة وسكنت للضروري وقوله بالله تعالى التوفيق (ص)

\*(وما به الى تصور وصل \* بدعي بقول شارح فالتبطل

ومالتصديق به توصلا \* بحجة يعرف عند العقلاء) \*

اعلم ان الموصل الى التصورات بدعي بالقول الشارح كالحديث والرسم والمثال وسيا في بيانه في فصل المعارف ان  
شاء الله تعالى والموصل الى التصديقات يسمى بحجة كالقياس والاستقراء والتمثيل وسيا في بيانه في فصل المعارف ان  
شاء الله تعالى وما في البيتين موصولة عائدها الضمير المحرور بالباء وبه في البيت الاول يتعلق بموصل وفي الثاني  
بتوصلا وهو بضم التاء والواو وكسر الصاد معني لافعل وبالله التوفيق (ص)

\*(أنواع الدلالة الوضعية) \*

\*(دلالة اللفظ على ما وافقه \* بدعونه دلالة المطابقة \* وجزؤه تضمننا وما لزم \* فهو التزام ان بعقل التزم) \*

هذا الفصل موضوع لذكر أنواع الدلالة الوضعية وهي التي يكون للوضع فيها مدخل وهي ثلاثة أنواع لان  
اللفظ اما أن يدل على جميع المعنى الموضوع له فدلالة المطابقة المطابقة الدال على المدلول أو على جزء معناه  
فدلالة النضمن سميت بذلك لتضمن المعنى لجزء المدلول أو على لازم معناه الذهني لزم مع ذلك في الخارج أم لا  
فدلالة الالتزام لاستلزام المعنى للمدلول فالاول كدلالة الانسان على الحيوان الناطق اذ هو موضوع لذلك  
المعنى والثاني كدلالة الانسان على الحيوان والثالث كدلالة الانسان على قابل العلم وهذا لازم ذهنا  
وخارجا ولا يشترط فيه اللزوم الخارجي لحصول الفهم بدونه كدلالة العمى على البصر وهذا لازم له في الذهن  
أي ما ذكره كرمه فهو مناف له في الخارج ودلالة المطابقة نقليّة اتفاقا وفي الاخر بين أقوال ثالوثها  
الالتزامية عقلية والتضمنية نقليّة والتضمن والاستلزام استلزامان المطابقة دون العكس خلافا لالامام وقولنا  
دلالة اللفظ البيت أي دلالة اللفظ على المعنى الذي وافقه لكونه موضوعا له تدعى دلالة المطابقة في اصطلاحهم  
وقولنا وجزؤه تضمننا مجرور ومطوف على ما وافقه أي دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له تسمى تضمنا وقولنا  
وما لزم مطوف أيضا أي ودلالة اللفظ على ما لزم معناه تسمى التزاما وقولنا ان بعقل التزم أي يشترط في الدلالة  
الالتزامية أن يكون اللزوم ذهنا سواء لزم مع ذلك في الخارج كالاربع للزوجية أو عقليا خاصة كقوله لضدين  
أما اذا كان اللزوم خارجيا فله ط كالمساواة لا عراب فليس بدلالة الالتزام وترتيب هذه الدلالات في القوة بحسب  
ترتيبها في البداهة فالاول اقواها واعلم جرا (ص)

\*(فصل في مباحث اللفاظ) \*

\*(مستعمل اللفاظ حيث يوجد \* اما مرصوب واما مفرد \* فأول ما دل جزؤه على

جزء معناه بعكس ما تلا \* وهو على قسمين أعني المفردا \* كلي أو جزئي حيث وجد

فهم اشتراك الكلي \* كاسد وعكسه الجزئي

وأولا الذات ان فيها الدرج \* فانسبه أو لعارض اذا خرج) \*

هذا الفصل في مباحث اللفاظ اعلم ان اللفظ قسمان مهمل كاسماء حروف الهجاء ومستهمل وهو قسمان  
مركب وهو ما دل جزؤه على جزء معناه وهو تقييد نحو الحيوان الناطق وهو المفيد في ان كمنساب التصور  
فهو في قوة المفرد ونسب في نحو زيد قائم ومفرد وهو عكس المركب أي ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد  
وقام وهل وهي أقسام المفرد الثلاثة لانه اما ان لا يستقل بالمفهومية ولا يحرف والأدوات الا فان دل على زمان

معين فالعمل والافلاس ثم المفرد اما كلي أو جزئي فالكل هو الذي لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع  
الشركة فيه سواء استحال وجوده في الخارج كاجتماع الضدين أو أمكن ولم يوجد كبحر من زئبق وجبيل  
من ياقوت أو وجوده مع امكان غيره كالشمس أو استحالة كلاله أو كان كثيرا متناهيًا كالانسان أو  
غيره تناء كالعديد والجزئي ما يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه ويسمى الحقيقي كزئبق فان ذاته  
يستحيل جعلها لغيره ثم الكل ان كان مندرجا في حقيقة جزئية سمي ذاتيا كالحيوان بالنسبة لزيد وعمر  
مثلا اذ هو جزء حقيقة منها وان لم يندرج بل كان خارجا عن الحقيقة سمي عرضيا كالكتاب مثلا فانه ليس داخل في  
حقيقة زيد وعمر وأما كل عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمي ذاتيا ولا عرضيا بل واسطة ونوعا كالانسان  
فانه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل وهي الحيوانية والناطقة وقولنا مستعمل الالفاظ البيت  
احترازا من المهمل وأول في البيت الثاني مبتدأ وسوغ الابتداء بالانكسرة وقوعه في معرض التفصيل وقولنا  
جزء معناه وهو يضم الزاى لغة في الجزء وبه تقرر قوله تعالى ثم اجعل على كل جبل من جنس من جزأوهي سبعة وقولنا  
بمعكس ما تلا عائد ما محذوف لانه متصل منصوب بفعل وتلا أي تبع وجزئي في البيت الثالث محذوف  
التنوين للضرورة وقولنا في البيت الرابع ففهم اشتراك خبر مقدم على الكل ونحوه الجزئي كذلك  
ويحتمل العكس والاسم مثال للكثير المتناهي وقولنا أو لا لذات البيت أو لا منصوب على الاشتغال وهو  
الارجح لكونه قبل فعل ذي طلب والمعنى أنسب الأول وهو الكل للذات ان اندرج فيها أول للعرض ان لم  
يندرج فيها بل خرج والله التوفيق (ص)

\* (والكليات خمسة دون انقصاص \* جنس وفصل عرض نوع وخاص

وأول ثلاثة بلا شطاط \* جنس قريب أو بعيد أو وسط) \*

أعني أن الكل على خمسة أقسام جنس وفصل وعرض ونوع وخاصة لانه إما أن يكون تمام ما تحتها من  
الجزئيات أو مندرجا فيها أو خارجا عنها فالأول النوع وهو المقول على كثير من مختلفين بالعدد في جواب ما هو  
والثاني الجنس ان كان مقولا على كثير من مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو وفي حال الشركة والفصل ان كان  
مقولا على كثير من متعقبات بالحقيقة والثالث ان كان مقولا على كثير من متعقبات بالحقيقة في جواب أي شيء  
هو في ذاته والخاصة وان كان مقولا على كثير من مختلفين بالحقيقة فالعرض العام فمثال الجنس الحيوان  
للانسان والفصل كالنسا ط والنوع كالانسان بالنسبة الى الحيوان والخاصة كالضاحك والعرض العام  
كالمتحرك وهو ثلاثة أقسام لازم كالنفس والحركة للانسان وسريع الزوال كحركة الجبل وصغيرة الوصل  
وبلى كالشيب والشباب ثم الجنس على ثلاثة أقسام بعيد لا جنس فوقه كالجوهر ويسمى الجنس العالي  
وجنس الاجناس وقريب لا جنس تحته وهو الاسفل والاخير كالحيوان للانسان ومتوسط وهو ما بينهما  
كالجسم وقولنا والكليات البيت أي والكليات خمسة بلا نقص ولا زيادة بدليل الحصر المتقدم وجنس وما  
بعده خبر مبتدأ محذوف أي وهو جنس الى آخره وحذف لفظ العام الذي هو نعت اعرض للعالم به وحذفت  
باء الخاصة لترجيح وان لم تكن منادى لانهم اطلعوا على انداء ونجت للضرورة كقول امرئ القيس

لنم القبي بعشوا وضوءه \* طريف بن مال ليلة الجوع والحصر

وأول في البيت الثاني مبتدأ أنكرة والمسوغ التفصيل ولا في قوله بلا شطاط زحفت عن محالها والشطاط الزيادة  
كفي حديث لها مهر مثلها لاوكس ولا شطاط أي لا نقص ولا زيادة وأول التقسيم وبالله التوفيق

\* (فصل في نسبة الالفاظ للمعاني) \*

\* (ونسبة الالفاظ للمعاني \* خمسة أقسام بالانقصاص

تواطؤ تشاك تخالف \* والاشتراك عكسه الترادف) \*

اعلم ان نسبة الكل الى معناه خمسة أقسام وهي التواطؤ والتشاك والتخالف والاشتراك والترادف لانه  
إما ان تستوي أفراده كالاتسان بالنسبة الى أفرادها فتواطئ لتوافق أفراد معناه فيه وإما أن يكون بعض

(قوله والكليات) بتخفيف  
الياء للوزن وقوله خمسة  
دون انقصاص أي ودون  
زيادة ففي كلام المصنف  
اكتفاء على محذوف قوله  
تعالى سرايسل تقيكم الخمر  
أي والبرد ووجه انحصار  
الكليات في الخمسة أن  
الكل إما جزء من الماهية  
وهو الجنس والفصل وأما  
تمامها وهو النوع وأما  
خارج عنها وهو الخاصة  
والعرض العام \* واعلم  
أنه قد استعمل بعض  
المولدين في الرجز زيادة  
حرف ساكن آخر الشطر  
الأول وآخر الشطر الثاني  
كما هنا لكن العروضيون لم  
يذكروا بل ظاهر كلامهم  
منعه وعلى تسليم أنه يسمى  
تذييلا فالذي يزيل الجائز  
خاص بجزء البسيط  
والكامل والمتدارك بناء  
على طريقة من أثبتوه كائن  
من استعماله تسامح لشبهه  
مستفعلن آخر مشطور  
الرجز بمستفعلن آخر  
بجزو ما ذكره باجوري

معانيه أولى به من البعض كالمياض فان معناه في الثلج أولى منه في العاج واما أن يكون بعض معانيه أقدم من البعض كالوجود فان معناه في الواجب قبله في الممكن فشكك لتشكيكه الفاطر في أنه متواطئ نظرا الى اشتراك جهة الافراد في أصل المعنى أو غير متواطئ نظرا الى جهة الاختلاف واما أن يتمدد اللفظ والمعنى كالإنسان والمرس فتبين أي أحدهما الخط من مبادئ الاختلاف واما أن يتمدد المعنى دون اللفظ كالإنسان والبشر فتبين أنهما على معنى واحد واما أن يتحد اللفظ دون المعنى كالعين فشكك لاشتراك المعنى فيه (ص)

\* (واللفظ اما طالب أو خبر \* وأول ثلاثة ستة ذكر

أمر مع استعماله وعسكه دعا \* وفي النساي فالتماس وقع)

اعني أن اللفظ المركب قسمان طالب وخبر والطالب ان كان فعلا كان مع الاستعلاء أمرا ومع الخضوع دعاء ومع النساي اللفظ لا والافان لم يحتمل صدقا ولا كذبا كان تنبيهها وكل ذلك انشاء ولا كلام للمناطق في الانشاء لان الصدق والكذب لا يعرضان له ومدار فتنه عليها والخبر ما يحتمل الصافي والكذب لذاته وسيأتي ان شاء الله تعالى

\* (فصل في الكل والكلية والجزء والجزئية) \*

\* (الكل حكما على المجموع \* وكل ذلك ليس ذات وقوع \* وحيثما الكل فرد حكم

فانه كلية قد علمنا \* والحكم لبعض هو الجزئية \* والجزء معرفته جليلة) \*

قد تقدم بان الكل والجزء وتلكم هنا على اصطلاحهم في الكل والكلية والجزئية فالكل هو الحكم على المجموع كقولنا كل في تيمية - بلون الصخرة وكقوله تعالى ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية والكلية هي الحكم على كل فرد ككل في تيمية - كل نوعين والجزئية هي الحكم على بعض الافراد والجزء ما تركب منه ومن غيره كقوله وانما كل ذلك ليس ذات وقوع اشارة الى ما تقول به حديث ذي اليمين أقصرت الصلاة أمد نسيت يا رسول الله قال كل ذلك لم يتبع أي مجموع والادب بعضه وقع ويرى أن الراوي قال بل بعضه وقع واللام في قوله الكل مراد بمعنى على أي وحيثما حكمنا على كل فرد ذلك الكلية واللام في البعض كذا ان أيضا وفي البيت الاول نقل الحديث بالمعنى والجمهور على حوازه للعارف وقال الماوردي ان نسي اللفظ جازوا فلا قبل بحوازه بلغة مرادف وقبل بحوازه ان كان موجبه علمنا وقبل بالبيع مطاوعا والله الهادي للصواب

\* (فصل في الترتيبات) \*

لما فرغ من الكلام على مبادئ التصورات وما يتبعها من اشرع الآن يتكلم على مقاصد التصورات ولما كان التصديق مسبوقا للتصور طبعه ابدأ بمبادئ التصورات ومقاصدها ووضعت اوسا - أي الكلام على التصديقات ان شاء الله تعالى واعلم أن مدار هذا الفن على العلم اذ العلم نصير وتصديق معه تصور ولا يتوصل الى التصورات الا بقول الشارح وهو الحاد كونه لا يتوصل الى التصديق الا بالجزئية وهي البراهين ثم تلك الحدود والبراهين لها صورة ومادتها وغاية فسادتها بمعرفة الكليات الخمس وما يتبعها من اوسا - أي الكلام على ما فيها وغايتها بمعرفة الحدود وهما من تكلم على صورته وكيفية تركيبه في هذا الفصل ودكر الغرالى في المستصفى قواين هل الحد عين المحدود أو خلافه وجعله القرافي نظرية قد لا هو غيره ان أريد به اللفظ وعينه أنه أن أريد به المعنى والعارف لشيء هو الذي يلم به من صورة صورته وامتياز من غيره ولا يجوز أن يكون نفس الماشية لان المعرفة موجودة في المعرفة والشيء لا يعلم في نفسه ولا أعلم لقصوره على افادة التعريف ولا يخص لكونه أخفى فهو مساويه في العدم والخصوص انتهى كلام القرافي (ص)

\* (معرف على ثلاثة قسم \* حد ورسمي ولفظي علم \* فالحد بالجنس وفصل وقعا

ولرسم بالجنس وخاصة معا \* ونقص الحد بفصل أو معا \* جنس بعيد لا قريب وقعا

ونقص الرسم خاصة فقط \* أو مع جنس أبعد قد ارتبط

وما باللفظ لديم - شهرا \* تمثيل لفظا بديف أشهر) \*

(قوله واللفظ أي المعبود وهو المستعمل وقوله اما طلب أو خبر أي أو تنبيهه والاول ما دل على الطالب النفسى والثاني ما احتمل الصدق والكذب والثالث ما دل على تن أو ترج أو نحو ذلك ولا يرد على الاول قولا لمن معناه ماء أما عطشان ونحوه لان دلالة على الطالب ليست بذاته بل بقرينة المقام (قوله وأول ثلاثة الخ) لا يحسن في أن الاول في كلامه هو الطالب وهو يشمل طلب الفهم كاضرب وطالب الترتيب كالتضرب وطاهر سياق المصنف أن هذا التقسيم جار في كل منهما ما لكن قد يمنع من ذلك قوله أمر مع استعماله لا يظهر الا في طلب العمل اذ طالب الترتيب لا يسمى أمرا الا أن يقال انه مبني على أن طالب الترتيب طالب فعمل المضد له باجوري

اعلم ان المعرف على ثلاثة أقسام حقيقي ورسمي واللفظي فالحقيقي قسمان تام وناقص فالتام ذكر الجنس القريب والفصل كالحيوان الناطق للانسان والناقص ذكر الفصل فقط أو مع جنس بعيد وسمى هذا النوع حقيقيا لأنه مشتمل على الاوصاف الذاتية التي تركت منها الحقيقة فنسب للحقيقة لهذا المعنى والرسمي قسمان تام وناقص فالتام ذكر الجنس القريب والخاصة كالحيوان الصالح للانسان والناقص ذكر الخاصة وحدها أو مع جنس بعيد كالصالح بالقابلية بالفعل والخاصة بمعنى كل يلزم الشيء ولا يرد في غيره وهي خارجية بخلاف الفصل والجنس فانه مادائيات كما تقدم ويعرف ذلك بوضع اللفظ وفرض الفعل واللفظي تبديل لفظا مرادف له أشهر منه عند السامع كالقمع للبر والتقيد بالاسماع زاء العراقي لعروض انعكاس الشهرة في اللفظة \* (تنبيه) \* الحد لغة المنع والرسم العلامة ومنه قول جميل بن ميمون

رسم دار وفت في طلاله \* كدت أقضي الحيا من جلله

أي علامتها وآثارها من رماد وحوحه وسمى الحد التام تاما لكونه بالذاتيات والناقص منه أي من الحرما كان ببعض الاجزاء وسمى ناقصا لانه بعضها فالتام هو الكاشف للحقيقة كلها والرسم انما هو بالاوزام الخارجية وسمى بذلك لكونه علامة على الحقيقة لا كاشفة لها وفي هذا الحد كلام وبحث بماول تنبيهه دال على طالع في محله من المطولات وفوائده يعرف في البيت الاول مبتدأ وحذفت منه ال للضرورة وقولنا ناقص الحد وناقص الرسم دليل على أن المراد في البيت الثاني الحد التام والرسم التام وهذا من الحذف من الاوائل لدلالة الاواخر وهو واقع في العربية كعكسه وأزله لتضعيف الصادم الخاصة للضرورة كقول ابن البناء \* مهمة اتر في مادة الموضوع \* خفف دال المادة للضرورة وقوا مع جنس أبعد صرف أبعد للضرورة وقوا بتبطل معناه اقترن وقوله أو ما بلفظ البيت ما موصولة مبتدأ ما انتهى شهر وفصل بين الصلة والموصول بالطرف والجور ولان العرب توسعت في الظروف والجوريات ما لم تتوسع في غيرها والخطير تبديل الح ورد في صفة الموصوف محذوف أي بالظرف رديف وأشهر صفة لرديف وحذف لفظا منه لانه يتقيد بالبيت والمعرف الذي اشتهر في اصطلاحهم باللفظي هو تبديل لفظا مرادف له أشهر منه \* (تنبيه) \* ماد كراما من التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها مبني على القول بجواز التعريف بالفراد وقال لزر كشي والاصح خلافه ولذلك عدوا التعريف من الافعال المؤلفة \* (قاعدة) \* قيل أربعة لا يقام عليها برهان ولا تطالب بدليل وهي الحدود والعوائد والاجزاء ولا تنفادات الحكمة في النفس فلا يقال ما الدليل على صحتها في نفس الامر ولا يقال ما الدليل على صحة هذا الحد وانما يرد بالمعنى والمعارضة والله الموفق للصواب (ص)

\* (وشروط كل أن يرى مطردا \* معكسا وظاهرا لأبعدا \* ولا مساويا ولا تجسوزا

بلا قرينة بها تحسرها \* ولا بما يدرى بمحدود ولا \* مشترك من القرينة خلا

وعدهم من جملة المردود \* أن تدخل الاحكام في الحدود

ولا يجوز في الحدود ذكر أو \* وجا في الرسم فادماروا \*

اعلم انه يشترط في كل واحد من العرفات أن يكون عاملا لافراد الحدود وهو معنى ما اردوا وما عا من دخول غيره في الحد وهو معنى منعكسا هاء عندهم القرافي وقال عزالي وابن الحاجب المطرد المانع والمعكس الجامع وهو الجاري على ألسنة الفقهاء وأن يكون أظهر من الحدود لا تخفى منه ولا مساويا له فاللفظي كقولنا ما هو البرق قول الخطاسة والمساوي كقولنا المتحرك ما ليس ساكنا ويحذف فيها أيضا لالفاظ العربية المشتركة والمجازية وكل ما فيه اجمال قال عزالي الا اذا كانت قرينة تدل على مصلية فيجوز ولا يجوز أيضا بما توقف معرفته على معرفه الحدود لزوم الدور قالوا كما لم لا يقل له بمعرفة المعلوم لان المعلوم مشتق من العلم والمشتق لا يعرف الا بعد معرفة المشتق منه فمعرفة المعلوم اذن تتوقف على معرفه العلم والعلم على معرفة المعلوم فناء الدور ودل الزركشي لا يلزم الدور من الاشياء تنافي بيني لاختلاف جهة التوقف وليكونه معيبة وذلك يخرج عن الدور ويحجب أيضا في الحدود دخول الحكم لان التصديق فرع التصور والتصور فرع

(قوله وشروط كل الح) ظاهر كلامه اعتبار ما ذكره من الشروط في اللفظي كغيره وتعقبه بعضهم بأنه لا معنى لاشتراط هذه الامور فيه لانه لا يعقل تخالف شيء منها عنه اذ لا يمكن أن يكون لفظ الرديف الا شهر غير جامع ولا غير مانع لان مدلوله عين مدلول اللفظ غير الاشهر ولا يمكن أن يكون دون المعرف ولا مساويا لان العرض أنه أشهر منه ولا يجازا لان المجاز والحقيقة ليسا مترادفين ولا يمكن أيضا دخول الدور فيه كما صرح به ابن فارس في الايمان وهكذا الباقي اه وهو وجيبه لكن ناقش بعض المحققين في قواه وهكذا الباقي بأنه يمكن أن يكون اللفظ الا شهر مشتركا بين معنى رديفه غير الاشهر وبين معنى آخر وهو ما علم ما في قوله لانه لا يعقل تخالف شيء منها عنه فليتنازل اه باجوري



الحدود يلزم الدور ولا يجوز أيضا دخول أو في الحقيقة قال الأصماني لا يلزم أن يكون للنوع الواحد فصلان على البدل وذلك لشمول وأما في الرسم فجائز وقولنا بشرط كل البيت شرط مبتدأ وتثنو من كل للعوض عن اسم وان وصلتها خبر وما رد الحال من ضمير يرى ومنعكسا كذلك وقولنا لا أبعد أي لا أبعد منه في الفهم لسكونه أخفى وتقديم الأبعد أولى من تقديم مساو بالأنه إذا كان يحرز فيه من الحديد بالمساوي فلأن يحرز فيه من الحديد بالأنفى أخرى وقولنا لا تجوز أي ولا يلفظ تجوز فهو على حذف مضاف وتحرز على صبغة المجهول نعت لقريبة ويدري أي يعرف وقولنا ان تدخل الأحكام في الحدود وفي محل المتبدأ ومن جملة خبر مقدم وقولنا جائز في الرسم خبر مبتدأ محذوف أي وذكرا أو جائز وقولنا فادروا أي فاعلم ما رووه من التعليل والفرق بين الحقيقي والسمي وهو ما تقدم من أن النوع الواحد لا يكون له فصلان ويكون له خواص كثيرة فيجوز في قولنا الحيوان الضاحك أو الكاتب لافي الحيوان الناطق ولا يجوز أيضا جعل جزء الحدود جنس له كالعشرة خمسة وخمسة وبالله التوفيق

\*(باب في القضايا وأحكامها)\*

لما فرغ من الكلام على مبادئ التصورات ومقاصدها وهو الجزء الأول طفق الآن يتكلم على مبادئ التصديقات وسياق الكلام على مقاصدها ان شاء الله تعالى واعلم انه لا يتوصل الى التصديق الا بالجملة كما مر ولها أيضا مادة وصورة وغاية دعائها انما تفيد معرفة صحيح التصديق من سقمه كما أن القول لشارح يفيد معرفة صحيح التصور من سقمه وسياق الكلام ان شاء الله تعالى على صور الحجج ولتسكام الآن على مبادئها وبالله التوفيق (ص) \* (ما احتمل الصدق لذاته جرى \* بينهم قضية وخبرها) \*

قد تقدم ان اللفظ المركب قسمان طاب وخبر وقد قدمنا الكلام على الطاب وهاتين تتكلم على الخبر اعلم رحمتك الله تعالى ان ما احتمل الصدق والكذب لذاته يسمى في الاصطلاح قضية وخبر وانما قلنا لذاته ليس دخل نحو السماء تحتنا والارض فوقنا فان هذا بالنظر الى تركيبه يحتملها ما وانما جزمنا بكذبه لمشاهدة نقيضه والله تعالى الموفق للصواب (ص)

\*(ثم القضايا عندهم قسمان \* شرطية جلية والثاني \* كلية شخصية والاول

امام سور واما مهمل \* والسور كاي وجزئي يري \* وأربع أقسامه حيث جرى

اما بكل او ببعض أو بلا \* فهي وايس بعضا وشبهه جلا

وكلاهما موجبة أو سالبة \* فهي اذن الى الثمان آية) \*

يعني ان القضية قسمان شرطية وجمالية والجمالية اما شخصية وهي التي يكون المحكوم عليه فيها جزئيا معينا كزيد كاتب واما ان تتميز جزئيا بذكر السور كبعض الانسان كاتب فهي المحصورة الجزئية أو تتميز كلية بذكر كره ككل انسان حيوان والمحصورة الكلية واما ان تكون مبهمة كالانسان كاتب وهي في قوة الجزئية لثبوتها بامتناع أربع وكلاهما اماموجبة وسالبة فصارت ثمانية واعلم ان السور هو اللفظ الدال على كمية الافراد وهو أربعة أقسام سورايحباب ككل انسان حيوان وسورايحباب جزئي كبعض الانسان حيوان وسورساب ككل كذا شيء من الانسان كسورساب جزئي كليس بعض الانسان بحجر فهو هذه الأربع هي معاني السور وغالب التعبير باللفظ المدكور ويجوز التعبير بغيره مع حفظ معناه ولذلك قال أو شبهه جلا أي ظهر معناه فيه وقوله ثم القضايا البيت ثم الترتيب الذي ذكره خاصة وجملة معطوف على شرطية وحذف العاطف ضرورة والثاني أي والقسم الثاني من قسمي القضايا وهو الجملة قسمان أيضا كلية وشخصية وحذف العاطف أيضا للضرورة والاول أي والقسم الاول من قسمي الجملي وهو السكلي قسمان أيضا امام سور أي تقدم سور كلي أو جزئي واما مهمل أي لم يسبقه سور كلي ولا جزئي وقولنا وأربع حذفنا النساء من أربع وان كان المعدود مذكرا للضرورة أي وأقسام السور أربعة حيث وجد وقولنا وكلاهما البيت أي وكل تلك القضايا الأربع اماموجبة أو سالبة فصارت ثمانية من ضرب اثنين في أربعة وآية أي راجعة (ص)

\*(والاول الموضوع في الجملة \* والاخر المحمول بالسوية)\*

(قوله ما احتمل الصدق) ما واقعة على اللفظ الشامل لجميع الالفاظ فهي جنس وخرج بقوله احتمل الصدق ما لم يحتمله كزيد وعمر ووكلام زيدو بقوله لذاته ما احتمله لذاته بل لازمه كالانشآت من الامر والنهي وغيرهما فان قولك اسقني مثلا وان احتمل الصدق لكن لذاته بل لما استلزمه من قولك أنا طالب لاسقيامك ودخل بهذا القيد ما قطع بصدقه أو بكذبه فالاول اخبار الله وأخبار رساله والانخبار المعلوم صدقه باضرورة العقل نحو الواحد نصف الأربعة لان ذلك يحتمل الصدق لذاته وان قطع بصدقه أو كذبه شيء آخر وجه هذا تعلم أن القيد المذكور لكل من الانواع والادغال ما باجوري

لما فرغ من تقسيم الجلية أخذ يتسكك على تسمية جزئها أو يعني ان المناطقة اصطلاحا على تسمية المحكوم عليه  
وهو الجزء الاول موضوعا والمحكوم به وهو الجزء الآخر محمولاً وهذا معنى قولنا الاول الموضوع البيت أي  
والجزء الاول وهو المحكوم عليه يسمى موضوعا والجزء الآخر وهو المحكوم به يسمى محمولاً فان قلت فلم يسم  
هذا أول وهذا آخر مع اننا قد نجد المحكوم به مقدما كقوله زيد فاجواب انه وان كان منقدا وما وضعه في متنه  
طبعاً \* (تنبيه) \* الجلب - هي التي يحل طرفاها الى مفردين وهي ثمانية كما تقدم والشرطية هي التي يحل  
طرفاها الى جملتين واليه أشار بقوله (ص)

\* (وان على التعليق فيها قد حكم \* فانها شرطية وتنقسم \* أيضا الى شرطية منفصلة  
ومثلها شرطية منفصلة \* جزأها - ما مقدم وتالي \* أما بيان ذات الاتصال  
ما أوجبت تلازم الجزأين \* وذات الانفصال دون مين \* ما أوجبت تماقرا بينهما  
أقسامها ثلاثة فلتعلم \* مانع جمع أو خلوا أو هما \* وهو الحقيقي الاخص فاعلم \*

القضية الشرطية هي التي يحكم فيها على التعليق أي وجودا - إحدى قضيتيها معلق على وجود الآخر أو على  
نفيها وهي قسمان متصلة ومنفصلة والجزء الاول منهما يسمى مقوما والثاني تابعا فالمتصلة هي التي يحكم فيها  
بلازم وقضية لاخرى أولالزومها وهي التي توجب التلازم بين جزأين نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لغسدتا  
وكقولنا ان كانت الشمس طالعة فانهار موجودا - جزأها متلازمان والمتصلة هي التي يحكم فيها بامتناع  
اجتماع قضيتين فاكثري الصدق وهي التي جزأها متعاندان نحو العالم اما قديم أو حادث وزيد اما حي أو ميت  
وهي على ثلاثة أقسام مانعة الجمع نحو هذا العدد اما - اولذلك أو أكثر فيمتنع اجتماعهما ويمكن الخلو  
عنهما بان يكون أقل ومانعة الخلو نحو اما أن يكون ردي في البحر واما أن لا يغرق فيمكن الجمع بينهما بان يكون  
في البحر ولا يغرق ويمتنع خلوها عنهما بان لا يكون في البحر ويغرق ومانعتهما كالعديد اما زوج أو فرد فيمتنع  
اجتماع الزوج والفرد في عدد واحد ويمتنع خلوها وهذا القسم هو الحقيقي وهو أخص من قسميه لأنه  
مهما حكم فيه بالتساخر بين طرفيه وضعه أو رفعه فانه يشاركه في مثاله مانع الجمع لصدقه عليه ومانع الرفع لصدقه  
عليه ويبقى كل قسم منهما مختصا بمثاله فهم أعم وهو أخص منهما وقولنا وان على التعليق البيت ان شرطية  
وحكم شرطها والجواب فانها ولذلك قرن بالقضاء وجوبا لأنه لا يصلح أن يكون شرطاً وأيضاً منصوب على  
المصدرية من أضرب يضيء أيضا اذ ارجع وقولنا أما بيان ذات الاتصال البيت جوابا اما ما أوجبت تلازم  
وحذفت الفاء من جوابها وذلك واقع نثر ونظاما أما نثر فكما وقع في خطبته صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال  
رجال وأما نظاما فكقول الشاعر

فأما القتال لا قتال لديكم \* ولكن سيرا في عراض المواكب

فحذفت الفاء من قوله لا قتال وهو جواب أما وقولنا أو هما أي أو مانعتهما أي مانعة الجمع والخلو والله أعلم  
\* (فصل في التناقض) \*

لما فرغ من القضايا وأقسامها طفق يتسكك على أحكامها فمن ذلك التناقض وهو اختلاف قضيتين بالاجاب  
والسبب بحيث يقتضي لذاته أن تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة والله أعلم (ص)

\* (تناقض خلاف القضيتين في \* كيف وصدق واحد امر قتي \* فان تكن شخصية أو موهمة  
فتمنعها بالكيف ان تبدله \* وان تكن محصورة بالسور \* فانقض بسورها الماكور  
وان تكن موجبة كايه \* نقيضها سالبة جزئية

وان تكن سالبة كايه \* نقيضها موجبة جزئية \*

يعني ان التناقض عبارة عن اختلاف قضيتين في الصدق والكيف وهو الايجاب والسلب فشرطه أن  
لا يختلفا بالاجاب والسبب ولا بد أن لا تكون احدي القضيتين صادقة والاخرى كاذبة فقوله تناقض  
مبتدأ وسوخته بالذكرة التفسير وقولنا فان تكن شخصية الخ هذه قاعدة تعبر في كيفية التناقض على ما اشهر

(قوله وتنقسم الخ) قسمها  
المصنف الى متصلة ومنفصلة  
وكل منهما ينقسم الى  
مخصوصة وكلية وجزئية  
وموهمة فالاولى ما حكم فيها  
على وضع معين من الاوضاع  
الممكنة أي حال معين من  
الاحوال الممكنة مثالها  
متصلة نحو وان جئتني الآن  
أكرمك ومنفصلة نحو  
زيد الآن اما كاتب أو غير  
كاتب والثانية ما ذكر فيها  
ما يدل على تعميم جميع  
الايضاح مثالها متصلة  
كلما كانت الشمس طالعة  
فانهار موجود ومنفصلة  
دائما اما أن يكون العدد  
زوجا أو فردا والثالثة ما ذكر  
فيها ما يدل على تعميم بعض  
الايضاح مثالها متصلة قد  
يكون اذا كان هذا حيوانا  
كان انسانا ومنفصلة قد  
يكون اما أن يكون الشيء  
حيوانا أو فرسا والرابعة ما لم  
يذكر فيها شيء من ذلك  
مثالها متصلة ان كان هذا  
انسانا كان حيوانا ومنفصلة  
اما أن يكون العدد زوجا  
أو فردا فتنبه له باجوري

(قوله مع بقاء الصدق) أي على وجه اللزوم ليخرج ما لم يكن على وجه اللزوم بل على وجه الاتفاق كقوله في عكس كل انسان فاطق لكل فاطق انسان فان بقاء الصدق في ذلك ليس على وجه اللزوم بل أمر اتفق من مساواة المحول للموضوع بدليل تخلفه في قولك كل انسان حيوان لو عكس كناية ولم يقل المصنف مع بقاء الصدق والكذب لانه لا يلزم من كذب الاصل كذب العكس فان قولك كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان وبذلك يعلم أن المراد ببقاء الصدق وجوده وان لم يكن موجودا في الاصل كما لا يخفى (قوله والكيفية) أي الإيجاب أو الساب وقوله والكم أي الكمية أو الجزئية (قوله الا الموجب الكمية) استثناء من الاحير وحذف التاء من الموجبة ترخيما للضرورة فان قيل التعريف لا يدخله الاستثناء لانه لا حاجة للافراد أوجب بأن هذا ليس تعريف بل هو ضابط كمشعر به كلام المصنف في شرحه وعلى تسليم انه تعريف فما ذكر من تدقيقات المناطقة والمصنف لم يعتن بذلك تقريرها ونسبها للمبتدى هذه الملو في كسبه اه

باجوري

تقرر بموضع تحصيله وهي ان القضية اما أن تكون عارية عن السور فهذه ان كانت سالبة كان نقيضها موجبة كزيد قائم ليس زيد قائم أو الانسان حيوان والانسان ليس بحيوان وهذا معنى قولنا فنقيضها بالسلب كيف البيت أي فان كانت القضية تخصية أو مهمة فنقيضها بحسب الكيف وهو الايجاب والسلب بأن تبدله فان كان ايجابا فنقيضها بحسب ان تبدله سلبا وبالعكس واما أن تكون مسورة فنقيضها بسورها بان تعوض عن سورها سورياتا فاضعها اليه الاشارة بقولنا وان تكن مسورة البيت أي وان كانت القضية مسورة بان تقدمها سورياتا فنقيضها بذكر نقيض سورها واقسام السور أربعة كناية عدم فالمسورات أربع موجبة كناية ككل انسان حيوان فنقيضها سالبة جزئية كليس بعض الانسان بحيوان وسالبة كناية كذا شيء من الانسان بحجر فنقيضها موجبة جزئية نحو بعض الانسان حجر وان في البيتين شرطية وجوابها نقيضها لحذف الفاعل من جواب الضرورة كقول حسان رضي الله عنه

من يفعل الحسنات الله يشكرها \* والشر بالشر عند الله سيان

فكان من حقه أن يقول فالتة لكن حذف الفاء للضرورة وورد حذفها اثر كافي الصحيح فان جاء صاحبها والا استمتع بها أي فاستمتع

(فصل في العكس المستوي) \*

تكام في هذا الفصل على حكم من أحكام القضايا وهو العكس المستوي فالعكس المستوي عبارة عن تحويل جزئي القضية مع بقاء الصدق والكيف والكم الا لايجاب السكلى فيعوض عنه الايجاب الجزئي والى هذا المعنى أشربنا قوالنا (ص)

(العكس قلب جزئي القضية \* مع بقاء الصدق والكيفية \* والكم الا الموجب الكمية

فعوضها الموجبة الجزئية \* والعكس لازم لغير ما وجد \* به اجتماع الحسنيين فاقصد

ومثالها اللهم هذه السامية \* لانها في قوة الجزئية

والعكس في مرتب بالطبع \* وليس في مرتب بالوضع) \*

اعلم أن المقصود من العكس ما كان لازما من جهة الترتيب لا ما يتفق في بعض الأمور وان لم يلزم في القانون السكلى وكل قضية يلزمها العكس فعكسها تحويل طرفيها خاصة من غير تغيير كيف ولا كم الا الموجبة الكمية فتعكس موجبة جزئية لانه لو عكسناها مثل نفسها لم تصدق والمقصود من هذا الفصل انما هو ما كان لازما على جهة الصدق فتقول في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان فلو عكسناها مثل نفسها فقلت كل حيوان انسان لم تصدق ثم ان العكس لازم لكل قضية طبيعية الترتيب الا التي تجتمع فيها الحسنات وهما السالبة والجزئية كليس بعض الحيوان انسانا فلا يصدق عكسها وتحقق بها المهمة السالبة لانها في قوتها تحتملها فيها كوضي والسالبة الكمية تعكس صادقة مثل نفسها كذا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر بانسان والموجبة الكمية تنعكس صادقة موجبة جزئية كزيد والموجبة الجزئية تنعكس صادقة مثل نفسها أيضا كبعض الحيوان انسان وبعض الانسان حيوان والموجبة المهمة كالجزئية الموجبة تنعكس مثل نفسها كالانسان كاذب والسكاتب انسان واعلم ان العكس لا يكون الا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي واليه الاشارة بقولنا والعكس في مرتب بالطبع احتراز من المفصلات فان تحويل طرفيها ليس عكسا لان كلاما من طرفيها صالح لان يكون مقدما والى الفلا يتعين ترتيبها الا بالوضع بخلاف الحلية والمصلحة فان ترتيبها طبيعي وان انعكس طرفاهما في مرتبة بالقوة واحتراز بالمستوى من عكس النقيض

(باب في القياس) \*

لما فرغ من الكلام على ما يتعلق بمبادئ التصديقات شرع يتكلم هنا على مقاصد التصديقات وهي القياس وما يتعلق به القياس قول مؤلف من قضايا مستلزم بالدان لقول آخر وهو قسمان الاول ما يشتمل على النتيجة وعلى نقيضها بالقوة يسمى اقترانيا او جليا والاني ما يشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل ويسمى انداميا او شرطيا (ص)

(ان القياس من قضايا صور \* مستلزم بالذات قول آخر

ثم القياس عندهم قسمان \* فمنه ما يدعى بالاقتراني

وهو الذي دل على النتيجة \* بقوة واختصاص بالحيلة \*

أي ان القياس عند المناطقة هو المركب من قضاي يستلزم اذانه قول آخر والاقتراي منهما كان مشتقاً على النتيجة أو تقيدها بالقوة نحو العالم متغير وكل متغير حادث وهو خاص بالقضا بالحيلة فلهذا سمي سجايا ويستلزم حال من ضمير صور او قولاً معمول للحال (ص)

\* (فان تردد تركيبه فركبا \* مقدماته على ما وجبها \* ورتب المقدمات وانظرا

بجهتها من فاسد معتبرا \* فان لازم المقدمات \* بحسب المقدمات آت) \*

أي اذا أردت أن تعلم كيفية تركيب القياس فركب مقدماته على ما يجب من اندراج الصغرى تحت الكبرى كما سيأتي من دلالتها على النتيجة وتأمل تلك المقدمات هل هي صحيحة أم لا لا يتلوا بنفس القياس فان اللازم بحسب ملزوما وعالم انه لا بد أن يشتمل على مقدمتين صغرى وكبرى والصغرى مندرجة في الكبرى أي داخلية فيها والى هذا المعنى أثرنا بقولنا (ص)

\* (ومن المقدمات صغرى \* فيجب اندراجها في الكبرى \* وذات حد أصغر صغراهما

وذات حد أكبر كبراهما \* وأصغر فذلك ذو اندراج \* ووسط يلغى لدى الانتاج) \*

أي لا بد أن تكون الكبرى أهم من الصغرى واللام يحصل للزوم اذ يلزم من الحكم على الأعم الحكم على الأنخص لا العكس ثم اعلم ان الصغرى هي المشتملة على موضوع النتيجة المسمى بالحد الأصغر والكبرى هي المشتملة على محمولها المسمى بالحد الأكبر والطرف المكرر المشترك بينهما يسمى الحد الأوسط وهو الجامع بينهما والحد الأصغر مندرج في الأكبر ووسط الانتاج يلغى الحد الأوسط ويبقى الأصغر والأكبر هذان مضمون الابيات بقولنا ومن المقدمات البيت ماموصية بتدوينها فيجب وصغراهما حد بربمة تدحذف وتنوين أصغر وأكبر للضرورة والله الموفق

\* (فصل في الاشكال) \*

\* (الشكل عند هؤلاء الناس \* بملق من قضيتي قياس

من غير أن تعتبر الاسوار \* اذ ذال بالضرب له بشار) \*

يعني ان المناطقة اصطلاحاً على تسمية قضيتي القياس من غير اعتبار الاسوار شكلاً مع اعتبارها ضرباً بأي نوع من أنواع الشكل وقوله عند هؤلاء الناس البيت الناس بدل أو نعمت أو عطف بيان على الوجوه في الحلي بالاعداسم الاشارة عن معنى على وقولنا اذ ذاك البيت أي في وقت اعتبار الاسوار أي بشار لمجموع القضيتين بالضرب فيسمى ضرباً باسم اعلم ان الاشكال أربعة باعتبار الاوسط وبعضها أقوى من بعض بينها بقول (ص)

\* (وللمقدمات أشكال نقط \* أربعة بحسب الحد الوسط

جل بصغرى وضعه بكبرى \* يدعى بشكل أول ويدعى

وحله في الشكل ثانياً عرف \* ووضعه في الشكل ثالثاً ف

ورابع الاشكال عكس الاول \* وهي على الترتيب في التكميل) \*

يعني ان الاشكال بحسب الحد المذكور أربعة فسام لانه ان يكون موضوعاً في الكبرى محمولاً في الصغرى كالانسان حيوان والحيوان حادث فهو الشكل الاول المسمى بالنظام الكامل لانه اقواها وهي ترجع اليه في الحقيقة وان كان محمولاً فيهما كالانسان حيوان والفرس حيوان فهو الشكل الثاني القريب من الاول لانه وافقه في طرف الخجل الذي هو أقوى من طرف الوضع واما أن يكون موضوعاً فيهما كالانسان حيوان الانسان حادث فهو الشكل الثالث الموافقة من طرف الوضع واما أن يكون موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى وهو عكس الاول كالانسان حيوان الكاتب انسان فهو الشكل الرابع وهو أضيق لهما بالبعد عن الاول لكونه لم يوافق في جل ولا في وضع وهذا معنى قولنا وهي على الترتيب البيت وأربعة نعت لاشكال وقدم فقط للضرورة (ص)

\* (فحيث عن هذا النظام بعدل \* ففقد النظام أما الاول

(قوله فان لازم المقدمات الخ) تعادل لمضمون البيتين قبله وقوله بحسب المقدمات آت أي أي آت ببليةها ووفقها من حيث اطراد الصدق وعدم اطراده فان كانت المقدمات مطردة الصدق كان لازمها كذلك وان لم تكن مطردة الصدق كان لازمها كذلك وبتفسير كلام المصنف على هذا الوجه اندفع ما قد يقال مقتضى كلامه أنه يلزم من كذب المقدمات كذب لازمها وليس كذلك بل قد يصدق اللازم مع كذب المقدمات كما في قولك كل انسان جواد وكل جواد فاطق فان لازمهما وهو كل انسان فاطق صادق ووجه الاندفاع أن المراد أنه يلزم من اطرادها صدقاً اطرادها صدقاً ومن عدم اطرادها صدقاً عدم اطرادها صدقاً وهذا لا ينافي أنه قد يصدق اتفاقاً كما في المثال المذكور فليتأمل اهـ باجوري



فشرطه الايجاب في صغراه \* وان ترى كايمة كبراه \* والثاني ان يختلف في الكيف مع  
كايمة الكبرى له شرط وقع \* والثالث الايجاب في صغراهما \* وان ترى كايمة احدهما  
ورابع عدم جمع الحسنيين \* الابصورة ففيها يستبين  
صغراهما موجبة جزئية \* كبراهما سالبة كايمة \*

أى اذا عدل عن هذه الاشكال وعن هذا الترتيب فذلك فاسد كايمة أى ان شاء الله تعالى ثم ذكر شرط انتاج  
كل شكل واستغنى عن ذكر ضروبه بذكر شرطه لاستلزامه لذلك والضرب عبارة عن نوع الشكل بحسب  
نعاقب الاسوار عايبه وهما نحن نذكر ضروب كل شكل أعني المنتجة منها باليد ولما كان حاصلها بالاقوة حاصلها  
بالفعل فشرط انتاج الشكل الاول ايجاب الصغرى وكايمة الكبرى فضروره المنتجة اذن أربعة الاول  
موجبتان كايمة كل (ج ب) وكل (ب ا) ينتج كل (ج ا) الضرب الثاني كايمة الصغرى موجبة ككل  
(ج ب) ولا شئ من (ب ا) ينتج لا شئ من (ج ا) الضرب الثالث موجبتان والصغرى جزئية كبعض (ج ب)  
وكل (ب ا) ينتج بعض (ج ا) الضرب الرابع الصغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كايمة كبعض (ج ب) ولا شئ  
من (ب ا) ينتج ليس بعض (ج ا) وانما كانت نتيجة الضرب الاول كل والثاني لا شئ والثالث بعض والرابع  
ليس بعض لان النتيجة تتبع أحسن المقدماتين كسيما فى شرط انتاج الشكل الثاني اختلاف مقدمته  
بالايجاب والسالب مع كايمة الكبرى فضروره المنتجة أيضا أربع الضرب الاول كايمة صغراهما موجبة  
ككل (ج ب) ولا شئ من (ب ا) الضرب الثاني كايمة صغراهما سالبة كلا شئ من (ج ب) وكل (ب ا)  
فالنتيجة فى هذين الضربين كايمة سالبة وهى لا شئ من (ج ا) الضرب الثالث صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة  
كايمة كبعض (ج ب) ولا شئ من (ب ا) الضرب الرابع صغرى سالبة جزئية وكبرى كايمة كاي  
بعض (ج ب) وكل (ب ا) فالنتيجة فى هذين الأخيرين سالبة جزئية وهى ليس بعض (ج ب) وشرط انتاج  
الشكل الثالث ايجاب الصغرى وكايمة احدى المقدماتين فضروره المنتجة اذن ستة الضرب الاول كايمة  
موجبتان ككل (ب ج) وكل (ب ا) الضرب الثاني موجبتان صغراهما جزئية كبعض (ب ج) وكل (ب ا)  
الضرب الثالث موجبتان صغراهما كايمة ككل (ب ج) وبعض (ب ا) فالنتيجة فى هذه الثلاثة موجبة جزئية  
وهى بعض (ج ا) الضرب الرابع كايمة صغراهما موجبة ككل (ب ج) ولا شئ من (ب ا) الضرب الخامس  
موجبة جزئية صغرى وسالبة كبرى كبعض (ب ج) ولا شئ من (ب ا) الضرب السادس موجبة كايمة  
صغرى وسالبة جزئية كبرى ككل (ب ج) وليس بعض (ج ا) والنتيجة فى هذه الثلاثة الأخيرة سالبة جزئية  
وهى ليس بعض (ج ا) وشرط انتاج الشكل الرابع عدم اجتماع الحسنيين فيه ولو فى مقدمة واحدة الا فى  
صورة واحدة من ضروبه وهى ان تكون الصغرى موجبة جزئية فيجب فيها حينئذ ان تكون الكبرى  
سالبة كايمة ادلوجعلها موجبة جزئية لم ينتج لعدم دلالة المقدمات على النتيجة فضرور الرابع المنتجة اذن  
حسة الضرب الاول كايمة موجبتان ككل (ب ج) وكل (ب ا) الضرب الثاني موجبتان صغراهما كايمة  
ككل (ب ج) وبعض (ب ا) والنتيجة فى هذين الضربين موجبة جزئية وهى بعض (ج ا) الضرب الثالث  
كايمة صغراهما سالبة كلا شئ من (ب ج) وكل (ب ا) والنتيجة سالبة كايمة وهى لا شئ من (ج ا) الضرب  
الرابع كايمة صغراهما موجبة ككل (ب ج) ولا شئ من (ب ا) الضرب الخامس صغرى موجبة جزئية  
وكبرى سالبة كايمة كبعض (ب ج) ولا شئ من (ب ا) والنتيجة هذين الضربين سالبة جزئية وهى ليس بعض  
(ج ا) \* تنبيهان \* الاول هذه الحروف المذكورة قد اشتهر اصطلاح المناطق على التعبير بها اطابا للاختصار  
فمعنى كل (ج ب) مثلا كل انسان حيوان \* الثانى زعم بعضهم ان الاشكال ثلاثة وان الرابع هو الاول منها  
بعينه قدمت فيه الكبرى لموافقتها فى الصورة وليس كذلك اذا اشكال تعبير باعتبار موضوع النتيجة  
ومجولها ولا يتغير ذلك لا بتغير النتيجة ولو كان هو الاول لا تحددت نتائجها ونتائج هذا عكس نتائج الاول لان  
المطلوب فى قولنا كل (ج ب) وكل (ج ب) بعض (ب ا) ولوجعلنا من الاول انتج كل (ب ا) وقولنا والثاني ان

(قوله الابصورة) أى فى  
صورة وقوله ففيها يستبين  
أى فى تلك الصورة يظهر  
جمع الحسنيين فالسبين  
والثناء زائدتان وفى يستبين  
مع الحسنيين سناد الخـ  
بالواو بعد الذال وهو  
اختلاف حركة ما قبل  
الروى بفتح وغیره وهو  
جاء لاولدين كايص عليه  
شيخ الاسلام زكريا فى  
شرح الخرزجية وقد تقدم  
أن بعض المولدين استعمل  
زيادة ساكن فى الرجز  
آخر الشطر الاول وآخر  
الشطر الثانى كاهنا وقد  
مر ما فيه فتنبيهه (قوله  
صغراهما الخ) هذا بيان  
لصورة المستثناة وقد  
تقدم التمثيل لها فلا تغفل  
اه باجورى

يختلف البيت سذفت الياء من لفظ الثاني للوزن وذلك جائز حتى نثرنا كقوله تعالى الكبير المتعالي والثاني مبتدأ وان وصلتها مبتدأ ثان وله شرط خبره وقولنا الا في صورة البيت أي شرط الرابع انتفاء اجتماع الحسنيين أي السلب والجزئية الا في صورة ففيها تسعين الحسنيين أي تظهر فيها الزوايا وقولنا صغراهما موجهة البيت أي وتلك الصورة أن تكون صغراهما كذا الخ والله الموفق للصواب (ص)

\* (فما تم لاؤل أربعة \* كالشأن ثم ثالث فستة  
ورابع بخمسة فسد أتجا \* وغير ما ذكره لن ينجا  
وتتبع النتيجة الانحس من \* تلك المقدمات هكذا كن  
وهذه الاشكال بالجلي \* مختصة وليس بالشرطي  
والحذف في بعض المقدمات \* أو النتيجة اعلم أن)

يعني ان ضروب الشكل الاول المنتجة أربعة كما تقدم والضروب المنتجة للثاني أربعة أيضا وهذا معنى قولنا كالثاني أي كعدد ضروب الثاني فهو على حذف مضافين ثم قال ثم ثالث فستة أي ثم الشكل الثالث ضروبه المنتجة ستة فثم لترتيب الذي كرى ثم قال ورابع البيت أي والشكل الرابع منتج خمسة ضروب فرباع مبتدأ نكرة والمسوق التفصيل وقوله وغير ما ذكره الخ أي هذا الذي ذكرته من ضروب الاشكال انما هو المنتج والافضروب كل شكل منتجا وعقما ستة عشر لان كل مقدمة لابد أن تكون صورة بأحد الاسوار الاربعية ثم تتعاقب الاسوار فيقع بعضها في محل الآخر أربع تعاقبات وأربعة في أربعة ستة عشر لكن ما فصلناه منها منتج وغيره عقيم وليس هذا المختصر بالاسياف عقما وأيضاً هذا المختصر انما وضعناه في معظم أوقات الجملة والضيقة وذلك في وسط الشتاء سنة ٩٤١ وقد وضع أهل هذا الفن لتفصيل المنتج من العقيم جداول فانتطاع في بعضها وغرضنا الاختصار وقوله وتتبع النتيجة البيت الخامس هو السالبة والجزئية وز كن أي علم ثم اعلم أن الاشكال مختصة بالقياس الجلي واليه أشار بقوله وهذه الاشكال كالبيت ثم اعلم أنه يجوز حذف بعض المقدمات للعلم بها وهكذا النتيجة واليه الإشارة بقولنا والحذف البيت والحذف مبتدأ وخبره أن فتال حذف الصغرى هذا يحدث لان كل زان يحدث ومثال حذف الكبرى هذا يحدث لانه زان ومثال حذف النتيجة هذا زان يحدث وهذا زان وكل زمان يجبس القى (ص)

\* (وتنتهي الى ضرورة ما \* من دورا وتسايل قد لزما)

يعني ان المقدمات لابد أن تنتهي الى ضرورة قاطعة للدور والتسايل اللذين لذلك وهذا مستحيلان والدور توقف كل واحد من الشئين على الآخر والتسايل توقف الشئ على أشياء غير متناهية واللام في قولنا لما للتعايل ومن ابيات الجانس وهو صدوق ما

\* (فصل في الاستثنائي)

هذا هو القسم الثاني من قسمي القياس وهو القياس الشرطي المسمى بالاستثنائي وهو قسمان أيضا متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي يحكم فيه بلزوم قضية أخرى أو لازومها وهو الذي يكون فيه حرف شرط نحو لو كان فيهم آ آلهة الا الله لفسدنا وتسمى المقدمة المشتملة على الشرط شرطية والاخرى استثنائية ولا يجوز أن يكون المقدم أهم من التالي كما لا يكون الموضوع أهم من المحمول اذ يلزم من الحكم على الاعم الحكم على الانحصار بالعكس (ص)

\* (ومنه ما يدعى بالاستثنائي \* يعرف بالشرط بلا متراء

وهو الذي دل على النتيجة \* أو ضدها بالفعل لا بالقوة

أي من القياس قسم يسمى بالقياس الاستثنائي وهو المعروف بالشرطي المكون من كيان قضاي شرطية وهو المشتمل على النتيجة أو نقيضها بالمتصل نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة ولو لم يكن النهار موجودا لما كانت الشمس طالعة والنتيجة في الانحسير ونقيضها في الاول مذكوران بالفعل وقولنا لا بالقوة

(قوله وهذه الاشكال الخ)

الباء داخلة على المقصور

عائيه فالعني أن الاشكال

الاربعة المذكورة

مقصورة على الجلي ولا

تعداه الى الشرطي وهذه

طريقة للمصنف والرابع

أنها لا تختص بالجلي بل

تكون في الشرطي أيضا

لان جعل الحد الوسطا ثانيا

في الصغرى مقدما في

الكبرى يسمى شكلا أول

وجعله ثانيا فيها يسمى

شكلا ثانيا وجعله مقدما

فيها يسمى شكلا ثالثا

وجعله مقدما في الصغرى

ثانيا في الكبرى يسمى

شكلا رابعا فتال الاول أن

تقول كلما كانت الشمس

طالعة فالنهار موجود

وايس ألبتة اذا كان النهار

موجودا فالليل حاصل

وعلى هذا القياس (قوله

بالجلي) أي بالقياس الجلي

ويحتمل أن المراد كما أشار

اليه الشيخ الملوى بالقضية

الجلية وعليه فذ كبر

المصنف لتأويل القضية

بالقول اه باجوري

أحترازاً من الاقتراض وقد تقدم وقولنا ومنه معطوف على منه المتقدم ثم اعلم أن المتصل إما أن يستثنى عن  
مقدمه أو نقيضه أو نقيض التالي أو عينه فاستثناءه عن مقدمه ينتج عن تاليه نحو كلما كانت الشمس طالعة  
فالتهار موجود لكن الشمس طالعة فالتهار موجود واستثناءه عن تاليه يستلزم نقيض مقدمه نحو لو كان  
فيهما آلهة إلاية وأما عكس هاتين الصورتين وهما الاستثناء عن نقيض المقدم أو عين التالي فلا يلزم فيهما النتائج  
لاحتمال أن يكون التالي أهم من مقدمه فلا يلزم من ثبوت الخاص ثبوت الأعم ومن نفي الأعم نفي الخاص  
بخلاف العكس فإذا قلت مهما كان هذا انساناً فهو حيوان فلا يلزم منه لكنه حيوان فهو انسان أولئك  
ليس بالانسان فليس بحيوان لما تقدم وإلى هذا أشرنا بقولنا (ص)

\*(فإن يك الشرطي ذاتاً اتصال \* أنتج وضع ذلك وضع التالي

ورفع تال رفع أول ولا \* يلزم في عكسه ما لم يتجلى)\*

يعنى أن كان الشرطي متصلاً أنتج وضع مقدمه أى ثبوته وضع تاليه وقولنا وضع ذلك إشارة إلى المقدم بدليل  
ذكر التالي ورفع تاليه ينتج رفع مقدمه بخلاف العكس فلا يلزم فيهما النتائج وتقدمت الامثلة وقولنا ما لم يتجلى  
إشارة إلى الفرق بينهما وهو التعايل المذکور قبله لا للم تعليل وحيث لم يكن التالي أهم بل تساوى يلزم من  
ثبوت هذا ثبوت هـ ذوا العكس وانما كان كذلك لخصوص المادة لخصوص صورة الدليل (تنبيه) حيث  
يستثنى عن المقدم فأكثر ما يستعمل في الشرطية بالقطر أن فاعلها موضوعه لتعليل الوجود بالوجود وحيث  
يستثنى عن نقيض التالي فأكثر ما يوثق بها فاعلها موضوعه لتعليل العدم بالعدم وهذا يسمى قياس الخلف وهو إثبات  
المطلوب بإبطال نقيضه ثم اعلم أن القياس المنفصل ما كان مؤلفاً من قضايامتفصلة وهى المتعاند وهى ثلاثة  
أقسام مانع الجمع والرفع وهو الحقيقي ومانع جمع ومانع رفع فان كان حقيقة او هو مانع الجمع والرفع نحو  
لعدم دما زوج أو فرد أنتج وضع كل من طرفيه رفع الآخر لامتناع الجمع والعكس لامتناع الخلو وان كان  
مانع جمع أنتج وضع أحد الطرفين رفع الآخر لامتناع الجمع بخلاف العكس لا يمكن الخلو وان كان مانع  
الخلو فمكس أى ينتج رفع أحدهما وضع الآخر لامتناع الخلو لعكس لا يمكن الجمع والتاليه أشرنا بقولنا (ص)

\*(وان يكن منفصلاً فوضع ذا \* ينتج رفع ذلك والعكس كذا

وذلك في الخاص ثم ان يكن \* مانع جمع فبوضع ذاك كن

رفع لذلك دون عكس واذا \* مانع رفع كان فهو عكس ذا)\*

أى وان يكن القياس الشرطي منفصلاً فوضع كل من طرفيه ينتج رفع الآخر والعكس ان كان حقيقة بهذا  
معنى قوله وذلك في الخاص وان يكن مانع جمع فوضع كل من طرفيه ينتج رفع الآخر دون عكس أى لا يلزم رفع  
كل وضع الآخر لواز الخلو وان كان مانع رفع فهو عكس مانع الجمع كما تقدم وقوله فبوضع الخ جواب ان يكن  
ورفع نائب فاعل ركن ومانع رفع خبر كان مقدم فهو عكس جواب اذا  
\*(لواحق القياس)\*

لما فرغ من القياس أى المشرع فيما يلحق به من ذلك القياس المركب وهو مركب من مقدمات ينتج بعضها  
نتيجة يلزم منها ومن مقدمه أخرى نتيجة أخرى إلى هـ لم جراوسمى مركباً لكونه مركباً من حجج متعددة نحو  
قوله كل (ح ب) وكل (ب ا) وكل (ا د) وكل (د ط) فكل (ج ط) وهو تسمان متصل النتائج وهو ما تدكر  
فيه النتائج ومنفصلها وهو ما لم تدكر نتائجها (ص)

\*(ومن مبدءونه مركباً \* لكونه من حجج فدر كبا

مركبته ان ترد أن تعلمه \* وأقلب نتيجة به مقدمه

يلزم من تركيبه بأخرى \* نتيجة إلى هـ لم جرا

متصل النتائج الذى هو \* يكون أو مفصولها كل سوا)\*

أى ومن القياس قسم يسمى بالقياس المركب سمي بذلك لانه مركب من حجج متعددة ومن خبر ما مقدم وما مفصولها

(قوله وان يكن منفصلاً  
الح) أى بان كانت شرطية  
منفصلة وقد تقدم أنها إما  
أن تكون مانعة الجمع  
والخلو ما وهذا هو القسم  
الخاص وإما أن تكون  
مانعة الجمع فقط وإما أن  
تكون مانعة الخلو فقط  
ولذلك كان القياس  
المنفصل ثلاثة أقسام الأول  
مانعهما وهو الخاص وهو  
ما كانت شرطية المنفصلة  
مانعهما والثانى مانع  
الجمع فقط وهو ما كانت  
شرطية المنفصلة مانعة  
الجمع فقط والثالث مانع  
الخلو فقط وهو ما كانت  
شرطية المنفصلة مانعة الخلو  
فقط وتبين المصنف كيفية  
انتاج كل من هذه الأقسام  
على الترتيب المذكور  
فذكر الأول أربع نتائج  
ولكل من الثانى والثالث  
نتيجتين كما سبق بيانه اه  
باجورى

مبتدأ واللام للتمثيل وان شرطية شرطها ارد وجوابها عند وف الدلالة ما تقدم قبله عليه وهو قولنا فركبته هذا  
مذهب جمهور البصريين ومذهب الكوفيين والمبرد وأبو زيد من البصريين انه اذا تقدم هو الجواب بنفسه  
والاول أصح وقوله واقلب البيت نتيجة معقول اول لقلب والثاني مقدمه ويلزم نعتها ومتمصل خبر يكون  
وحوى أى اشغل عليها والله الموفق للصواب (ص)

\* (وان يجزئ على كل استدلال \* فذا بالاستقراء عندهم عقل  
وعكسه يدعى القياس المنطقي \* وهو الذى قدمته فخرى  
وحديث جزئى على جزئى جعل \* بجامع فذلك تمثيل جعل  
ولا يفيد القطع بالدليل \* قياس الاستقراء والتمثيل) \*

نبت في هذه الايات على نوعين مما يلحق بالقياس وهما الاستقراء والتمثيل فالاستقراء هو الحكم على كلى  
لوجوده في أكثر جزئياته كنولنا كل حيوان يحرك فكذلك الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع  
كذلك وهذا لا يفيد القطع لاحتمال عدم العموم كقولنا ان الخروج التماسيح من الحيوان وعكسه  
الاستقراء هو الاستدلال بالكلى على الجزئى المفيد للقطع وهو القياس المنطقي المراد من هذا الفن وقد تقدم  
ذكره والتمثيل اثبات حكم في جزئ لوجوده في جزئ لمعنى مشترك بينهما وهو ضعيف أيضا لان الدليل اذا قام  
في المستدل عليه أغنى عن النظر في جزئ غيره لكن يصلح لتطبيب النفس وتحصيل الاعتقاد الى هذا كله أثرنا  
بقولنا وان يجزئ الخ أى وان استدلل بجزئى على كلى فهو المعروف عندهم بالاستقراء وقوله وحديث البيت  
أى وان حل جزئ على جزئ لعلامة جامعة بينهما وهو التمثيل وهو والاستقراء لا يصلحان للبحث الفقهاء ولا  
يفيدان الا الظن والى هذا أثرنا ولا يلزم القطع البيت والله الموفق للصواب (ص)

\* (أقسام الحجية) \*

ذكر في هذا الفصل تقسيم الحجية باعتبار ما دلتها فان الحجية خمسان نقائية وعقلية والحجة العقلية خمسة أقسام برهانية  
وجدلانية وخشائية وشعرية وسفسطائية وتسمى السفسطة والى هذا أشار بقوله (ص)

\* (وحجة نقائية عقلية \* أقسام هذى خمسة جليلة  
خصاية شعرو برهان جدل \* وخامس سفسطة ثلث الامل) \*

والخطابة ما تألف من مقدمات مقبولة وهى قضايا تؤخذ من معتد فيه الصدق وايس بنى أو اصفة جديدة  
كزيادة علم أو زهد أو من مقدمات مفانوة كقوله هذا يدور فى الليل بالراح وكل من يدور فى الليل بالراح  
فهو لص وهذا لص والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه والشعر ما تألف من مقدمات متخيلة  
لترغيب السامع فى شئ أو تنفيره عنه كقوله يا قوتة يابسة والعسل مرهه وهوة والغرض من الشعر تأثر  
النفس والجدل ما تألف من مقدمات مشهورة وهى ما اعترف بها الجاهل والمصلحة عامة أو بسبب رقة أو حجة نحو  
هذا ظلم وكل ظلم قبيح فهذا تتبع وهذا كاشف عورته وكل كاشف عورته مذموم فهذا مذموم والعرض  
من الجدل اما اقتناع فصرح من البرهان أو الزام الخصم ودفعه والسفسطة ما تألف من مقدمات شبيهة بالحق  
وايستبه وتسمى السفسطة نقولنا فى صورة فرس فى حائنا هذا فرس وكل فرس صهال هذا صهال أو شبهة  
بالمقدمات المشهورة وتسمى مشاغبة كقولنا فى شخص يخطب فى البحث هذا يكلم العلماء بانماط العلم وكل من  
كان كذلك فهو عالم فهذا عالم أو من مقدمات وعمية كاذبة كقوله دامت وكل ميت جاد وهذه أربعة من  
أقسام الحجية والخامس البرهان وهو المفيد للعلم البقوى كما تقدم واليه أثرنا بقوله (ص)

\* (أجابه البرهان ما ألف من \* مقدمات باليقين تقرر

من أو ايات مشاهدات \* مجربات متوازن

وحديثيات ومجسوسات \* فتلك جملته اليقينية) \*

(قوله وعكسه يدعى الخ)  
أى ومفاده عكسه يدعى الخ  
كما أشار له الشيخ المسعودى فى  
كثيره وذلك لان عكس  
ما ذكر هو الاستدلال  
بالكلى على الجزئى وليس  
ذلك هو المسمى بالقياس  
المنطقي وإنما المسمى بنفس  
المقدمتين المستدل بهما  
فلا بد من تقدير المضاف  
المذكور فى كلام المصنف  
(قوله وهو الذى قدمته)  
أى فى قوله ان القياس من  
قضايا صورا الخ (قوله  
وحديث جزئى على جزئى جعل)  
باسكان الياء الثانية للوزن  
وقوله بجامع أى بين المشبه  
والمشبه به وذلك كفى قولك  
الزيد حرام كالخمر بجامع  
الاسكار وأركانه أربعة  
مشبهة ويسمى هذا أصغر  
ومشبه به ويسمى أصلا  
وحكم ويسمى حدا أكبر  
وجامع ويسمى حدا أوسط  
كذا يؤخذ من شرح المولى  
الصغير وفى شرحه الكبير  
أن هذا اصطلاح المناطقة  
اكتنه لم يذكر أن المشبه به  
يسمى أصلا فى اصطلاحهم  
فلا يراجع اه باجورى



(قوله عقلي) خبر بلبثه  
محدوف والتقدير وهذا  
الارتباط عقلي والمراد عقلي  
بلا تولد ولا تعليل ليغير قول  
المعتزلة بالتولد فانه يستلزم  
انه عقلي وان كانوا يدعون  
انه عادي وذلك لانهم  
أخذوا قولهم بالتولد في  
هذه المسئلة وفي غيرها من  
مذهب الفلاسفة في الاسباب  
الطبيعية وهو انها تؤت في  
مبطلهم بطبعها على وجه  
اللزوم العقلي عند وجود  
الشرط وانتفاء المانع غاية  
الامرائهم تستر وابتغى  
العبارة وليغير قول  
العلافة فانهم لا ينكرون  
انه عقلي وانرض هذا  
القول بانه يلزم عليه انه  
لا يمكن تخالف النتيجة عن  
الدليل مع أن ذلك فعل  
القادر المختار الذي ان شاء  
فعل وان شاء ترك وأجيب  
بان عدم خالق اللزوم مع  
خالق المروم محال فلا تتعاق  
به القدرة وحيدان فلا ينافي  
انه فعل القادر المختار وهكذا  
يقال في كل متلازمين عقلا  
كالجوهر والعرض ولو  
توجه هذا الاعتراض لم  
يثبت لازم عقلي في  
الكائنات اه باجوري

أي اجل الحجج الخمس البرهان وهو ما تركب من مقدمات يقينية ثم ذكر ان اليقينية ستة أولها الاوليات  
وتسمى البديهيات وهو ما يجزم به العقل بمجرد تصور طرفيه نحو الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من جزأيه  
ثانيها المشاهدات الباطنة وهو ما لا يفتر الى عقل كجوع الانسان وعيشه وألمه فان البهائم تدركه ثالثها  
التجربيات وهي ما يحصل من العادات كقولنا الرمان يحبس القى والمانخاض منضم الشبيع والتخير يسفر  
البصل بسقا سوس الاضراس وقد بع كعلم العامة بأن النمر مسكر وقد يخص كعلم الطيبين بأسهل السهلات  
رابعها المتواترات وهي ما يحصل بنفس الانخبار تواترا كعلم بوجوده ~~بوجوده~~ وبعدها لمن لم يرها خامسها  
الحدسيات وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب الخبر بيات مع القرائن كقولنا نور القمر مستفاد من  
نور الشمس سادسها المحسوسات وهي ما تحصل بالحواس الظاهر أعني بالمشاهدة كانه حارة والشمس مضبة  
فهذه جملة اليقينية التي أتت البرهان منها بقوله من أوليات من لبيان الجنس وهو اليقيني ثم اعلم أن  
للكلمين اختلاف في الربط بين الدليل والنتيجة على أربعة أقوال أثريها باليهاب قولنا (ص)

\* (وفي دلالة المقدمات \* على النتيجة بخلاف آت

عقلي أو عادي أو تولد \* أو واجب والاول المؤيد) \*

الاول مذهب امام الحرمين وهو الصحيح فلا يمكن تخالفه واليه شرت بقولي والاول المؤيد أي المقوى والثاني  
مذهب الاشعري قال عادي يمكن تخالفه والقولان للقاضي أين والثالث للمعتزلة قالوا بالتولد بمعنى أن القدرة  
الحادثة أثرت في وجود النتيجة بواسطة تأثرها بالنظر والربح للحكمة وأما ما ذكرنا هذا الخلاف تنبها للفائدة  
\* (خاتمة) \* خاتمة الشيء ما يختتم به ونما كان هذا الفدل آخر موضوع قلت فيه خاتمة ولما كان الخطأ كثيرا  
ما يعرض للبراهين لاختلاف شرط من شروطها أو حكم من أحكامها جعل للتنبه على ذلك فصل يخصه \* واعلم  
أن الخطأ قسمان تارة يكون بخطا مادته وتارة يكون بخطا صونه والاول اما من جهة اللفظ أو المعنى أما اللفظ  
فكلاشترك نحو هذا عين وكاستعمال المتباينة كالترادف نحو السيف والصارم فيغفل الذهن عما به الافتراق  
فيجري اللفظان مجرى واحد فيضل أن الوسطا متحدان المعنى فكالتباس الصادقة بالكاذبة أيضا وذلك نحو  
الحكم على الجنس بحكم النوع المندرج تحته نحو هـ اللون واللون سواد فهو سواد وسواد سبيل أصفر  
والسبيل الأصفر مرة فهذا مرة ويسمى مثلها إيهام العكس لانه لما رأى كل مرة سبيل أصفر نظن ان كل سبيل  
أصفر مرة ومنه الحكم على المطلق بحكم المقيّد بحال أو وقت نحو هـ رقة وكل رقة مؤمنة وفي الاعشى  
هذا مبصر والمبصر مبصر بالليل ومنه اجراء غير القطعي كقوله ميات وغيرها مما ليس قطعا بجري القطعي  
ونحو جعل العرضي كالذاتي نحو هـ ذا انسان والانسان كاتب ونحو جعل النتيجة احدي مقدمات البرهان  
بتغيب برهانها وبسمى مصادرة عن المطلوب كهازانة وكل قـ لـ حركة فهذا حركة والقسم الثاني من قسمي الخطا  
ما يكون خطأه في صورته وذلك كالمخرج عن الاشكال الاربعية بان لا يكون على تأليفها لافعلا ولا قوة  
وكانت فاعشرط من شروط الانتاج كالتقدم والى هذا أثريها قولنا (ص)

\* (وخطأ البرهان حيث وجد \* في مادة أو صورة فليبتـدا

في اللفظ كاشتراك أو جعل ذا \* تبين مثل الردف مأخذا

وفي المعاني لا تلباس الكاذبة \* بذات صدق فافهم الخطأه

كـ لـ جعل العرضي كالذاتي \* أو ناتج احدي المقدمات

والحكم للجنس بحكم النوع \* وحملك القطعي غير القطعي

والثامن كالمخرج عن اشكاله \* وترك شرط المتع من كـ لـ \*

قد تقدم جميع ذلك مستوفي وقوله كـ لـ ذاعلى لعدة القصر في الاسماء السنة وما أخذت من مثل واللام في  
الجنس بمعنى على وقوله كـ لـ القطعي غير القطعي فيه فصل مضاف شبيه بانفعل بعمول الجور وهو واقع نظاما ونرا  
أمانرا كقوله عليه السلام على أتم تاركولي صاحب ومانرا كقول الشاعر

لأنك تعتاد في الهيجاء صابرة \* يصلي بها كل من عادك نيرانا  
والضهير في قولنا من اكلمه يعود الى القسم الثاني وهو الخطأ في الصورة والسلام \* وهذا آخر ما قصدنا بجمعه  
من أمهات المسائل المنطقية \* فالحمد لله على ما أنعم وألهم وعلى اكمل هذا الموضوع على الهيئة المرضية  
نسأله سبحانه وتعالى أن يجعله خالصا لوجهه الكريم \* وسببا في نيل الثواب الجسيم \* ومن الأعمال التي  
لا تنقطع بالاضطجاع تحت التراب \* وأن يجعله من الأعمال التي تكون سببا في صرف العذاب ومناقشة  
الحساب \* انه رؤوف رحيم تواب \* وهو الموفق للصواب وعنده حسن الحساب (ص)  
(هذا تمام العرض المقصود \* من أمهات المنطق المحمود)  
أمهات المنطق أصول مسائله ومهماته وأم الشئ أصله ولذلك قيل لمكة أم القرى لأنها أم الأرض كلها ومنها  
نشأت وكان هذا الفن محمودا لأنه بصون الفكر عن الخطأ ويميز صحيح العلم النقي من سقيم ولا جرم ان  
ما كان بهذه الصفة في غاية ما يكون من الشرف والمجدة والله الموفق للصواب (ص)  
(قد انتهت بحمد رب الفلق \* مارمتهم من فن علم المنطق)  
هذا البيت لو الدنا سيدى الصغير بن محمد رضى الله عنه وأرضاه وجعل الجنة مثواه ومن عذاب النار صاته  
ووقاه أخبرني بأنه قاله في منامه بعد أن أخبرته بهذا الموضوع فامرني بإدخاله فيه فأدخلته مرجا بركته طالبا  
من الله حصول الملكة متوسلا اليه بخير من على سبيل الهدى سلكه (ص)  
(نظامه العبد الذليل المعترف \* لرجة المولى العظيم المقتدر  
الاخضرى عابد الرحمن \* المرتجى من ربه المنان  
مغفرة تحبها بالذنوب \* وتكشف الغطاء عن القلوب  
وان يبيننا بجنة العلى \* فانه أكرم من تفضلا)  
المعتز بالتاء أبلغ من الفقير لدلالة التاء على الطالب والاخضرى نعت لعبد وهو تعريف لنسبنا على ما اشتهر  
في ألسنة الناس وليس كذلك بل المتواتر عن أعلى اسلافنا واسلافهم ان نسبنا للعباس بن مرداس السلمي  
الذي قال منشدا

أتحمل خمسي ونهب العبيد بين عينة والاقرع  
فما كان حصن ولا حابس \* يفوقان مرداس في مجمع  
وما كنت دون امرئ منهما \* ومن يخفض اليوم لا يرفع  
لقد كنت في الحرب ذا أدرع \* فلم عطا شيه ولم أمنع

وقولنا وتكشف الغطاء البيت أى تزيل محب من الذنوب \* أعددة بأنوار القلوب \* الحائلة بين القلب وبين  
علام العيوب \* فكلم من قلب بذلك محبوب \* فالتحصن في حجب الدائرة الجسمانية \* لعزوبه وجهه بالدائرة  
الروحانية \* والحقائق النورانية \* والفتوحات الربانية \* فصار ملوكا للشهوات الفسادية \* فسلك المسالك  
الشبهانية \* فبقى مغورا في ظلمات جهله \* مكبلا في حجب هو \* وقبح فعله \* محجوبا عن اطائف عقله \* الامن  
وفقه الله وغفر له \* وتاب عليه بجوده وفضله \* نسأله سبحانه وتعالى وهو خير مسئول \* وخير مأمول \* ان يزيل  
عنا بفضله ظلمات بصائرنا \* التي عاقتنا عن اصلاح بواطننا \* وشغلتنا باظواهرنا \* وان يهذف في قلوبنا نور  
بهدينا به عند تراكم ظلمات الهوى الى صراط مستقيم \* انه غفور رحيم (ص)

(وكن أنحى للمبتدى مسامحا \* ومن لا صلاح الفسادنا صحا  
وسلخ الفساد بالتأمل \* وان يدب في فلاة تبتدل  
ادقيل كم ضريف تبحر \* لاجل ككون فيهمه تبحر  
وتل لمن لم ينتصف بقصدي \* العذر حق واجب للمبتدى  
وابنى احدى وعشرين سنة \* معذرة مقبولة مستحسنة

(قوله وان يبيننا) قد عرفت  
انه معطوف على قوله مغفرة  
تحيط الخ وقوله بجنة العلى  
أى جنة الدرجات العلى  
فالعلى صفة لموصوف  
مخدوف كما قاله بعض  
المحققين وهو أولى من قول  
بعضهم انه من اضافة  
الموصوف للصفة ولا يخفى  
أن العلى جمع على باضم  
العين مع الفصر معنى  
العباء يفتح العين مع المد  
(قوله فانه أكرم من  
تفضلا) علة لقوله المرتجى  
الخ وهذا يقتضى أن لعيره  
تعالى تفضلا وكما هو  
كذلك بحسب الطاهر وأما  
بحسب الحقيقة فليس  
التفضل والكرم الاله تعالى  
فكلام المصنف بالنظر  
للظاهر كما قاله بعضهم (قوله  
وكن أنحى) أى فى الاسلام  
وقوله للمبتدى مسامحا أى  
من الزلل الذى قد يظهر فى  
هذا التأليف وقد تقدم أن  
المبتدى هو الاخذ فى  
صغار العلم ولا يخفى مدى  
ذلك وما بعد من تواضع  
المصنف حيث جعل نفسه  
مبتدئا ولم يأمن من وقوع  
الزال فى تأليفه اه باجورى

لا سيما في عاشر القرون \* ذي الجبل والفساد والفتون  
وكان في أوائل الحرم \* تاليف هذا الرجل المنظم  
من سنة احدى وأربعين \* من بعد تسعة من المئين

لا شك ان مسامحة البدي والاعتذار له مما ينبغي لكل عاقل وذلك لقصوره في عمله وعدم كمال عقله وتوغله في العلم  
وأنا أذنت لكل من رأى هذا الموضوع فوجد فيه خلافاً أن يصلح أن كان أهلاً لذلك بعد أن يتأمل والافتقار  
قيل كم من شريف قول لا يحجبنا وآفته من الفهم السقيم فاعذرني يا أخي وانظر بعين الرضا وانما ذكرت هذا  
تنبها على شياطين الطائفة الذين يرضون بالصحح ويصححون السقيم وما ذلك الا لعدم انصافهم وقلة تفقدهم  
وعدم مراقبتهم للجميل الذي لا يخفى عليه شيء في الارض ولا في السماء ويعلم خائفة الاعين والمؤمن ياتمس  
العدول لاخيه وقد قال عليه الصلاة والسلام حسب المؤمن من الشر أن يحقر أحاه المسلم ويقال من ضاق  
صدره اتسع لسانه والحق لا يعرف بالرجال والمؤمن يقبل الحق ولو من الرعاة فضلا عن غيرهم وإذا كان العذر  
من حق المتدي في الزمان المتعدد فكيف في هذا الزمان الصعب الذي انقرض فيه أكار العلماء ولم يبق فيه  
الاحتمالة الخشاة وغابت العجة على قلوب الانام حتى كاد العلم ينقرض بانقرض أهله فان قلت اذا كان  
الامر كذلك كرت فلم تحاسرت وتجارت على شيء لا تقدر عليه قلت جاني على ذلك تفاؤلي ورجائي من الله عز وجل  
حصول المأمول من القرون (قوله عاشر القرون) يعني من سبي الهجرة وفي القرن أحد عشر قولا قبل لكل  
عقد من العشرة الى الثمانين فتلك ثمانية أقوال وقيل مائة واياه أعني وقيل مائة وعشرة وقيل من عشرة الى  
مائة وعشرين وعاشر القرون هو قرننا هذا الذي ظهرت فيه العتق واشتد فيه الباس وقوى فيه النكس  
واشتد فيه طغيان الكافرين وانتشر فيه ظلم الظالمين وكثرت فيه شرار الخلائق ولم يبق الا آثار الطرائق  
والناس فيه ساهون مهطعون لحطام الدنيا معرضون عن الدرجات العليا مساقون فيه الى هواهم ليوقعهم  
في أهوى المهوى وأسوأ المساوي وليس لهم تفكير في هاذم الذات ولا تأهب فيما بهد الملمات كأنهم في  
الدنيا يخلدون وهم للفناء مشاهدون يخدم الواحد منهم طول عمره على منفعة ساعة ويضيع منفعة الابد  
فأشنعهم من اضاعه فلو استيقظ هذا النائم ونظر بعين قلبه ونمى في مآل أمره لاسارع للطاعة  
واشتهل بالسنة والجماعة لكن كثر ذنبه وقسا قلبه وظهر عيبه فخذله ربه فلم ينفع فيه وعطه ولا صار من أهل  
البقعة ان كان قبل هذا الزمان عبدة الاوثان فأهل هذا الزمان عبدة الشيطان شاع الشر وانتشر لقرب  
هجوم الآيات الكبر اللهم وفقنا الى تحببه وترضاه ولا تجعلنا ممن اتهموا بالهوى والهمم في ذمهم  
أوليائك وجملة أمهاتك يوم لا يستعني الا بك يوم لا ملجأ لك الا اليك يوم لا خير الا لديك وأعمالك في  
الزمان الصعب الذي كسفت فيه سموم الحق وشاع فيه طام الباطل بين الخلق وسد الافق دخان الهوى  
وانتشر في الاقاليم واستوى فلا حرص ولا حزن الا على الدنيا ترى الواحد اذا صبح من الدنيا متقال حبة  
تأسف عليه وتخير وتكدر قلبه وانعير وبضج من خير الاخرة ملاسبة للدنيا يحذا فبرها منه فلا يخطر له ذلك  
يمال وما ذلك الا من علامة الخذلان والضلال ومن علامات الحسران والسهال ولا حول ولا قوة الا بالله  
العلي العظيم زماننا هذا هو الذي قال فيه عليه الصلاة والسلام لا يبقى من الاسلام الا اسمه ولا من القرآن  
الا رسمه اللهم وفقنا لاتباع السنة ياداه المضل والملة وأسعدنا بالحق بلا حجة وصلى الله وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

(قوله لا سيما الخ) اعلم أن  
هذا التركيب يستعمل  
ليفيد أولوية ما بعده  
قبلة في الحكم لكن تارة  
يذكر بعده اسم نحو جاءني  
القوم لا سيما زيد والمعنى  
حينئذ لا مثيل الذي هو زيد  
موجود بين القوم الذين  
جاءني بل هو الاخص منهم  
بالجاء الى تارة يذكر  
بعده جار ومجرور مثلاً نحو  
أحب زيد الاسما على  
الفرس والمعنى حينئذ  
خصوصا على الفرس أي  
وأخصه بزيادة المحبة  
خصوصا على الفرس فلا  
نسباً بمعنى خصوصاً في محل  
نصب على أنه مفعول مطلق  
لفعل مقدر والواو الداخلة  
عليها في بعض المواضع على  
كل من الخائنين المذكورين  
اعتراضية أفاده الرضى  
مخصوصاً على الحالة الثنية  
تنزل عبارة المصنف وأنه لم  
يذكر بعد لا سيما اسماً بل  
جاراً ومجروراً فهي نظير  
أحب زيد الاسما على  
الفرس فالمعنى خصوصاً في  
عاشر القرون الخ اه  
ياجوري

\* ثم الصلاة والسلام سرمداً \* على رسول الله خير من هدى  
وآله وصحبه الثقات \* السالكين سبيل النجاة  
ما قطعت شمس النهار أبرجاً \* وطلع البدر المنير في الدجى \*

ورقد في الخطبة الكلام على ما يعلق بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وقولنا ما قطعت البيت ما صدر به  
طرفة وانما أبرج بمعنى قلة والمراد الكثرة لانهم اثنا عشر برحاً في كل برح ثلاثون درجة تقطع الشمس كل

يوم درجة وتقطع الفلك في سنة ويكون طول الماوين وقصرهما بحسب الميل الشمالي والجنوبي لا تساع  
القوس وضيقه في الاتفاق المائلة التي لها عرض وأما القمر فيقيم في كل برج ليلتين وثلاثا ويقطع العلك في  
شهر فسبحان مكنون الاكوان ثم بحمد الله وكفى والصلاة والسلام على مولانا محمد المصطفى ولا حول ولا قوة  
الا بالله العلي العظيم وآخردعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد امام المتقين وعلى آله الماهرين وحكامته أجمعين  
أما بعد فقد تم بحمدته تعالى طبع الكتابين اللذين هما في باب ما ضياء به القاري يستبين وهما ابساح  
المهم من معاني السلم للعلامة الحق والفهام المدقق الشيخ أحمد الدمنهوري وشرح العلامة  
الفاضل والاستاذ الكامل الشيخ عبد الرحمن الانخضري على سلمه الدكور اعظم الله  
لجميع الاجور وذلك بالمطبعة الممثلة بمصر المحروسة المحمية بجوار  
سيدي أحمد الدردير قريبا من الجامع الازهر المدير ادارة  
المعتقر لغفور به القدير أحمد البابي الحلبي ذي  
العجز والتقدير وذلك في مصر سنة  
١٣٠٨ هجرية على صاحبها  
أفضل الصلاة وأزكى  
التحية آمين  
آمين





\* (فهرست ابضاح المبهم من معالى السلم للدمههوى) \*

\* (فهرست شرح العلامة الانحصرى) \*

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٢	خطبة الكتاب	٢٠	خطبة الكتاب
٥	فصل في جواز الاشتغال به	٢٣	فصل في جواز الاشتغال به
٥	أنواع العلم الحادث	٢٣	أنواع العلم الحادث
٦	أنواع الدلالة الوضعية	٢٤	أنواع الدلالة الوضعية
٦	فصل في مباحث الالفاظ	٢٤	فصل في مباحث الالفاظ
٧	فصل في بيان نسبة الالفاظ للمعنى	٢٥	فصل في بيان نسبة الالفاظ للمعنى
٨	فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية	٢٦	فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية
٨	فصل في المعرفات	٢٦	فصل في المعرفات
٩	باب في القضايا وأحكامها	٢٨	باب في القضايا وأحكامها
١٠	فصل في التناقض	٢٩	فصل في التناقض
١٠	فصل في العكس المستوي	٣٠	فصل في العكس المستوي
١١	باب في القياس	٣٠	باب في القياس
١٢	فصل في الاشكال	٣١	فصل في الاشكال
١٥	فصل في القياس الاستثنائي	٣٣	فصل في القياس الاستثنائي
١٥	لواحق القياس	٣٤	لواحق القياس
١٦	أقسام الحجية	٣٥	أقسام الحجية
١٧	خاتمة	٣٦	خاتمة

\* (ت) \*

